



الموضوع

انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2007-2017)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إشراف الأستاذ:

■ د/ إلياس غقال

إعداد الطالبة:

■ إيمان حامد



إهداء

إلى من علمني الصبر وكان سندا لي طيلة حياتي أبي الغالي،

إلى من أحاطتني بالحب والحنان، الغالية قرّة عيني أُمّي العزيزة،

إلى ذكرى الغالين على قلبي: جدتي وجددي رحمهما الله،

إلى من تحملت معي عناء هذه المذكرة شمعة حياتي أختي حفظها الله،

إلى كل معاني الحب إخوتي التوأم،

إلى زوجة أخي،

إلى أخي الكبير الأستاذ عباس عبايسة الهاشمي وإلى زوجته الأستاذة بن شعبان مفيدة وإلى

أبنائهما الغالين سارة وياسين،

إلى خالاتي و أخص بالذكر الغاليتين شفيعة وابنها ، ونعيمة وجميع أبنائهما،

إلى زميلات و زملاء الدفعة،

إلى من لم يبخلوا علي بعلمهم إلى كل أساتذتي الكرام، وإلى كل من يفني حياته في

طلب العلم،

إلى بلدي الجزائر،

أهدي هذا العمل.

إيمان حامد



شكر وتقدير

قال تعالى: (لئن شكرتم لأزيدنكم) الآية رقم 7 من سورة إبراهيم

فالشكر الأول والأخير لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم ، وبعد:

أتقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان وسمو الامتنان للأستاذ المشرف: الدكتور **غقال إلياس**، الذي كان لي دافعا قويا ومحفزا كبيرا وناصحا أميناً قبل و أثناء إنجاز هذا البحث، فله مني جزيل الشكر

كما أتقدم بالشكر مسبقاً للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا عبء قراءة ومناقشة هذا البحث المتواضع،

وأتقدم بكل عبارات الشكر الجزيل وعرفاني و تقديري لأستاذتي الدكتورة **نوي فطيمة الزهرة** على نصائحها وإرشاداتها لي خلال إنجاز هذا البحث،

وكذا أتقدم بالشكر الجزيل وعرفاني وتقديري لأستاذتي و أختي **كرامة مروة** على نصائحها ومساعدتها لي معنوياً وعلمياً خلال سنوات الدراسة وكذا خلال إنجاز هذا البحث،

كما لا أنسى جميع عمال الكلية وخاصة عمال المكتبة ،

و أتقدم أيضاً بالامتنان والتقدير إلى أمي و أبي اللذان منحاني القوة، وإلى أختي التي ساعدتني على إتمام هذا العمل، وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في مساعدتي، وإلى كل من علمني حرفاً.

إلى الجميع جزاكم الله خيراً

إيمان حامد

الملخص:

شهدت السنوات الأخيرة تزايد اهتمام الدول بقضايا اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لما يحمله معه من مزايا للاقتصاديات المضيفة ، وإدراكا منها بأهمية هذا النوع من التمويل، أصبحت الجزائر من بين الدول النامية التي تتسابق للحصول على أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات، لأجل ذلك اتجهت الجزائر لتوفير مناخ استثماري جيد من أجل تحقيق الثقة للمستثمر و زيادة عامل الأمان لمخاطر الاستثمار وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها.

ويعكس تصنيف الجزائر في مؤشرات الاستثمار الدولية ضعف مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال فيها، حيث يبقى المناخ الاستثماري في الجزائر يعاني جملة من العوائق أهمها صعوبة الحصول على الائتمان، انتشار القطاع غير الرسمي والمنافسة غير الشرعية، الفساد الإداري، ضعف القطاع الخاص وغياب برامج خصخصة واضحة ومستمرة، مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي...إلخ.

وقد حاولت هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بانعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2007-2017 ، وتوصلت إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر قد عرف نموا ملحوظا خلال هذه الفترة (2007-2017) ، والناتج أساسا على بعض الحوافز المحققة ، إلا أنها تعتبر غير كافية مقارنة بالإمكانيات المتاحة أو بالمستوى المسجل من قبل دول عربية أخرى، باستثناء الفترة (2012-2014) لتأثير قانون 51/49 الذي أثار جدلا خلال هذه الفترة. وسنة 2015 التي سجلت تدفقات سلبية طويلة السنة والتي تميزت بتأثر الاقتصاد بالصدمة البترولية التي كانت في بدايتها. كما بقيت هذه التدفقات تتركز في قطاع المحروقات في حين بقي نصيب القطاعات الأخرى منها ضعيف، كما بقي الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري جد محدود، خاصة انعكاسات تدفقه على ميزان مدفوعات الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، ميزان المدفوعات، مناخ الاستثمار، الجزائر.

Résumé

Résumé:

Ces dernières années, l'intérêt croissant des pays pour attirer plus investissements étrangers directs, compte tenu des avantages des économies d'accueil. Consciente de l'importance de ce type de financement, l'Algérie est devenue l'un des pays en voie de développement qui concurrence pour obtenir autant d'investissements possibles. Pour cette raison, l'Algérie s'est tournée vers la création d'un climat d'investissement favorable afin de gagner la confiance des investisseurs et améliorer le facteur de sécurité des risques d'investissement, en particulier le transfert de fonds de l'étranger vers l'Etat d'investissement.

Le classement de l'Algérie dans les indicateurs internationaux d'investissement reflète la faiblesse du climat d'investissement et de l'environnement des affaires. En effet, le climat d'investissement en Algérie souffre d'un certain nombre de contraintes ; Dont les plus importantes sont ; la difficulté d'obtenir du crédit, la diffusion du secteur informel et la concurrence déloyale, la corruption administrative, la faiblesse du secteur privé et les problèmes d'ordre administratifs et organisationnels, etc.

Cette étude a tenté de répondre aux problèmes liés aux effets des transferts des capitaux étrangers sur la balance des paiements de l'Algérie durant la période 2007–2017. On a constaté que les flux d'investissements étrangers directs vers l'Algérie a connu une croissance remarquable durant cette période (2007–2017) ; Ceci résulte principalement de certaines incitations mise en place. Néanmoins elles restent insuffisantes par rapport aux moyens disponibles et par rapport au niveau enregistré par certains pays arabes, à l'exception de la période (2012–2014) suite à l'impact de la loi 49/51, qui a suscité des controverses au cours de cette période. Et également l'année 2015, qui a enregistrée des flux négatifs tout au long de l'année. Cette année a été caractérisées par l'impact du choc pétrolier sur l'économie du pays. Ces investissements étrangers restent concentrer sur le secteur des hydrocarbures alors que la part des autres secteurs reste faible. D'autre part, le rôle jouer par l'investissent étrangers directs dans l'économie algérienne reste très limité ; Notamment les effets de ces flux sur la balance des paiements de l'Algérie.

Mots-clés: Investissements directs étrangers, balance des paiements, climat d'investissement, l'Algérie

الفهارس



الصفحة	المحتويات
vi	الإهداء
vi	شكر وتقدير
vi- vi	الملخص باللغة العربية والفرنسية
vi -v	فهرس المحتويات
vi-vi	فهرس الجداول
vi	فهرس الأشكال
أ-و	مقدمة عامة
22-1	الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
2	تمهيد
8-3	المبحث الأول:مدخل للاستثمار
3	المطلب الأول: تعريف الاستثمار
7-4	المطلب الثاني: أنواع الاستثمار وأهميته
8-7	المطلب الثالث: أدوات الاستثمار وأهدافه
16-9	المبحث الثاني: مناخ الاستثمار
9	المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار
12-9	المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار
16-12	المطلب الثالث: مقومات مناخ الاستثمار
21-16	المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر
17-16	المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
19-17	المطلب الثاني: أشكال و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر
21-20	المطلب الثالث:مبادئ و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
22	خلاصة الفصل الأول
51-23	الفصل الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات
24	تمهيد

35-25	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات
26-25	المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات و أهميته
30-27	المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات
35-30	المطلب الثالث: القيد في ميزان المدفوعات
46-36	المبحث الثاني: توازن واختلال ميزان المدفوعات
39-36	المطلب الأول: مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
44-40	المطلب الثاني: أسباب وأنواع الاختلال في ميزان المدفوعات
46-44	المطلب الثالث: طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات
51-46	المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات
48-46	المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري
49-48	المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان حركات رأس المال
49	المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان الخدمات وباقي التحويلات
50	خلاصة الفصل الثاني
90-51	الفصل الثالث: دراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وانعكاسات تدفقه على ميزان المدفوعات خلال (2007-2017)
52	تمهيد
67-53	المبحث الأول: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
58-53	المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر
61-58	المطلب الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
68-61	المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
75-68	المبحث الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر
69-68	المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
72-69	المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
75-72	المطلب الثالث: عوائق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر
88-76	المبحث الثالث: انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الجزائر
83-76	المطلب الأول: انعكاساته على الميزان التجاري

85-83	المطلب الثاني: انعكاساته على ميزان حركة رأس المال
87-85	المطلب الثالث: انعكاساته على ميزان الخدمات وباقي التحويلات
88-87	المطلب الرابع: حوصلة لانعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الجزائر
89	خلاصة الفصل الثالث
93-91	الخاتمة
101-95	قائمة المراجع

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
32-31	القيد في ميزان المدفوعات تحت بابي الأصول والخصوم	01
34	طريقة تقييد التبادل بالمقابل أي تسديد الصادرات بالواردات	02
34	طريقة تقييد الصادرات المسددة بالعملة الصعبة	03
34	طريقة تقييد الصادرات الممولة بالعملة الصعبة	04
35	طريقة تقييد الصادرات الممولة بقرض طويل الأجل	05
35	طريقة تقييد الصادرات المسددة فورا بالنقد الوطني	06
57-56	الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شبك وحيد مركزي	07
62	تطور المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2007-2010)	08
66-65	ترتيب الدول العربية في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال لعام 2015	09
66	المؤشر العام لدولة الجزائر والمؤشرات العشر الفرعية لبيئة أداء الأعمال لعام 2015	10
69	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2007-2017	11
70-69	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين 2007-2010	12
70	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين 2012-2016	13
71	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2016)	14
77	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2007-2017)	15
78	تطور سعر برميل البترول الخام خلال الفترة (2007-2017)	16
79-78	تطور صادرات المحروقات الجزائرية خلال الفترة (2007-2017)	17
81	هيكل الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة (2007-2017)	18
82-81	الأرقام القياسية للواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة (2007-2017)	19
84	التدفقات الصادرة والواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وإلى الجزائر، خلال الفترة (2007-2016)	20

86	التحويلات المالية إلى الخارج للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات، خلال الفترة (2007-2016)	21
88	بعض التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، خلال الفترة (2007-2016)	22

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
33	قيد التدفقات في ميزان المدفوعات	01
72	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2016)	02
82	التمثيل البياني لتطور الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة (2007-2016)	03
83	التمثيل البياني للأرقام القياسية للواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة (2007-2016)	04
85	التمثيل البياني لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة من و إلى الجزائر خلال الفترة (2007-2016)	05

مقدمة



1. تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات وتحولات هامة جراء الظروف والتغيرات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية في مختلف القطاعات، فقد تبنى بعد الاستقلال النهج الاشتراكي القائم على التخطيط إلا أن الطفرة النفطية سنة 1986 كشفت الغطاء على العديد من الاختلالات الهيكلية التي كانت تختفي وراء الريع البترولي. ومع تزايد الاختلالات الخارجية للدولة سعت هاته الأخيرة إلى إجراء تدابير للخروج من الأزمة وإعادة التوازنات الداخلية والخارجية على وجه الخصوص، منها زيادة مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره احد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، وهو مؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية . كما يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة بمصطلحاتها إلا أنها قديمة بمفهومها، فهي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر حيث تناولها الاقتصاديون الأوائل باسم حركة رأس المال. وتحتل قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام واسع من قبل الاقتصاديين ورجال الأعمال والحكومات، وذلك نظرا للدور الهام الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمارات في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، لاسيما خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة. فقد أعطى الاستثمار دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي باعتباره مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي ومؤشرا على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التكيف مع المستجدات العالمية في ظل العولمة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات والأسواق.

2. تحديد إشكالية البحث:

يعد الاقتصاد العالمي اليوم في مرحلة مهمة من التطور، أين يتراقق تباطؤ النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة مع انتعاش الاقتصاديات النامية التي لا زالت تعتمد على مصادر التمويل الخارجية، والتي من بينها الاستثمار الأجنبي المباشر، و من بين تدابير برنامج التعديل الهيكلي القيام بتحرير حركة رؤوس الأموال والتجارة والذي يستهدف بالأساس توازن ميزان المدفوعات ، ومنه يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

✓ كيف ينعكس تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري؟

كما يندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما هي دوافع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر؟

✓ ما هي العوائق التي تقلل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

✓ ما العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر؟

3. فرضيات البحث:

- ✓ وقد جاءت الفرضيات الخاصة بهذا البحث على النحو التالي:
- ✓ يعتبر ضعف الاستثمار المحلي أهم دافع لاستقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر
- ✓ يعتبر العائق القانوني هو العائق الوحيد لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
- ✓ توجد علاقة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

4. أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في المساهمة في الدراسات التي تدور في الوقت الحاضر حول ضرورة توفير مناخ مناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا للانعكاس الذي يتركه هذا الأخير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، منها ميزان المدفوعات وخاصة حساب رأس المال في الدول النامية عموما، وفي الجزائر خاصة.

5. أهداف البحث:

- نسعى من خلال بحثنا هذا لبلوغ الأهداف التالية:
- ✓ عرض وتقديم المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ معرفة طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.
- ✓ تحديد ما إذا كان مناخ الاستثمار في الجزائر أصبح مشجعا لجذب الاستثمارات الأجنبية
- ✓ معرفة انعكاسات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خاصة على ميزان المدفوعات خلال الفترة المدروسة.

6. أسباب اختيار موضوع البحث:

- تتمثل الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع في:
- ✓ يدخل البحث في صميم التخصص، اقتصاد دولي
- ✓ تباين مواقف الاقتصاديين والسياسيين من الاستثمار الأجنبي المباشر، دفعت إلى البحث في هذا الموضوع
- ✓ التنافس الكبير الذي ظهر في الوقت الراهن في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعرفة موقع الجزائر منه .
- ✓ إن تجربة الاقتصاد الجزائري في هكذا استثمارات يستدعي تناول جانب الآثار الاقتصادية وغير الاقتصادية في هاته الفترة وخاصة على ميزان المدفوعات .

7. منهج البحث والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المتبناة فسنعتمد في هذا البحث على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** تم استخدام هذا المنهج لسرد أهم مراحل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة المدروسة ، و ذكر الإطار القانوني له في الجزائر
 - **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي يركز على وصف دقيق لمختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته وجدواه في الدول المضيفة ، والذي يعتبر مناسباً أيضاً لتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر خلال فترة الدراسة ، بالإضافة لسرد تعاريف ميزان المدفوعات والحسابات المتعلقة به.
- أما بالنسبة لمصادر جمع البيانات والمعلومات فهي تضمنت ما يلي:
- المسح المكتبي من خلال الكتب، والرسائل والأطروحات والدوريات والأبحاث والتقارير الالكترونية والمتوفرة باللغة العربية والفرنسية، والمتعلقة بالموضوع.
 - بالنسبة للإحصائيات، فقد تم إجراء مسح رقمي لمختلف التقارير المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وكذا نسب تدفق هذا الأخير للجزائر وكذا تقارير الوكالة الوطنية للتنمية الاستثمارية ، وتقارير البنك الدولي فيما يخص ميزان المدفوعات ، وكذا نشرات المعلومات الإحصائية الصادرة عن الوزارة الوصية على قطاع الاستثمار في الجزائر.

8. حدود البحث:

- الإطار المكاني: دراسة حالة الجزائر
- الإطار الزمني: لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى عشر سنوات (2007-2017) نظرا للتغيرات الواقعة على الاقتصاد العالمي عامة وعلى الاقتصاد الوطني خاصة بسبب الأزمة المالية العالمية 2008 .

9. موقع البحث من الدراسات السابقة:

- تتعدد الدراسات حول كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ميزان المدفوعات إلا أنها تقل جدا في دراسة انعكاس تدفق الأول على الثاني ، ومن بين الدراسات التي تم الاطلاع عليها في هذا الموضوع نذكر من أهمها :
- (1) دراسة بعداش، (2007)، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، وهي أطروحة دكتوراه:
- حيث تهدف إلى معرفة الآثار الميدانية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، و على ميزان المدفوعات و النمو الاقتصادي و التشغيل بصفة خاصة، خلال الفترة 1996 - 2005 تحديدا و إلى المساهمة في النقاش الدائر حول الجدوى الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية بصفة عامة و منها الجزائر، خاصة بعد انفتاح اقتصاد هذه الأخيرة على الاستثمارات السالفة الذكر.

كما توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (1996 ، 2005) أحدثت آثارا سلبية على ميزان المدفوعات، الأمر الذي ينبغي متابعته متابعة خاصة قبل أن تصير التدفقات المالية إلى الخارج لهذا الاستثمار أحد المشاكل التي يواجهها هذا الميزان في المدى المتوسط والبعيد أو حال انخفاض أسعار المحروقات.

(2) دراسة بن سميحة، (2015)، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه:

هدفت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية المتعلقة بتأثير السياسات الاقتصادية المتبعة في ظل الإصلاحات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بالتحليل والقياس . وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو الجزائر قد عرف نموا ملحوظا خلال فترة الدراسة، والنتائج أساسا على الإصلاحات المتبناة والنتائج الايجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنها تعتبر غير كافية مقارنة بالإمكانيات المتاحة أو بالمستوى المسجل من قبل دولة عربية أخرى .

(3) بن طرية (2016)، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، وهي مذكرة لاستكمال شهادة ماجستير :

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع التطورات التي شهدتها التوازنات الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014 ، ذلك بغية إبراز الدور الذي لعبته الإصلاحات الاقتصادية المطبقة من قبل الدولة بداية التسعينات في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، حيث تم اختبار العلاقة الارتباطية بين الإصلاحات الاقتصادية وعودة التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري.

وقد خلصت الدراسة إلى أن ميزان المدفوعات الجزائري شهد عدة تغيرات وتطورات خلال فترة الدراسة لعب فيها قطاع المحروقات دور أساسيا في تحريك التوازنات الخارجية للجزائر، وهذا تبعا لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية رغم دور الإصلاحات الاقتصادية في مواجهة اختلالات ميزان المدفوعات.

(4) مبطوش و آخرون، (بدون سنة نشر)، أثر سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات-دراسة تطبيقية على الجزائر- ، ورقة بحثية :

حيث تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إيجاد حلول لمعالجة عجز ميزان المدفوعات عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم في تحسين أوضاع ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة 1990-2012

ومنه ما يميز هذه الدراسة على غيرها هي فترة الدراسة (2007-2017) ومنه اختلاف نتائج الدراسة .

10. صعوبات وعراقيل البحث:

- هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث ومن أبرزها:
- ✓ تضارب الإحصائيات التي حصلنا عليها حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الأرقام واختلافها من هيئة إلى أخرى، وحول ميزان المدفوعات إذ كان اختلافها في نفس الهيئة بين اللغة العربية واللغة الفرنسية.
 - ✓ صعوبة تطبيق وفهم هذا الموضوع خاصة عند إسقاطه على الاقتصاد الجزائري بسبب أن الواقع المعاش يختلف عن الجانب النظري.
 - ✓ قلة المعلومات والتصريحات الخاصة ببعض الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مثل توزيعه القطاعي، المؤشرات الدولية المتاحة المستخدمة في قياس مدى ملائمة ظروف بيئة الأعمال الجزائرية لجلب المستثمرين الأجانب... .

11. خطة وهيكل البحث:

قمنا بتقسيم هذا البحث لثلاث فصول أساسية، سبقتها مقدمة عامة للإحاطة بالموضوع وتحديد الإشكالية، وفي الأخير خاتمة عامة ضمت كافة النتائج والتوصيات، حيث:

يشتمل الفصل الأول على الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تم التطرق إلى مدخل للاستثمار عموماً من حيث تعريفه، أنواعه، أهميته، أدواته وأهدافه. أما المبحث الثاني فتم فيه عرض تعريف مناخ الاستثمار، مكوناته ومقوماته، وفي المبحث الثالث و الأخير تناولنا مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر تمثلت في أشكاله، أهدافه، مبادئه و دوافعه.

فيما يخص الفصل الثاني للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشرة وميزان المدفوعات بداية بالمبحث الأول تحت عنوان مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات بالتطرق لتعريفه، أهميته، مكوناته ثم قيد التسجيل فيه. أما المبحث الثاني فتم فيه عرض توازن واختلال ميزان المدفوعات. ختاماً بالمبحث الثالث الذي عرضت فيه آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات مع التطرق لأهم حسابات هذا الأخير.

أما الفصل الثالث و الأخير فيدرس تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر وأثره على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، حيث احتوى المبحث الأول على تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ثم عرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة الدراسة في المبحث الثاني، وأخير المبحث الثالث بعنوان انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة المذكورة.

بالإضافة للخاتمة والمتعلقة بعرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات المقدمة بناءً عليها.

الفصل الأول:

الإطار النظري

للاستثمار الأجنبي

المباشر



تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن العشرين، لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلها تكون محل العديد من الاقتصاديين، ويكمن السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليه العديد من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، وكذا الدور الحيوي الذي يلعبه من رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنيات المتقدمة والإلمام بها من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إليه من طرف الدول النامية للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها.

ومن أجل الإلمام بالجوانب المتعلقة بالاستثمار عموماً والاستثمار الأجنبي المباشر خصوصاً قسم هذا الفصل إلى

المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل للاستثمار

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مدخل للاستثمار

يمثل الاستثمار أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطوير المؤسسات وكذا الاقتصاد الوطني ولتحديد مفهومه نستعين في هذا المجال ببعض وجهات النظر المختلفة في تعريفه و أهم الأنواع الخاصة به و أدواته ، وكذا أهميته وأهدافه.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار

لقد تعددت التعاريف التي صيغت للاستثمار بتعدد الجوانب التي انطلق منها الباحثون لمحاولة فهمه وتحديد أبعاده، ومن هذه التعاريف نجد :

1- التعريف اللغوي للاستثمار:

الاستثمار لغة هو " طلب الحصول على الثمرة، وثمره الشيء ما تولد عنه أو المقصود منه نفعه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام عليه ونماه " . (صفوت، 2005، ص18)
لذلك فإن المفهوم اللغوي للاستثمار يقوم على " استخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو على مدى الزمن " . (عبد الله، 2008، ص18)

2- التعريف القانوني للاستثمار :

معى الاستثمار في القانون لا يخرج عن معناه في اللغة، فقد عرفه أحد رجال القانون بأنه " عمل أو تصرف لمدة معينة من أجل تطوير نشاط اقتصادي سواء كان هذا العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية (من بينها الملكية الصناعية، المهارة التقنية، نتائج البحث) أو في شكل قروض " . (قريوع، 1999، ص02)
يغلب على هذا التعريف الطابع الاقتصادي أكثر منه القانوني وذلك لتداخل العناصر القانونية والاقتصادية في مكونات عملية الاستثمار.

3- التعريف الاقتصادي للاستثمار:

تتعدد تعاريف الاستثمار لدى رجال الاقتصاد ، إذ نذكر منها:

1. " أي استعمال لرأس المال سعياً لتحقيق الربح " . (عبد، 2005، ص14)
 2. " ذلك الجزء المستقطع من الدخل لاستخدامه في العملية الإنتاجية بهدف تكوين رأس المال " . (صيام، 2003، ص14)
 3. " توجيه الأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجيات اقتصادية " . (محمود، 2006، ص30)
- نستنتج مما سبق أن الاقتصاديين أسهبوا في تعريف الاستثمار، حيث نراها متقاربة المعاني تركز في مجملها على توظيف الأموال المتاحة في اقتناء مختلف الأصول بقصد تحقيق مجموعة من الأغراض.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار و أهميته

الفرع الأول: أنواع الاستثمار

تعدد الاستثمارات حسب المعيار المستخدم في تصنيفها من حيث طبيعة أدواتها أو نوع ملكيتها أو المكان الجغرافي لتواجدها أو جنسية القائم بها... الخ، و فيما يلي البعض من هذه التصنيفات

1. حسب نوعية الاستثمار: (إدلي، 2006، ص ص 86 87)

يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الاستثمارات وفقا لهذا المعيار و هي:

أ- استثمارات اقتصادية تهدف مباشرة إلى إنتاج سلع و/أو خدمات تخصص للاستهلاك و/أو للاستثمار. كالمشروعات الصناعية و الزراعية و الخدمية... الخ.

ب- استثمارات اجتماعية تهدف إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية للفرد، كتلك الموجهة للأنشطة الرياضية والثقافية و الصحية والترفيهية... الخ

ت- استثمارات إدارية تهدف إلى تطوير المرافق الإدارية التي تصون المجتمع، أو تنظم أداءه، و ذلك كمرفق الجيش و الأمن والمصالح الحكومية.

ث- استثمارات في الموارد البشرية تقوم على التنمية البشرية، و تتجلى في برامج تدريب المواطنين و المدارس الرسمية و أنواع أخرى من التعليم، فهذا الاستثمار يركز على الثروة البشرية.

2. حسب أداة الاستثمار:

تصنف الاستثمارات وفقا لهذا المعيار إلى استثمارات حقيقية أو مادية، استثمارات مالية، واستثمارات معنوية.

أ- الاستثمارات الحقيقية أو المادية: و تسمى أيضا باستثمارات الأعمال أو استثمارات المشروعات أو الاستثمارات في غير الأوراق المالية. و " يعتبر الاستثمار حقيقيا ... متى وُفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار و السلع و الذهب... الخ، يقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته و يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة. (زياد، 1998، ص 37).

بمعنى أن هذه الاستثمارات تتعلق " بشراء أو إنشاء سلع تجهيزية تسمح بتجديد المعدات القديمة أو المهجورة (استثمار تعويضي)، أو تنمي طاقة النشاط في المؤسسة سواء في نفس القطاعات التي تعمل فيها عادة (استثمار توسعي) أو في قطاعات جديدة (استثمار تنوعي). (Denis, 1990, PP07-08)

ب- الاستثمارات المالية: و هي " شراء تكوين رأسمالي موجود، و هذا يعني شراء حصة في رأسمال (سهم) أو حصة في قرض (سند أو شهادة إيداع أو أذن خزينة) تعطي مالكةا حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد وبالقوق الأخرى التي تضمها القوانين ذات العلاقة". (زياد، 1998، ص 39).

ت- الاستثمارات المعنوية: و تتعلق بامتلاك أو كسب المعارف (Les connaissances) و الأصول الفكرية (les actifs intellectuels) كبراء التراخيص أو إنجاز أعمال بحثية علمية، و تكوين العمال. (Denis, 1990, P08)

فالاستثمارات الحقيقية أو المادية أو العينية و تدعى أحيانا الاقتصادية - و هي موضوع هذا البحث - لها كيان مادي ملموس و ذات صلة بالطبيعة و بالبيئة، بينما الاستثمارات المالية تعبر عن حقوق والتزامات تنشأ بين طرفين نتيجة معاملات بينهما أداها أوراق تسمى الأصول المالية. و هذه الأخيرة" عبارة عن وثائق و مستندات تبرهن على حق حاملها بمطالبة الجهة التي أصدرتها بقيمتها و/أو عوائدها". (زياد، 1998، ص16)

فإذا كان الاستثمار المادي يمثل الحصول على الأصول المادية أو الملموسة فإن الاستثمار المالي يعني بتوفير الأموال اللازمة للحصول على هذه الأصول المادية.

3. حسب معيار التعدد و عدم التعدد: (عبيد، 1998، ص 26)

و يقصد بالتعدد تنوع الاستثمار في أكثر من أداة واحدة من أدوات الاستثمار المادي و/أو المالي. أما عدم التعدد فهو الاستثمار في أداة واحدة فقط لا أكثر. لذلك يكون تقسيم الاستثمار إلى قسمين هما:

أ- استثمار متعدد: و يسمى أيضا باستثمار المحفظة، حيث يقوم المستثمر بالاستثمار في عدة أنواع مختلفة من أدوات الاستثمار المادية و/أو المالية في نفس الوقت.

ب- استثمار غير متعدد (وحيد): و هو " القيام بعمل استثمار واحد فقط كأن يقوم الشخص (الطبيعي أو الاعتباري) بشراء أصل مادي أو شراء أصل مالي".

4. حسب معيار القائم بالاستثمار: (بعداش، 2007، ص37)

يعتمد هذا التصنيف على شخصية المستثمر إن كانت شخصية طبيعية أو شخصية اعتبارية. لهذا تصنف الاستثمارات إلى استثمارات مؤسسية و استثمارات شخصية.

أ- الاستثمارات المؤسسية: و هي الاستثمارات التي تنفذ من طرف أشخاص اعتباريين (مؤسسات، هيئات...) و ليس طبيعيين، أي استثمارات المؤسسات بكل أنواعها في مختلف مجالات الاستثمار وباستخدام مختلف أدوات الاستثمار المادية و المالية.

ب- الاستثمارات الشخصية: و هي تلك التي ينفذها شخصا طبيعيا بمفرده دون الاشتراك مع غيره من الأفراد أو المؤسسات. بغض النظر عن أدوات الاستثمار التي يستخدمها إن كانت مالية كالأسهم والسندات، أو مادية كالعقارات و غيرها، أو مزيج من الأدوات المادية و المالية.

5. حسب معيار ملكية الاستثمار: (عبيد، 1998، ص 27)

و نقصد بمعيار الملكية إن كان الاستثمار ملكا للدولة فقط، أو لفرد أو لمجموعة من الأفراد فقط، أو موزعة بين فرد واحد أو مجموعة من الأفراد من جهة و الدولة ممثلة بمؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات من جهة أخرى . أي ما يسمى بالاستثمار العام و الاستثمار الخاص و الاستثمار المختلط.

أ- **الاستثمار الخاص:** و هو ما يقوم به " شخص أو مجموعة من الأشخاص تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة " .

ب- **الاستثمار العمومي:** و هو ما تقوم به مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات مملوكة للدولة تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات العمومية.

ت- **الاستثمار المختلط:** و هو ما يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد أو مؤسسة خاصة أو مجموعة من المؤسسات الخاصة من جهة و مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات العمومية من جهة ثانية تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات المختلطة بحيث تكون ملكية هذا الاستثمار موزعة بين طرف خاص و طرف عمومي.

6. حسب المعيار الجغرافي: (إدلي، 2006، ص 88)

تصنف الاستثمارات وفقا لهذا المعيار إلى استثمارات داخلية و أخرى خارجية ، بالإضافة إلى استثمار في المناطق الحرة.

أ- **الاستثمارات الداخلية:** هي جميع الاستثمارات المنجزة داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني باستثناء المناطق الحرة بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مالية أو حقيقية، و عن جنسية المستثمر، و طني مقيم أو أجنبي.

ب- **الاستثمارات الخارجية:** هي جميع الاستثمارات التي تتم خارج الحدود الجغرافية لبلد ما من طرف مواطنيه، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، أو استثمارات الأجانب داخل بلد ما . و يصطلح على النوع الأول بالاستثمار الأجنبي الصادر و على النوع الثاني بالاستثمار الأجنبي الوارد وفق معيار الجنسية الآتية دراسته.

ت- **الاستثمار في المناطق الحرة:** و هو الاستثمار القائم في قطعة أرض تابعة للدولة و لها حدود جغرافية واضحة و تقع في نطاق ميناء بحري أو بري أو جوي أو بالقرب منه، و يتم عزلها جمركيا عن الدولة، بحيث تعامل البضائع الداخلة إلى هذه المنطقة من الدولة ذاتها معاملة الصادرات و معاملة البضائع الخارجة منها لهذه الدولة معاملة الواردات، و مع أنها تخضع لسيادة الدولة و تطبق عليها نفس قوانين الدول، إلا أنها تتمتع بنظام قانوني خاص من حيث نظام العمل، و منح تراخيص شغل الأراضي والعقارات، و دخول و خروج البضائع إليها و منها... الخ.

7. حسب معيار الجنسية:

و نميز هنا بين نوعين من الاستثمارات هما:

أ- **الاستثمارات الوطنية:** هي جميع الاستثمارات المادية و المالية التي يقوم بها المواطنون (المقيمون) داخل و خارج الحدود الجغرافية لوطنهم الأصل، أي استثمارات المواطنين داخل وطنهم (الاستثمار المحلي)، واستثماراتهم في بلدان أخرى (الاستثمار الخارجي الصادر). (بعداش، 2007، ص39)

ب- **الاستثمارات الأجنبية:** و تتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل أسهم مباشرة من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف (الاستثمارات الأجنبية المباشرة) ، أو كافة صور القروض الائتمانية طويلة الأجل، التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها والاقتصاد المقرض (الاستثمار الأجنبي غير المباشر) .

فالاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن غير المباشر منه، كونه يتضمن تحويلات مالية من الخارج في صورة طبيعية ، أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي إداري في الأجل الطويل، و بغية التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري، لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند الإنتاج الوحدات وتسويقها. وبذلك يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر، حيث أن الاستثمارات غير المباشرة لا تمارس فيها الرقابة على المشروع عند إنتاج كل وحدة، بل تتم الرقابة بصفة عامة دون التعرف على التفاصيل الدقيقة للمشروع، كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات المباشرة، كما يتبين اختلاف الاستثمارات المباشرة عن غيرها من حركات رأس المال الدولي مثل القروض والإعانات فلا توجد السمات الخاصة بتعريف الاستثمار المباشر فيها. (بن رجم، 2012، ص6)

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار

إن تقدم الدول اليوم يقاس على أساس حجم استثماراتها أو أصولها التي تعتبر من أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني ومستوى المعيشة وبالتالي للاستثمارات أهمية اقتصادية واجتماعية وإستراتيجية وتكمن هذه الأهمية في الدور الهام الذي يلعبه في عملية النمو الاقتصادي فهو يعتبر متغير هام جدا، يدخل في تحديد الطاقة الإنتاجية كما أنه يؤدي إلى زيادتها وتزداد أهميته لاعتباره من مكونات الطلب الكلي. (زكرياء، 2005، ص84)

المطلب الثالث: أدوات الاستثمار و أهدافه.

الفرع الأول: أدوات الاستثمار

أدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر متعددة من بينها:

1. **الأوراق المالية:** تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار في عصرنا الحاضر، وذلك لما توفره من مزايا

للمستثمر لا تتوفر في أدوات الاستثمار الأخرى، وتختلف الأوراق المالية فيما بينها إلى:

✓ أدوات ملكية (أسهم) .

✓ أدوات مديونية (سندات وغيرها ...) (علوان، 2009، ص52)

2. العقارات: يتم الاستثمار في العقارات بشكليين هما

أ- الشكل المباشر: عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني وأراضي).

ب- الشكل غير المباشر: عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات. (زياد، 1998، ص42)

3. السلع: تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها أداة صالحة للاستثمار لدرجة أن أسواق متخصصة قد تكونت للبعض منها على غرار بورصات الأوراق المالية، مثل: بورصة للقطن في مصر أو في نيويورك، بورصة الذهب في لندن... الخ.

4. المشروعات الاقتصادية: تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار انتشاراً، وتنوع أنشطتها ما بين صناعي وتجاري وزراعي... الخ، كما أن منها ما يتخصص بتجارة أو صناعة السلع ومنها ما يتخصص بتجارة أو صناعة الخدمات. (بعداش، 2007، ص40)

5. العملات الأجنبية: تحوز أسواق العملات الأجنبية على اهتمام كبير من المستثمرين في عصرنا الحاضر، حيث تنتشر في شتى أنحاء العالم مثل لندن، باريس، فرانكفورت، طوكيو، ونيويورك وغيرها. (علوان، 2009، ص52)

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار

تكمّن أهداف الاستثمار فيما يلي: (مطر، 1999، ص25)

1. تحقيق العائد: هو هدف عام للاستثمار فمهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فرداً يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح.
2. تكوين الثروة وتنميتها: يكون هذا الهدف عندما يضحى الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها.
3. تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات: وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.
4. المحافظة على قيمة الموجودات: يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار

نفتتح هذا المبحث بتعريف المناخ الاستثماري ثم عرض أهم مكوناته الاقتصادية و غير الاقتصادية و نختتمه بعرض مقومات المناخ موضوع الدراسة.

المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار.

هناك مجموعة من التعاريف لمناخ الاستثمار نذكر منها:

1. يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة السياسات و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية، فهو مجموعة من المكونات و المعوقات و الأدوات و المؤشرات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع و جذب و تحفيز للاستثمار أم لا. (إدلي، 2006، ص89)

2. مناخ الاستثمار يعني مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، التي تؤثر على حركة رأس المال، كما يعرف بأنه: الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبي أو إيجابا على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات، وتشمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية. (جانقي، 2006، ص5)

3. وتعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير. (ناجي، 2004، ص02)

ومن خلال التعريفات السابقة ، يمكن تعريف مناخ الاستثمار على أنه: " مجموعة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر، سلبي أو إيجابا على حركة رأس المال أو على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو اقتصاد معين " .

المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار

تنبع أهمية المناخ الاستثماري من خلال أثره على جلب أو طرد الاستثمارات الوطنية و الأجنبية، ذلك أن هذا المناخ يشتمل على جميع الجوانب التي يراها المستثمر ضرورية لنجاح استثماراته، و ملائمة لممارسته نشاطه حالا و مستقبلا ، حيث يتضمن مناخ الاستثمار كل السياسات و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى و هي السياسة المالية و النقدية و التجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية و البيئية و القانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد قومي.(عبد الحميد، 2003، ص190)

و يتكون مناخ الاستثمار من مجموعة عوامل تحدد مدى ملائمة البيئة السياسية و الاقتصادية و الاستثمارية و التشريعية، و درجة جاذبيته لاستقطاب و توطين الاستثمار، و تحقيق معدلات تبادلات تجارية متزايدة في الأسواق المفتوحة ترفع

بدورها معدل النمو الاقتصادي، و تدفعه نح و الاستدامة التنموية التي تصل بالمجتمعات إلى الازدهار و ارتفاع مستوى المعيشة. (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2004، ص13) و يمكننا تقسيم مكونات المناخ الاستثماري إلى المكونات الاقتصادية و المكونات غير الاقتصادية.

أولاً- المكونات الاقتصادية للمناخ الاستثماري.

و تشمل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني و من أهمها:

1. السياسة الاقتصادية: ينظر إلى السياسة الاقتصادية بخصوص مناخ الاستثمار من خلال ثلاث سياسات فرعية

هي السياسة المالية ، السياسة النقدية و سياسة التجارة الخارجية.

أ- **السياسة المالية:** تعد السياسة المالية للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية و ذلك لما لها من تأثيرات

على المتغيرات الاقتصادية، إذ تؤثر في الطلب الفعلي و بالتالي في مستويات النشاط و التشغيل و المستوى

العام للأسعار و غيرها.(بعداش، 2007، ص60)

و من نتائج هذه السياسة وقوع توازن أو عجز أو فائض في الميزانية العمومية، إلا أن الأمر غير المرغوب فيه

بخصوص مناخ الاستثمار هو العجز المفرط المؤدي إلى ارتفاع كبير في معدل التضخم أو انكماش حاد و كساد

اقتصادي، إذ "كلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة لا يؤدي إلى تضخم مرتفع،

ولا يؤدي إلى انكماش و كساد كبير، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقا لنمو

الاستثمار بأي حال من الأحوال".(عبد الحميد، 2003، ص195)

ب- **السياسة النقدية:** تشير السياسة النقدية إلى التغيير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير على

الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وقد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية.(عطية، 1997،

ص226)

و بخصوص مناخ الاستثمار ينبغي أن تتحكم السياسة النقدية على الأقل في كل من سعر الصرف

ومعدل التضخم .

فالتقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، حيث أن مثل هذه التقلبات

تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى . كما قد تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة و لا سلطان

للمستثمر عليها.(صقر، 1999، ص26)

فكلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار و العكس صحيح، و يتم ذلك

باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، و المهم أن تكون متوافقة مع التغيير في حجم النشاط الاقتصادي

المطلوب و تتسم بالاستقرار.(عبد الحميد، 2003، ص195).

ت- **سياسة التجارة الخارجية:** تساهم هذه السياسة في تحسين مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة

للمصادر و مشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، و تعمل على إزالة أو التخفيف من القيود التي تعرقل

التجارة الدولية، متميزة بتعريفه جمركية مرنة و منخفضة و شفافة، قليلة الإجراءات و سهلة التنفيذ بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية.

و تنعكس آثار هذه السياسة إيجاباً أو سلباً في الحساب الجاري من ميزان مدفوعات البلد المعني، حيث يحقق الحساب المذكور فائضاً إذا كانت سياسة التجارة الخارجية جيدة و سليمة و بالتالي تجلب مستثمرين جدد، أو عجزاً في الحالة المعاكسة و تكون منفرة للمستثمرين. (بعداش، 2007، ص61)

2. درجة الانفتاح الاقتصادي:

إن اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يمنح سن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، و عدم وجود اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج).

فكلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة دلاً ذلك على تحسن أكثر في المناخ الاستثماري و العكس صحيح. (عز العرب، 1988، ص97)

ثانياً: المكونات غير الاقتصادية للمناخ الاستثماري:

وتتمثل في العناصر التي ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي و لكنها تؤثر فيه بطريقة غير مباشرة من خلال تسهيل العمل الاقتصادي و تيسيره و توفير البيئة المناسبة للأعمال، أو العكس. وهي متعددة و متنوعة، نورد فيما يلي أكثرها أهمية:

1. النظام السياسي و الاستقرار الأمني: نظراً لتأثير النشاط الاقتصادي بالوضع السياسي الداخلي للبلد، فإن عدم استقرار نظام الحكم يتبعه عدم استقرار السياسة الاقتصادية الشيء الذي يجعل المستثمر الأجنبي غير مطمئن على مستقبل استثماراته في البلد غير المستقر سياسياً. و العكس كلما كان نظام الحكم السياسي مستقراً كلما اطمأن المستثمر على مستقبل استثماراته و من ثم تشجيعه على زيادتها و جذب المزيد منها. (صقر، 2000، ص55)

2. تشريعات الاستثمار: يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية و المالية و الإدارية و غيرها. و تشريعات الاستثمار إما مباشرة و هي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال، و إما غير مباشرة و هي التي تتعلق بقوانين النقد الأجنبي، و قوانين التصدير والاستيراد... فعدم التأكد من استمرار السياسات، و توقع العدول عن القوانين المطبقة يمثلان عاملاً جوهرياً في إعاقه التوسع الاستثماري. (الجرواني، 2002، ص115)

3. القيود القانونية: و أهم هذه القيود تلك المتعلقة بالملكية و إمكانية تحويل الأرباح و حرية الاستيراد والتصدير. فقد تضع الدولة المضيفة للاستثمار نسبة قصوى للملكية الأجنبية تحد من سيطرة المستثمر على إدارة المشروع

الأمر غير المرغوب فيه من الطرف الأجنبي. كما أن منع تحويل أرباح الاستثمار إلى البلد الأم كلياً أو جزئياً أو تحت شروط ما، يتعارض مع الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي. وقد يخضع المستثمر الأجنبي إلى إجراءات قانونية وإدارية كثيرة و متعددة و مكلفة للحصول على الترخيص بممارسة نشاطه، الشيء الذي ينفره و لا يحفزه على الاستثمار في مثل هذا البلد. و لا يزال دخول المستثمرين في كثير من البلدان مقيدا و/أو تحكمه قواعد تعسفية لا داعي لها و يتم ذلك غالبا بسبب الضغوط من جماعات المصالح المحلية أو من السلطات التنظيمية التي تكون لها مصالح في الاضطلاع بعمليات المراجعة والفرز. (بعداش، 2007، ص66)

المطلب الثالث: مقومات مناخ الاستثمار

يعبر مناخ الاستثمار عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وعليه ومن خلال الاعتماد على بعض الدراسات التي تمت في مجال تحديد العوامل والمحددات والدوافع المؤدية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، يمكننا حصر أهم محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي:

أولاً: المحددات الاقتصادية

تتكون من مجموعة من المحددات الأساسية مثل حجم السوق المحلي، النمو الاقتصادي، السياسات الاقتصادية، درجة الانفتاح الاقتصادي، البنية التحتية... الخ.

1. **حجم السوق المحلي و احتمالات النمو:** يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على توطن الاستثمار الأجنبي، فكلما كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن المقاييس المستخدمة في قياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، ولقد وجدت الدراسات العملية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس لحجم السوق وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد القومي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات، ونشير إلى أنه عند تحليل هذا العامل، فإن السوق لا يجب أن يقتصر فقط على عدد سكان السوق المحلي لكل دولة مستقبلة، ولكن أيضا على القدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالشركات الأجنبية في معظم الحالات تفضل الأسواق المحلية التي يكون لديها منافذ كبرى نحو الأسواق الإقليمية الديناميكية، فحتى الدول الصغيرة مثلا المجاورة للأسواق الكبرى والتي تحتل مواقع إستراتيجية يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية أو تلك الدول التي تملك علاقات إقليمية من أجل تشكيل أسواق واسعة، فتدفقات الاستثمارات في السنوات الأخيرة إلى المكسيك يعود بالدرجة الأولى إلى مشروع الإتحاد مع الولايات المتحدة وكندا في إطار النافتا .

2. الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسيًا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدًا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للتجارة، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للتجارة على تحقيق اقتصاديات الحجم، ولقد بينت بعض الدراسات التطبيقية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين حجم الناتج الكلي بالأرقام المطلقة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أوضحت دراسة كل من "Papamastassion" و "Pearce" عن الاستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا، ودراسة كل من "Cunninghamk" و "Grean" وكذلك دراسة "Dunning" عن الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر. (صقر، 2000، ص51)

3. السياسات الاقتصادية: من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، وجود سياسة اقتصادية كلية مستقرة ومرحبة بالاستثمار، وفي المقابل فإن تعدد السياسات الاقتصادية يؤثر على استثمار لشركات الأجنبية، كالمعلقة بالأجور والأسعار ومعدل الصرف والفائدة ومعدل الضريبة، فالدول التي تحصلت على نتائج اقتصادية إيجابية و أرصدة ميزانية مستقرة ومعدلات تضخم ضعيفة هذا ما يجعلها من بين أكثر الدول المستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية، ويتطلب تحسين مناخ الاستثمار استقرار السياسة الاقتصادية الكلية، بما في ذلك تخفيض العجز المالي والتجاري واستقرار السياسة المالية والنقدية، والتحكم في التضخم. (بن سمينة، 2015، ص30)

4. العائد على الاستثمار: يعد العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن المستثمر الأجنبي لا يقوم بالاستثمار في الخارج إلا توقعًا للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية و غير التجارية مع الأخذ بالمحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة.

5. درجة الانفتاح الاقتصادي: يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة، واتجاه التعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري، أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود أية اختلالات في هذه الأسواق، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية بعيدًا عن فرض القيود. (نزبه، 2007، ص87)

6. توفر البنية التحتية المناسبة: يعتبر توفر بنية تحتية ملائمة محددًا هامًا ورئيسيًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تساهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على

الاستثمار، ويراعي المستثمر الأجنبي توفر الدولة المضيضة على شبكة نقل حديثة تسهل عملية الوصول إلى الأسواق داخل الدولة المضيضة وكذلك العالم الخارجي، ووسائل اتصالات متطورة والتي تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركة في الدولة المضيضة والمركز الرئيسي في الدولة الأم كما أنها تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز. (بن سمينة، 2015، ص32)

ثانياً: العوامل التشريعية والتنظيمية والحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بسياسة الدولة المضيضة وقوانينها، وتحتوي هذه السياسة على مجموعة من حوافز الاستثمار مقابل القيود المختلفة المفروضة عليه.

1. الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار: تؤدي العوامل القانونية دوراً متميزاً في استقطاب الاستثمار الأجنبي

المباشر ونموه وتطوره، ذلك أن المستثمر الأجنبي فرداً كان أم شركة لن يقدم على الاستثمار في الخارج إلا إذا توفرت له الحماية القانونية الكافية. (دريد، 2006، ص79)

ولكي يكون الإطار التشريعي جاذباً للمستثمر الأجنبي فيجب أن يتسم قانون الاستثمار بالوضوح والاستقرار والشفافية والتوافق مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحماية المستثمر، كما يراعي المستثمر احتمال القانون للضمانات الكافية لحمايته من مخاطر التأميم، فرض الحراسة، المصادرة... الخ، والتي تكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج إضافة إلى أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية ووجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيضة بكفاءة عالية، كما تلعب البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيضة تأثيراً هاماً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى درجة التيقن بالنسبة للمستثمر، فكلما كان النظام الإداري القائم يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم نفشي البيروقراطية والرشوة وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار، أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح.

2. الحوافز الممنوحة للاستثمار: تلعب الحوافز المالية والتمويلية دوراً هاماً في تحسين مناخ الاستثمار، نظراً لما تقدمه

من مزايا من شأنها أن تشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار في المجالات المرغوب فيها بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج فيها أو تشجيعها على الإنتاج لغرض التصدير، وتشمل الحوافز المالية الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها: الإعفاءات الضريبية المؤقتة، الأسعار الضريبية التمييزية، الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية... الخ، أما الحوافز التمويلية فتتمثل في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري و في الائتمان الحكومي المدعم، وكذا مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة. (بن سمينة، 2015، ص34، ص33)

ثالثا: العوامل السياسية

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويأتي في مقدمة هذه العوامل توفر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبراته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن على استقرار الأوضاع السياسية فيها، فأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة. (دريد، 2006، ص82)

كذلك من العوامل السياسية التي تتحكم في انتقال الاستثمارات الأجنبية طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات والبلد المستورد لها، كذلك فإن النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة يكون له تأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فالدولة الديمقراطية توفر قدرا من الأمان لرأس المال الوطني والأجنبي، حيث تتسم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق والالتزام بنصوص الدستور والقانون، مما يجعل المستثمر يشعر بالأمان ويشجعه ذلك على استثمار أمواله في تلك الدولة وذلك بخلاف النظم الدكتاتورية التي ينفرد قادتها بالقرار السياسي ولا يسود فيها احترام الحقوق مما يعرض رأس المال للخطر، وبالتالي يعرض المستثمر الأجنبي عن توجيه نشاطه نحو تلك البلاد.

وهناك العديد من الدراسات انتهت إلى أن الاستقرار السياسي يعتبر عاملا مهما في توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن بينها دراسة (كوشلين، 1992)، (تيموش وجان، 1995) والتي انتهت إلى أن الخطر السياسي وعدم الاستقرار المؤسسي على جانب كبير من الأهمية في شرح تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي ذات النتيجة التي توصل إليها (أوغورا، 1987) و(كونتراكتور، 1991). (بن سميعة، 2015، ص35)

إلا أن دراسة (غرين، 1973) توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات معنوية بين الاستثمار الخارجي للولايات المتحدة وعدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة، كما أوضح (أجروال، 1980) عدم وجود دليل علمي على تأثير الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المقابل توصل (بازي، 1963) إلى أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية. (صقر، 2000، ص54)

رابعا: العوامل الاجتماعية

وتنعكس بما لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيره، وبهذا قد تؤدي هذه العوامل دورا إيجابيا في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال إنشاء وحدات إنتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال، إضافة إلى القيم والتقاليد والأخلاق السائدة في المجتمع والتي تشكل عنصر طرد أو جذب للاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة، فاختلاف القيم لدى البلد المستثمر عن البلد المضيف قد يدفع المستثمر إلى تحويل استثماره إلى بلد يتوافق وطبيعة النظام في بلده أو لبلد لا تشكل فيه القيم عائقا لطبيعة استثماره، كما قد يترتب عن عدم تجانس الدين والعقيدة داخل الدولة المضيفة توجيه المشاريع الاستثمارية نحو إنتاج سلع معينة، أو حظر إنتاج معين أو الاستثمار في بعض الأنواع من المنتجات، كما أن تدني مستوى الدخل لدى الأفراد قد يكون عامل معرقل للمستثمر الأجنبي، كما يؤدي ارتفاع نسبة

الأمية في المجتمع إلى انخفاض قدرة الشركات الأجنبية على القيام بالكثير من الحملات الإعلانية أو التسويقية أو الترويجية... الخ.

والنتيجة التي يمكن التوصل إليها من تحليل كافة هذه العوامل والمحددات هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر دالة مركبة في مجموعة من المحددات والعوامل المتشابكة والتي تعمل معا في منظومة واحدة ومتكاملة، ومن ثم فإن تفاعلها أو تداعيتها يخلق أوضاعا معينة بمعطيات مختلفة والتي تترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة للاستثمار الأجنبي، تختلف فعاليتها ودرجة تأثيرها من دولة إلى أخرى. (بن سميعة، 2015، ص36)

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين من الاستثمار: غير مباشر، ومباشر. فيما يخص الصنف الأول فهو مرتبط بالأسواق المالية بوصفها القنوات التي يتم من خلالها تنفيذ عمليات الاستثمار، كما ينطوي هذا النوع من الاستثمارات على أخطار كبيرة وآثار سلبية بالنسبة للدول المضيفة، لأنه يقوم على أساس المضاربة. أما الصنف الثاني فهو محل الدراسة (وستناوله بمزيد من التفصيل في هذا المبحث).

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعدد تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أبرز هذه التعاريف نذكر ما يلي:

1. تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الاستثمارات

المخصصة من أجل إقامة روابط اقتصادية دائمة مع مؤسسة ما، ويكون ذلك من خلال:

✓ إنشاء أو توسيع مؤسسة، فرع أو شركة تابعة

✓ المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة

✓ قرض طويل الأجل (5 سنوات على الأقل). (النجار، 2000، ص23)

2. تعريف البنك الدولي (BM): الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تلك العمليات التي تسمح للمستثمر الأجنبي

بتملك على الأقل 10% من الأسهم أو حقوق التصويت في شركة خارج دولته الأم، وإلا اعتبر استثمارا في

الحفظة. (أولاد زاوي، 2012، ص03)

3. تعريف المنظمة العالمية للتجارة (OMC): الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد

ما(البلد الأم) من خلال استعمال أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها. Bellon et

(Gouia, 1998, p3)

4. إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية كاملة أو جزئية للمشروع المقام في إحدى الدول عن طريق مستثمرين

محدد في دولة أخرى. و عموما المستثمر المباشر له ملكية كافية للمشروع الأجنبي لممارسة درجة من الرقابة الإدارية

عليه. وبذلك يصبح المشروع المراقب منضما أجنبيا أو مساعدا للمشروع المراقب (الشركة الأم). (الصرن، 2001، ص ص 182-183)

5. توجد عدة شروط ضرورية لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر، وتمثل فيما يلي:

- ✓ إنشاء مشروعات جديدة أو إعادة شراء مشروعات قائمة موجودة أصلا في الدولة المضيفة.
 - ✓ الاشتراك في رأس مال الفرع أو الملكية الكاملة للفرع.
 - ✓ يمكن أن يأخذ أيضا شكلا إضافيا ممثلا في اتساع الفرع الأجنبي نفسه سواء بإمكانيات ذاتية فقط أو بالاشتراك مع رأسمال خارجي.
 - ✓ ضرورة إحكام الرقابة على الاستثمار، والتمثيل في مجلس الإدارة وأيضا من خلال عقود الإنتاج والإدارة أو السيطرة على أسلوب الإنتاج.
 - ✓ يقوم المستثمر الأجنبي بنقل التكنولوجيا إلى المشروع وتتضمن الحزمة انتقال سلع - رأس المال - عمالة ماهرة وفنية - خدمات فنية وإدارية وتنظيمية وتسويقية وعلامات تجارية.
- وبذلك فإن الملكية والإدارة ونقل التكنولوجيا تشكل مجموعة الشروط التي يجب توافرها لقيام استثمار أجنبي مباشر. (الشراح، 2003، ص ص 15-17)

عموما، ومن التعريفات السابقة، يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: انتقال لرأس مال مستثمر أجنبي طبيعي كان أو معنوي، من دولة إلى دولة أخرى مضيفة، في شكل مشروع مع حق الرقابة وتقديم خدمات فنية وإدارية وتنظيمية وتسويقية.

المطلب الثاني: أشكال و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة الطرق التي تمكن الشركات عبر الوطنية من دخول الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي، وهو كذلك كغيره يسعى لتحقيق أهداف معينة وعليه فسيمكننا التطرق إلى أشكاله وأهدافه من خلال النقاط التالية.

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل فيما يلي:

1. **الشركات المختلطة:** لقد تطورت الشركات المختلطة في السبعينات وذلك من خلال العلاقات الدولية بين

الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو وهذا قبل توسع العلاقات الدولية بين الدول المتطورة فيما بينها وهكذا تتعاقد مؤسستان على إنشاء مؤسسة جديدة وهو ما يعرف بـ (الشركة المختلطة)، يقسم فيها الرأسمال والمخاطرة وتكون المساهمة تنظيمية أو مالية أو تقنية.

تعتبر الشركة المختلطة كوسيلة فعالة للدخول في الأسواق الدولية، كما تمثل نقطة قوة من حيث كونها تجمع التقنيات والخبرات حيث لحظ أنه يصبح المستثمر الأجنبي خطر عند احتفاظه بقدر كبير من رأس المال، وعليه

فإن الدول الاشتراكية سابقا مثلا سمحت بشكل واحد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في الشركات المختلطة بمشاركة أجنبية لا تتعدى % 49 زيادة علي الرقابة الحسنة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا توجيه الشركات المختلطة تعتبر في دول العالم الثالث كوسيلة للمشاركة الواسعة للمستثمر لتمويل الإنجاز وتسيير المشروع وكذلك في تطوير الروابط الاقتصادية. (عبد الحميد، 2008، ص184)

2. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: تمثل هذه المشروعات أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات نظرا لتملكها الكامل للمشروع، حيث تقوم هذه الأخيرة في ظل هذا النوع من الاستثمار، بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، وإذا كان هذا الشكل مفضلا لدى هذه الشركات نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار خوفا من التبعية الاقتصادية والسياسية وكذا الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار من الأشكال المفضلة لدى المستثمرين الأجانب لما يمنحه له من مزايا، كالحرية في السيطرة والتحكم في المشروع وإمكانية جني أرباحا ضخمة نظرا لاستغلال مواردها المالية والبشرية بشكل أمثل، أما بالنسبة للدولة المضيفة فقد شكل هذا النوع من الاستثمار مصدر قلق وخوف بالنسبة إليها - خاصة النامية منها- نظرا لما تتمتع به الشركات الأجنبية من مزايا احتكارية و كذلك التخوف من السيطرة الخارجية والتبعية السياسية والاقتصادية، كما تحبذه دولاً أخرى لما يتميز به من كبر حجم رأس المال المستثمر وبالتالي زيادة تدفقات النقد الأجنبي الذي يدعم حالة ميزان المدفوعات. (بن سميعة، 2008، ص 07)

3. مشروعات أو عمليات التجميع قد تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان (خاصة في الدول النامية) يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. (أبو قحف، 2001، ص491)

4. الاستثمار في المناطق الحرة تعتبر المناطق الحرة جزءا من إقليم دولة معينة لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك ويسمح في داخل المنطقة الحرة بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة و يتم فيها تداول البضائع المحلية أو الخارجية، وتجري عليها بعض العمليات الصناعية، وهي وإن كانت جزء من إقليم الدولة فإنها لا تسري عليها الإجراءات الجمركية والإدارية التي تسري على باقي إقليم الدولة. (بن سميعة، 2015، ص07)

5. الشركات المتعددة الجنسيات: ومن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي نجد الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر، عرفها الاقتصادي VERNON على أنها شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات والفروع في قوميات عديدة إلا أن تجمعها يجعلها كما لو أن لها مدخل لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية والذي يبدو حساسا لعناصر إستراتيجية مشتركة فهي تلك المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها عن 100 مليون دولار والتي تملك تسهيلات أو فروعاً إنتاجية في ستة دول أجنبية أو أكثر، إلى جانب هذا فإن هذه الشركات تتميز بعدة مميزات أهمها:

- ✓ الحجم الكبير .
- ✓ التشتت الجغرافي.
- ✓ التنوع في النشاطات .
- ✓ التنوع في المنتجات والاعتماد على التكنولوجيا المتطورة. (عبد الحميد، 2008، ص184)

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد وذلك مهما كان نوع الاستثمار، وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتنميتها وتأمين الحاجات وكذا المحافظة على قيمة الموجودات هذا بصفة عامة، ولكن يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة إلى:

- ✓ الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها.
- ✓ إيجاد أسواق جديدة لمنتجات و بضائع الشركة الأجنبية. (صيام، 2003، ص20)
- ✓ الاستفادة من القوانين المتعلقة بالتشجيع والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستثمرة فيها.
- ✓ الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمرة فيها.
- ✓ سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركة والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار وذلك لتملكها تكنولوجيا متطورة
- ✓ تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية إذ كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد كبير من الدول كلما قل الخطر. (تسام، 2002، ص17)

المطلب الثالث: مبادئ ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تتوفر للاستثمار الأجنبي المباشر عدة مبادئ تقوم عليها كما تتعدد وتنوع دوافعه من حالة إلى أخرى وحسب طبيعة الاستثمار.

الفرع الأول: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل فيما يلي:

1. مبدأ الشفافية والتناسق: يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون تمييز

وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب، وحتى يتم تنفيذ هذه العملية يتطلب من الدول ضرورة تقنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية. (عبد الحميد، 2006، ص216)

2. مبدأ سيولة حركة رأس المال: وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس الأموال بالدولة والموارد الاستثمارية فيها سواء كانت رؤوس أموال داخلية أو خارجية ويتضمن مبدأين:

أ- مبدأ حرية التحويل: هذا المبدأ يتضمن لرؤوس أموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق.

ب- مبدأ حرية الدخول لسوق العملة الصعبة: على الدول الداخلة في سوق العملة الصعبة القيام بما يلي:

✓ وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة الصعبة.

✓ تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لإنجاز واستغلال الاستثمارات .

✓ وضع سوق مالية مفتوحة لرأس مال أجنبي. (معزوز، 2005، ص08)

3. مبدأ الاستقرار: يلعب دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي وهذا نتيجة لوجود عدة أخطار يمكن أن تهدد الاستقرار وبالتالي تحول دون ترقية الاستثمار الأجنبي مثل:

✓ أخطار النزعة الملكية واستيلاء التأمين .

✓ أخطار الحروب والانتفاضات.

✓ أخطار تحويل رأس المال. (عبد الحميد، 2006، ص218)

الفرع الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد وتنوع وتختلف دوافع الاستثمار الأجنبي من حالة إلى أخرى وحسب طبيعة الاستثمار والجهة التي تعود لها ملكية هذا الاستثمار والبلد والمجال الذي يتم فيه، ومن بين هذه الدوافع ما يلي: (هندي، 2005، ص07)

1- حالة وجود فروق أو اختلافات جوهريّة في منتجات الشركة المستثمرة والشركات الوطنية بالدول المضيفة.

2- حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية... الخ متميزة لدى الشركة المستثمرة عن نظيرتها بالدول المضيفة.

- 3- كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير بحيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير. بالإضافة لتفوقها تكنولوجيا
- 4- تفوق الشركات المستثمرة تكنولوجيا
- 5- تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة، والتي قد ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق.
- 6- قيام حكومات الدولة المضيفة بمنح امتيازات تسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات المستثمرة أو وسيلة لجذب رؤؤس الأموال الأجنبية.
- 7- الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات المستثمرة.

خلاصة الفصل الأول

لقد حاولنا في هذا الفصل تقديم مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، مع إعطاء تعريف عام للاستثمار ثم تعريف بعض المنظمات للاستثمار الأجنبي المباشر ورأي بعض الاقتصاديين الباحثين ، وأيضاً سعينا إلى معرفة أهداف وأهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والتطرق لأهم مبادئه ودوافع اختياره. وأهم النتائج التي خلصنا إليها :

- ❖ ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد في تحقيق الثقة للمستثمر و زيادة عامل الأمان لمخاطر الاستثمار وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها.
 - ❖ يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه انتقال لرأس مال مستثمر أجنبي طبيعي كان أو معنوي، من دولة إلى دولة أخرى مضيضة، في شكل مشروع مع حق الرقابة وتقديم خدمات فنية وإدارية وتنظيمية وتسويقية.
 - ❖ من أهم طرق دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، الشركات المختلطة والاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي ، وقد يكون غرض الاستثمار، البحث عن: الموارد الطبيعية، الأسواق، الكفاءة أو أصول إستراتيجية.
- من بين دوافع الدولة المضيفة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، تحسين وضعية ميزان مدفوعاتها وخاصة الدول النامية، فما هو ميزان المدفوعات؟ وكيف ينعكس تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عليه؟؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

علاقة الاستثمار

الأجنبي المباشر

بميزان المدفوعات



تمهيد:

تربط دول العالم علاقات اقتصادية تبادلية فيما بينها، تختلف من حيث طبيعة المضمون المتبادل، وللتعرف على حصيلة هذه العلاقات تقوم كل دولة بتسجيل معاملاتها في سجل يسمى ميزان المدفوعات، الذي يوضح موقف كل دولة في نهاية الدورة، ومن الضرورة أن يكون هناك توازن بين مدفوعاتها للخارج ومقبوضاتها منه نتيجة المعاملات، لكن التوازن يعتبر حالة نادرة الحدوث في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على سواء، لذلك فالحالة الأكثر انتشارا هي الاختلال، إذ تختلف أسبابه باختلاف الظروف الاقتصادية كانت أو غير اقتصادية، وهذه الظروف تؤدي إلى ظهور أنواع مختلفة للاختلال تنعكس سلبا على الوضعية الاقتصادية للدولة العاجزة خاصة. مما يدفع الدول إلى البحث عن أهم أساليب معالجة هذا الاختلال وفق ما يتطابق مع طبيعته أو نوعه.

وللوقوف على الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات بكل جوانبه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تطرقنا فيها إلى:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: توازن واختلال ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على ميزان المدفوعات

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات أهم سجل اقتصادي للحسابات الخارجية لأي بلد كان، وأكثره شمولاً لهذه الحسابات وعناصرها من التعاملات الدولية المختلفة، وفيما يلي توضيحاً لمفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته، ثم علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات وأهميته

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

في الحقيقة هناك مجموعة من التعاريف تعكس اجتهادات مختلفة في مصدرها وشكلها لكنها منسجمة في معناه، ومن بين تلك التعاريف نذكر ما يلي:

1. تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات: " ميزان المدفوعات هو بيان يلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة ". (موقع صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، 2009، ص7)

2. هو " السجل الأساس والمنظم الذي يتضمن جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومؤسسات ومواطني بلد معين مع حكومات ومؤسسات ومواطني بلد آخر موثقة لفترة زمنية غالباً ما تكون سنة واحدة ". (الهيبي، الخشالي، 2007، ص40)

3. هو " سجل منتظم لكل الصفقات الاقتصادية خلال فترة معينة بين المجتمع المحلي وباقي سكان العالم، ويسجل فيه مصادر وتطبيقات الأموال للصفقات الخارجية للبلد " (الكايد، 2009، ص200)

من هذه التعاريف نفهم أن العمليات التي تسجل في ميزان المدفوعات هي تلك التي تجري بين المقيمين وغير المقيمين، إذ نقصد بالمقيمين في دولة معينة كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً داخل الحدود الإقليمية للدولة لمدة سنة أو أكثر، وذلك بغض النظر عن جنسيتهم. أما غير المقيمين فهم كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطهم خارج الحدود الإقليمية للدولة بما فيهم المواطنون الذين يزاولون نشاطهم في الخارج، والأجانب الذين يمارسون نشاطهم خارج الحدود الإقليمية للدولة بما فيهم المواطنون الذين يزاولون نشاطهم في الخارج، والأجانب الذين يمارسون نشاطهم داخل هذه الدولة لمدة تقل عن سنة.

كما تعتبر السفارات والقنصليات والمنشآت العسكرية والهيئات الأخرى الموجودة داخل الإقليم المحلي والتابعة للدول الأخرى من غير المقيمين. (حشيش، 2000، ص80)

نجد أن معظم التعاريف المقدمة عن ميزان المدفوعات متقاربة لحد بعيد حيث عرفه معظم الاقتصاديين على أنه: "كشف مالي تعرض فيه كافة العمليات الاقتصادية والمالية التي تجري بين المقيمين في بلد ما، والمقيمين في الخارج خلال مدة معينة تقدر عادة بسنة".

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:

1. **يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:** إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف... إلخ.
2. **يظهر القوى المحددة لسعر الصرف:** إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبيّن أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.
3. **يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:** حيث يشكل ميزان المدفوعات أداء هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية النقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.
4. **تقيس الوضع الخارجي للدولة:** حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، فهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة. (السريتي، 2008، ص ص 228، 230)
5. **موازن المدفوعات تعكس درجة نمو اقتصاد الدولة:** دراسة ميزان مدفوعات دولة ما يمكننا من التعرف على درجة نمو تلك الدولة، فالدولة المتقدمة الصناعية تكون السمع المصنوعة جزءا كبيرا من صادراتها أما الواردات فتتكون غالبا من المواد الخام والسلع الغذائية. عكس الدول النامية التي تكون معظم صادراتها من المواد الأولية وغالبا ما تعتمد في تصديرها على عدد محدود جدا من المواد الخام وربما تكون مادة واحدة أما عن وارداتها فإنها تتكون غالبا من السلع المصنوعة وأحيانا بعض المواد الغذائية. (منيس، 1986، ص 312)
6. **يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات:** تتعمق بالمبادلات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير، أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل لتغطية هذه الالتزامات. (عبد المجيد، 2001، ص 90)

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى قسمين أساسيين وهما: (الفار، 1991، ص84)

✓ **الجانب الدائن**: وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية، أي أن الصادرات وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيد في الجانب الدائن.

✓ **الجانب المدين**: وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخرى، أي أن الواردات وكل ما من شأنه خروج للعملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى يقيد في الجانب المدين.

أما أفقيا فهناك العديد من التقسيمات، إلا أن التقسيم الأكثر اتفاقا هو الذي يقسم ميزان المدفوعات إلى أربعة أقسام، وذلك كما يلي:

أولا: حساب المعاملات الجارية

يعتبر الحساب الجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات، ويضم الميزان التجاري، وميزان الخدمات وحساب التحويلات من جانب واحد.

1. **الميزان التجاري (المعاملات المنظورة)**: يطلق عليها اسم الميزان التجاري أو ميزان التجارة المنظورة، وهو يمثل حصيلة الفرق الجبري بين مجمل الصادرات ومجمل الواردات الدولية، وهي تزيد من الادخار والقدرة على نمو الاقتصاد عندما تكون نتيجة الفرق موجبة، وتنقصها عندما تكون سالبة، وهذا الميزان يشكل أهم فقرات ميزان المدفوعات. (عريقات، 2003، ص ص55، 56)

وأن جميع المعاملات التجارية المنظورة تحدد بشكل بسيط ودقيق إلى حد ما، غير أنه من الضروري إجراء تعديلات في القيمة حتى تسهل علينا عملية تكييف الإحصاءات الجمركية لشروط ميزان المدفوعات، وهي إعادة حسابات الواردات من أسعار CIF (الكلفة والتأمين وأجرة الشحن، أي التكاليف المتكبدة في نقل واردات السلع وصادراتها من دولة لأخرى). إلى أسعار FOB (التسليم على السفينة وهي أسعار وواردات السلع وصادراتها + مصاريف التحميل). وتعني FOB حذف نفقات النقل والتأمين عن النفقات الأساسية لشراء السلع. (الحجار، 2003، ص ص55، 56)

2. **ميزان الخدمات (المعاملات غير المنظورة)**: ويشمل كافة المعاملات الخاصة بتقديم الخدمات كخدمات النقل والتأمين والسياحة والصارفة والدخول الاستثمارية مثل الفوائد وإيرادات الأسهم ويسمى بميزان التجارة غير المنظورة أيضا. (آل شبيب، 2011، ص78)

طريقة القيد لهذه الخدمات تكون عن طريق تسجيل الخدمات التي قدمت من مواطنين للأجانب، وهذا في الجانب الدائن، لأنه ينتج عنها دخول لأموال أجنبية للدولة، أما الخدمات التي قدمت إلى المواطنين من أجانب فإنها تقيد في الجانب المدين، لأنها تؤدي لزيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج.

أما عائدات استثمارات رؤوس الأموال في الخارج ، والتي هي عبارة عن فوائد القروض إلى الشركات والهيئات الأجنبية، وأرباح الاستثمارات في الخارج ، فتسجل في جانب الحقوق بالنسبة للدولة المصدرة لرأس المال وفي الجانب الدائن بالنسبة للدولة المستوردة لرأس المال. أما الأرباح والفوائد التي لا تعود إلى الدولة الأم فإنها تضاف إلى استثماراتها الخارجية وتزيد من حقوقها. (البكري، 2003، ص29)

3. **حساب التحويلات من طرف واحد:** تشمل هذه التحويلات الهبات ،التبرعات ،الإعانات ،والتعويضات ،وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم ،وسميت بالتحويلات من جانب واحد أو بدون مقابل لأنه لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد. وقد تكون هذه التحويلات خاصة أو حكومية. (البكري، 1986، ص36)

أ. **التحويلات الخاصة :** وهي تحويلات مقدمة أو مستلمة من الأفراد والمؤسسات والهيئات الخاصة مثل تحويلات المهاجرين وهبات المؤسسات الخيرية... الخ.

ب. **التحويلات الحكومية :** وهي المقدمة أو المستلمة من طرف الحكومات مثل المنح التي تقدم لتدعيم برامج التنمية الاقتصادية أو للإغاثة من الكوارث الطبيعية أو لتمويل شراء حربية... إلخ.

ويسجل قيمة هذا العائد في بند التحويلات الرأسمالية من جانب واحد مثل الهبات و التبرعات والمساعدات والتعويضات والأموال التي يرسلها المهاجرون إلى بلدهم، وأصبح عائد هذا العنصر يشكل موردا أساسيا للعملة الأجنبية في العديد من الدول كإسبانيا، البرتغال، مصر، لبنان . . . الخ. (وسام، 2001، ص20)

والفرق بين هذه المعاملات والمعاملات الأخرى في ميزان المدفوعات، أنها تتم من طرف واحد وليس من طرفين ، فعملية التحويلات الأحادية لا يترتب على الطرف الثاني فيها أي التزام مقابل ، ويخضع تسجيل هذه العمليات في الميزان من حيث الدائنية والمديونية إلى نفس القاعدة أي أن كل عملية تؤدي إلى حصول البلد على إيرادات نقدية(أجنبية) تسجل في الجانب الدائن ، وكل عملية تؤدي إلى خروج نقد أجنبي من البلد تسجل في الجانب المدين. (هجير، 2010، ص204)

ثانيا: حساب المعاملات الرأسمالية

ويشمل هذا الحساب حركة رؤوس الأموال الدولية، إذ يسجل كافة التغيرات التي تطرأ -خلال فترة إعداد الميزان- على أصول الدولة أو حقوقها تجاه الغير وتدخّل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيير في مركز المديونية والدائنية لدولة معينة (آل شبيب، 2011، ص78)

ويشمل نوعين من رؤوس الأموال وهما:

1. **حساب رأس المال طويل الأجل:** يشمل رؤوس الأموال المحولة من أو إلى الخارج ، بقصد استثمارها لأجل طويل، أي لمدة تزيد عن سنة . والتي تحدث مثلا لأن سعر الفائدة الطويل الأجل يكون أعمى في أحد البلاد منه

في الآخر. أو لسبب أن توقعات الربح تكون موافقة بشكل أكبر في الخارج عنه في الداخل. (هجير، 2010، ص205)

2. حساب رأس المال قصير الأجل: ويطلق عليه اسم الحساب النقدي ويشمل كافة التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول والخصوم النقدية وأن مكونات هذا الحساب هو النقود مثل العملات الأجنبية، الودائع المصرفية الأجنبية في البنوك المحلية، القروض قصيرة الأجل، الأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات وتتسم بسيولتها الكبيرة وسهولة انتقالها بين الدول. (آل شبيب، 2011، ص79)

ثالثاً: حساب التسويات الرسمية

ويضم هذا الحساب صافي الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة، والغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تحركات الاحتياطيات الدولية، والتي تتكون من العناصر التالية: (ناصف، حسن، 2006، ص330، 332)

- ✓ الذهب النقدي لدى السلطات النقدية.
- ✓ رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية لدى السلطات النقدية والبنوك التجارية التي تقع تحت رقابتها، لدى البنوك الأجنبية.
- ✓ الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل أدونات الخزانة الأجنبية، والأوراق التجارية الأجنبية.
- ✓ الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية.
- ✓ الودائع التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.
- ✓ مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية.
- ✓ موارد صندوق النقد الدولي المسموح للدولة باستخدامها وفقاً للاتفاقية.
- ✓ القروض المختصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

يتحدد رصيد ميزان المدفوعات بالرصيد النهائي للحساب الجاري وحساب رأس المال فيحقق ميزان المدفوعات فائض عندما يكون مجموع الجانب الدائن لكل من الحسابين أكبر من مجموع الجانب المدين فيها، ويتحقق العجز إذا كان الجانب المدين فيها أكبر من الجانب الدائن، ويتم تسوية الفائض أو العجز حسابياً بواسطة التحركات في عناصر الاحتياطيات الدولية السابق ذكرها، ويعد ميزان المدفوعات متوازن من الناحية الحسابية، ويجب أن نفرق تماماً بين هذا التوازن الحسابي والتوازن بالمفهوم الاقتصادي الذي يتحقق إذا تساوى مجموع الجانب المدين في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية مع مجموع الجانب الدائن فيها. أما التوازن الحسابي فهو توازن حتماً لا بد وأن يتم. (السريتي، 2008، ص235)

رابعاً: حساب السهو والخطأ

ويستخدم لغرض الموازنة الحسابية للميزان وذلك لأن التسجيل في ميزان المدفوعات يتم وفق نظرية القيد المزدوج وأن بعض الفقرات في ميزان المدفوعات تظهر فيها اختلافات و فروقات ناجمة عن تباين في قيمة العملة عند تقييم السلع والخدمات نتيجة اختلاف أسعار الصرف أو لتغطية بعض الفقرات الخاصة التي تتعلق بالأمن الوطني. (آل شبيب، ص79،2011)

المطلب الثالث: القيد في ميزان المدفوعات

كباقي المستندات المحاسبية فإن هيكل ميزان المدفوعات يجب على العديد من الأعراف والاتفاقات التي تختلف حسب كل من عاملي الزمان والمكان، وسنأخذ موازين المدفوعات وكيفية قيد العمليات ضمن أسلوبين:

1. مبادئ القيد في ميزان المدفوعات باعتباره ميزانية سنوية: إذا اعتبر ميزان المدفوعات كميزانية سنوية للتبادلات، فيقتضي أن يتضمن الأصول والخصوم، وبالتالي فإن القيود يجب أن تدرج ضمن الأصول والخصوم. ولما كانت العمليات والصفقات الدولية، تسدد من حيث المبدأ بالعملة الصعبة، حيث جزء كبير من التجارة الدولية يحصل على شكل مقايضة، وعليه فإن دخول هذه العملات أصبح المعيار الأساسي في عملية قيدها، فكل عملية ينجم عنها دخول للعملة الصعبة تدون فيه الأصول، وبالمقابل كل عملية تستتبع خروجاً للعملة تدون في الخصوم. (وسام،2001،ص37)

ومن أجل التمييز بين الأصول والخصوم يستند إلى معيار أساسي هو عرض أو طلب النقد الأجنبي. فإذا كان نقد بلد ما مطلوباً في سوق الصرف لتسديد عملية معينة فإن قيمة هذه العملية تقيد في أصول ميزان المدفوعات. وإذا كان نقد بلد ما معروضاً في سوق الصرف فإن قيمة هذه العملية تقيد في خصوم ذلك الميزان. (مفتاح،2004،ص47)

وطبقاً لقاعدة القيد المتوافق عليها، فإنه يدون ضمن الأصول كل من : (مفتاح،2004،ص49)

- ✓ قروض رأس المال التي تعتبر بمثابة استيراد العملات الصعبة، على أن تدرج في ميزان المدفوعات الخاص بالسنة التي يحصل فيها الاقتراض.
- ✓ تسديد السلف أي التي منحها القطر.
- و على العكس من ذلك فإننا نجد في جانب الخصوم: (مفتاح،2004،ص49)
- ✓ السلف من رأس المال التي تقترض، كخروج رأس المال.
- ✓ تسديد القروض الممنوحة للقطر.

وينطبق معيار عرض وطلب العملة الأجنبية على كافة عمليات السلع والخدمات وعائد رأس المال . أما بشأن رأس المال، فإن البلد المصدر لرأس المال (أي البلد الدائن) يدون قيمة رأسماله المصدر في الخصوم في ميزان مدفوعاته، أما البلد المتلقي لرأس المال (البلد المدين) فإنه يقيد قيمة العملة في الأصول.

وفيما يتعلق بالهبات والتعويضات والأموال التي يرسلها المهاجرون، يلاحظ أن البلد المانح للتعويضات أو المساعدات هو مضطر لأن يحصل على نقد البلد الذي يريد مساعدته، وهذا يعني أنه يجب عليه عرض نقده في سوق الصرف من أجل الحصول على نقد البلد الملتقي للمساعدة، استناداً لذلك يقيد البلد المانح قيمة العملية في الخصوم، أما البلد الممنوح فيقيد قيمة العملية في الأصول. كذلك بالنسبة لرؤوس الأموال غير النقدية الطويلة والقصيرة الأجل على حد سواء، يجب أن تطبق نفس القاعدة المشار إليها.

كخلاصة: كل العمليات التي جرى عرضها لغاية الآن هي واقعة "فوق الخط" الذي يقسم ميزان المدفوعات، أما حركات رؤوس الأموال النقدية فهي تقع "تحت الخط" المذكور، العمليات الواقعة فوق الخط تعرف بالعمليات الاقتصادية، أما العمليات الواقعة تحت الخط فتعرف بالعمليات النقدية.

وبذلك يصبح ميزان المدفوعات متوازناً بحكم الضرورة، أي أن مجموع الأصول = مجموع الخصوم فالذي يظهر حالة العجز أو الفائض هو في الواقع ميزان العمليات الاقتصادية، (الحساب الجاري) حيث يتقرر على أساسه ما إذا كان البلد دائماً أو مديناً للخارج، هذا الرصيد يسوى على اثر تدخل السلطات النقدية التي تمتص الزيادة في الإيرادات عند تحقق الفائض أو على العكس تقدم هذه السلطات على الاقتطاع من الاحتياطات النقدية لتسديد العجز أو اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لأجل تلك الغاية. (وسام، 2001، ص 38-39) فيما يلي الجدول التالي، يوضح أساس القيد في ميزان المدفوعات، تحت بابي الأصول و الخصوم:

جدول رقم (1) : القيد في ميزان المدفوعات تحت بابي الأصول والخصوم (مبدأ الميزانية السنوية)

أصول	خصوم
- صادرات.	- واردات.
- خدمات مقبوضة(نقل، سياحة، مداخيل رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج، أتاوات مقبوضة على البراءات والشهادات).	- خدمات مدفوعة (نقل، سياحة، مداخيل رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل، أتاوات مدفوعة على البراءات والشهادات).
- تحويل مدخرات العمال المهاجرين وهبات مقبوضة من الخارج (خاصة وحكومية).	- خروج مدخرات العمال الأجانب وهبات مقدمة إلى الخارج (خاصة و حكومية).
- استثمارات وقروض حكومية متأتية من الخارج.	- استثمارات مقامة في الخارج وقروض حكومية ممنوحة.
- رؤوس أموال قصيرة الأجل غير مصرفية مستلمة من القطاع الخاص غير المصرفي.	- رؤوس أموال قصيرة الأجل غير مقرضة بواسطة القطاع الخاص المصرفي.

<ul style="list-style-type: none"> - زيادة أصول القطاع المصرفي أو تديني التزاماته. - زيادة احتياطات القطاع الرسمي (مصرف مركزي+ خزينة)، بالذهب والعملات الصعبة وحقوق السحب الخاصة... إلخ أو تديني التزاماته. 	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة الالتزامات قصيرة الأجل للقطاع الخاص المصرفي أو تديني أصوله. - زيادة مديونية القطاع الرسمي (مصرف مركزي+ خزينة)، تجاه باقي البنوك المركزية أو خفض احتياطياته بالذهب والعملات الصعبة وحقوق السحب الخاصة.
---	--

المصدر: وسام ملاك، (2001)، الظواهر النقدية على المستوى الدولي (قضايا نقدية ومالية)، دار المنهل اللبناني، لبنان، ص39

2. مبادئ القيد في ميزان المدفوعات طبقاً للمحاسبة المزدوجة دائن (له)، مدين (عليه): يقوم النظام المحاسبي للقيد المزدوج بقيد قيمة أي معاملة ذات جانبيين، عن طريق إثنين من القيود المنفصلة المتكافئة، هما قيد مدين وقيد دائن، وينتج عن ذلك أن مجموع القيم المطلقة للقيود المدينة يعادل مجموع قيم جميع القيود الدائنة، وحيث أن نظام ميزان المدفوعات يشبه أي نظام محاسبي يستند على القيد المزدوج، بمعنى أن كل عملية ينتج عنها اثنان من القيود التي تسجل في حسابات ميزان المدفوعات، هما:

✓ **القيد المدين:** يسجل العملية التي تنجم عن قيام مواطني الدولة بعمل مدفوعات للخارج.

✓ **القيد الدائن:** يسجل المعاملة التي يترتب عليها حصول مواطني الدولة على مدفوعات من الخارج، وتكون إشارة القيد الدائن موجبة في حسابات ميزان المدفوعات، والعكس صحيح بالنسبة لمقيد المدين. (جوزيف، 2007، ص37)

كل معاملة اقتصادية دولية، تؤثر إما في الجانب الدائن أو الجانب المدين لميزان مدفوعات قطر ما، لكن في كل مرة تسجل فيها صفقة في الجانب الدائن أو المدين، يتم تسجيلها أيضاً بكتابة موازنة في الجانب الدائن أو المدين برصيد أو قيمة متساوية، هذا المبدأ يعرف في المحاسبة بمبدأ القيد المزدوج، وهنا يكون هناك جانبيين لأي عملية تسجيل المعاملات على المستوى الدولي، هما: (دومينيك، دون سنة نشر، ص125)

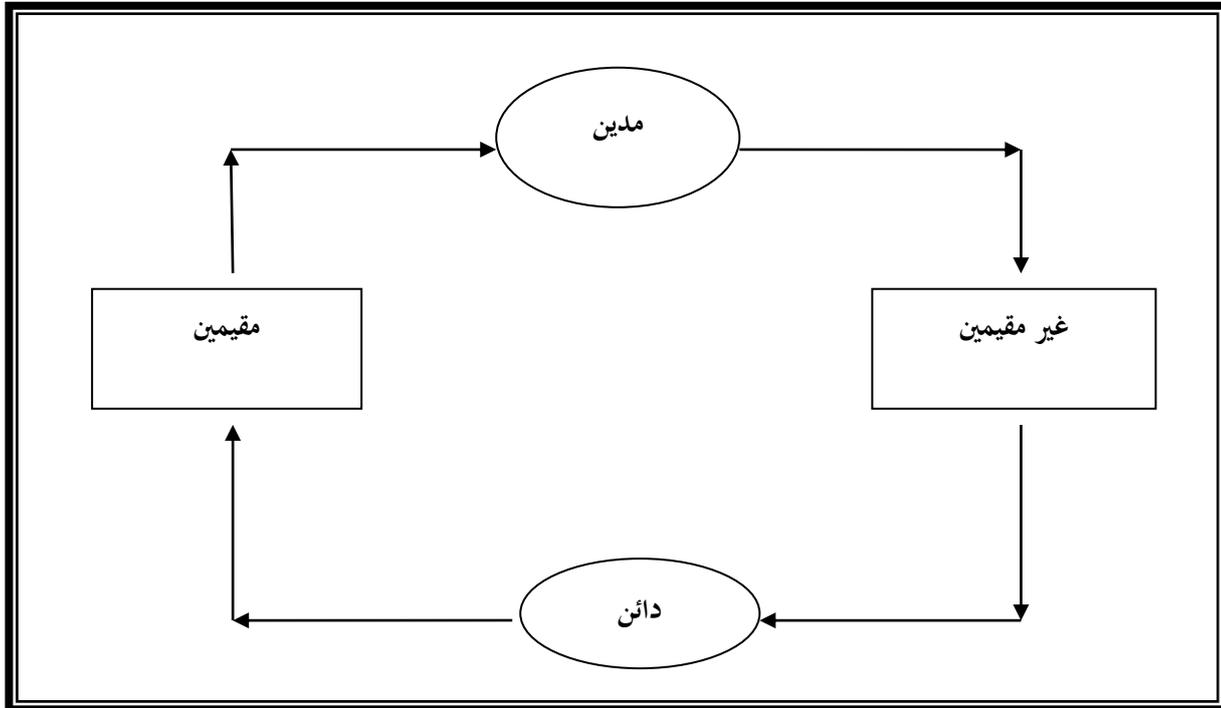
الجانب الأول: هو تدفق سلعي (سلع، خدمات، أصول)

الجانب الثاني: هو تحويل النقود مقابل هذه السلع والأصول المتدفقة .

وإذا ما نظر إلى ميزان المدفوعات من زاوية المحاسبة المزدوجة، فهو كناية عن حساب تدون فيه كافة عمليات البيع، بما فيها بيع الأصول من قبل المقيمين إلى غير المقيمين، وذلك بغض النظر عن نماذج الأصول موضوع البيع (بضائع، أسهم، ... إلخ). وجميع عمليات الشراء كذلك منها حيازة كافة نماذج الأصول التي يجريها المقيمون مع غير المقيمين. (جوزيف، 2007، ص40)

والشكل التالي يبين قيد التدفقات في ميزان المدفوعات:

شكل رقم (1): قيد التدفقات في ميزان المدفوعات



المصدر: وسام ملاك، (2001)، الظواهر النقدية على المستوى الدولي (قضايا نقدية ومالية)، دار المنهل اللبناني، لبنان، ص40 من هذا فإنه يتوجب تطبيق هذه القاعدة على كافة نماذج الأصول، فتسديد العملات الصعبة للخارج بواسطة أحد المقيمين يدون في الجانب المدين، لأنه يترتب على ذلك عملية بيع الأصول النقدية، كذلك بيع سهم أو سند معين من قبل مقيم، لأن البيع وقع على أصل مالي، في المقابل حيازة العملات الصعبة بواسطة أحد المقيمين تدون في جانب الدائن، كذلك شراء أسهم معينة للمقيمين من عند غير المقيمين يدون كذلك في جانب الدائن. (وسام، 2001، ص41)

نأخذ بعض الأمثلة عن كيفية القيد في ميزان المدفوعات:

مثال 1: إذا تم الافتراض بأن مشروعاً معيناً قام بتصدير بضائع بقيمة 100 مليون دينار، عملية التصدير هذه هي بمثابة تحويل لأصول حقيقية وبالتالي يتوجب تدوينها في الجانب المدين تحت باب الصادرات والواردات من البضائع، في المقابل هذا البيع للسلع قد يترتب عليه تسديد يمكن أن يأخذ أشكالاً عدة، فإذا كان هناك شراء مقابل للبضائع وبذات القيمة فإن العملية تدون في جانب الدائن تحت نفس الباب، لأنه جرت الحيازة لأصول حقيقية والجدول الموالي يوضح طريقة التقييد لهذه العملية.

جدول رقم (2): طريقة تقييد التبادل بالمقابل أي تسديد الصادرات بالواردات الوحدة: مليون دينار جزائري

مدین (Crédit)	دائن (Débit)	
100		الصادرات والواردات من البضائع
	100	الصادرات والواردات من البضائع

المصدر: وسام ملاك، (2001)، الظواهر النقدية على المستوى الدولي (قضايا نقدية ومالية)، دار المنهل اللبناني، لبنان، ص42 (بتصرف) أما إذا كان تسديد ثمن البضائع المصدرة قد حصل على الفور وبالعملة الصعبة، فإن المقيم سوف يتلقى ما يوازي 100 مليون دينار جزائري بالعملة الصعبة ويضعها في حسابه المصرفي، على أثر ذلك فإن رصيد البلد بالعملة الصعبة سوف يزداد بقيمة 100 مليون دينار، هذه الزيادة على الأصول تدون في الدائن تحت باب أصول (حقوق) والتزامات بالعملة الصعبة، ونوضح ذلك في الجدول الموالي:

جدول رقم (3): طريقة تقييد الصادرات المسددة بالعملة الصعبة الوحدة: مليون دينار جزائري

مدین (Crédit)	دائن (Débit)	
100		الصادرات والواردات من البضائع
	100	أصول والتزامات بالعملة الصعبة

المصدر: وسام ملاك، (2001)، الظواهر النقدية على المستوى الدولي (قضايا نقدية ومالية)، دار المنهل اللبناني، لبنان ، ص42 (بتصرف)

مثال 2: إذا كان المقيم الذي يقوم بالتصدير قد منح لغير المقيم المستورد قرضا تجاريا قصير الأجل (ذا استحقاق دون السنة)، فإن هذا الأول يتلقى سندا ممثلا لهذا القرض نتيجة لما تقدم، فإن رصيد محفظة السندات القصيرة الأجل التي يمتلكها البلد المذكور آنفا سوف يرتفع، وهذا يعني أن هناك زيادة قد طرأت على الأصول أو الحقوق القصيرة الأجل، العائدة إلى البلد المصدر والتي تأخذ شكل قروض تجارية، والزيادة المشار إليها على الأصول (الحقوق) تدون في جانب الدائن طبقا للقاعدة العامة الواردة آنفا وذلك تحت باب قروض تجارية قصيرة الأجل، والجدول الموالي يوضح كيفية القيد.

جدول رقم (4): طريقة تقييد الصادرات الممولة بقرض قصير الأجل الوحدة: مليون دينار جزائري

مدین (Crédit)	دائن (Débit)	
100		الصادرات والواردات من البضائع
	100	قروض تجارية قصيرة الأجل

المصدر: وسام ملاك، (2001)، الظواهر النقدية على المستوى الدولي (قضايا نقدية ومالية)، دار المنهل اللبناني، لبنان، ص43 (بتصرف)

مثال 4: كذلك فإن التصدير لبضائع بقيمة 100 مليون دينار، بواسطة المقيم قد يترتب عليه أيضا قرضا تجاريا طويل الأجل لمدة تتجاوز السنة، وفي هذه الحالة تدون قيمة الصادرات في المدين تحت باب الصادرات والواردات من البضائع، أما في جانب الدائن فيدون في المقابل تحت باب قروض تجارية طويلة الأجل. عملية القيد هذه تظهر في الجدول الآتي:

جدول رقم 5: طريقة تقييد الصادرات الممولة بقرض طويل الأجل الوحدة: مليون دينار جزائري

مدین (Crédit)	دائن (Débit)
100	
	100

المصدر: وسام ملاك، (2001)، الظواهر النقدية على المستوى الدولي (قضايا نقدية ومالية)، دار المنهل اللبناني، لبنان، ص43 (بتصرف)

مثال 5: إذا كان تسديد ثمن الصادرات قد حصل نقدا وبالعملة الوطنية فإن الرصيد النقدي بالدينار الجزائري الذي يحوزه غير المقيمين يتدنى بذات القيمة، هذا التسديد بالعملة الوطنية يعتبر بمثابة إذن لالتزامات المقيمين، ذلك أن النقد الوطني الذي يحوزه غير المقيمين هو كناية عن التزام المقيمين تجاه الخارج، وبالعودة إلى القاعدة التي جرى إيضاها فيما تقدم فإن تدني الالتزامات هو شبيه بزيادة الأصول أو الحقوق ويدون في جانب المدين تحت باب أصول (حقوق) والتزامات بالنقد الوطني. والجدول الآتي يوضح العملية:

جدول رقم 6: طريقة تقييد الصادرات المسددة فورا بالنقد الوطني الوحدة: مليون دينار

مدین (Crédit)	دائن (Débit)
100	
	100

المصدر: وسام ملاك، (2001)، الظواهر النقدية على المستوى الدولي (قضايا نقدية ومالية)، دار المنهل اللبناني، لبنان، ص44 (بتصرف)

لكن توجد بعض البنود في ميزان المدفوعات لا تكون فيها عملية ومقابل لها، أي إذا سجلت العملية في الجانب الدائن، لا يكون لها مقابل مدعم في الجانب المدين، لأنها تحويلات أحادية الجانب، وبالتالي لا يكون لها شكلين، وللمحافظة على مبدأ القيد المزدوج لا بد وأن توازن بتسجيل مقابل للقيمة التي حصلت عليها الدولة أو التي دفعتها، هذا المقابل هو حساب التحويلات.

المبحث الثاني: توازن واختلال ميزان المدفوعات

كما سبق، نستطيع أن نسمي ميزان المدفوعات بالمرآة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة، والذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية، و من الضروري توازن جانبيه في آخر فترته، لكن هذه المساواة هي شكلية ولا تبين الأهمية الحقيقية له، لأن الكثير يستعمل مصطلحات التوازن الخارجي والاختلال الخارجي دون العلم بما يعنيه كل مصطلح، وسوف نتحدث في هذا المبحث عن التوازن في ميزان المدفوعات بالمعنى الحقيقي.

المطلب الأول: مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

الفرع الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

يتطلب الميزان تسوية تتمثل في تعديل وضعيته بمعرفة أسباب وأنواع الاختلال الموجودة فيه، وكيفية معالجتها، وقبل ذلك لابد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، فنجد مفهومين مختلفين، هما التوازن المحاسبي، والتوازن الاقتصادي.

1. التوازن المحاسبي: ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفترى، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية من خلال تساوي أو تكافؤ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخارجية أيضا، أي تساوي الجانبين الدائن والمدين بعد إجراء التسويات. و يكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي، لأنه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية، ولأنه لا يدوم في الأجل الطويل، ويخفي وراءه اختلالا أكيدا في النشاط الاقتصادي للدولة. (يسري، 1998، ص189)

ويمكن أن يتحقق هذا التساوي المحاسبي تلقائيا دون الحاجة إلى إجراء التسويات المحاسبية باستعمال الاحتياطات الدولية، ويتحول بذلك إلى التوازن الاقتصادي، وإذا كان خلاف ذلك بظهور عجز أو فائض يتم تحريك الاحتياطات من أجل تحقيق التوازن الحتمي بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة. (لعروق، 2005، ص29)

2. التوازن الاقتصادي: هذا التعريف هو الذي يعتمد به الاقتصاديون في الحكم على وضعية الميزان، والتوازن بالمفهوم الاقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية وتجارية ملائمة. بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجراءاتها، وهي إما تلقائية (مستقلة)، وإما عمليات تعويضية (موازنة). (حشيش، 2002، ص113)

أ. العمليات التلقائية أو المستقلة: وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط، وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي تترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح. ومثل هذه العمليات - عمليات تصدير واستيراد السلع والخدمات، المعاملات الجارية والرأسمالية طويلة

الأجل، بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة-، كلها تمثل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات.

ب. **العمليات التعويضية أو الموازنة:** ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط، لأن هذه المعاملات لا تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي تجري بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد أي ثغرة فيه، وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتمخض أو ينتج عن العمليات التلقائية أو المستقلة، وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي. وتتمثل هذه المعاملات في: حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، التغير في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الاستيراد والتصدير للذهب النقدي.

لكن الحكم على ميزان المدفوعات أنه في حالة توازن من خلال طبيعة المعاملات التي تتم، يصطدم بمشكل تصنيف هذه المعاملات إلى تلقائية وتعويضية بعد أن تتم، وهناك طريقتين للتبويب: (لعروق، 2005، ص 30، 32)

1- الميزان الأساسي: ويتم الاعتماد فيه على استقرار وديمومة المعاملات خلال الأجل القصيرة، وتشكل في هذا المجال المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية طويلة الأجل أهمية خاصة لما تتميز به من استقرار وبالتالي، تعتبر عمليات تلقائية. أما رؤوس الأموال قصيرة الأجل والاحتياطات الرسمية، فهي غير مستقرة ومعرضة لتغيرات قوية ومفاجئة، ناتجة عن السلوك المالي للمتعاملين الذين يغيرونه بطريقة سريعة في حالة تغير أسعار الصرف وأسعار الفائدة. والميزان الذي يعتمد على هذا النوع من رؤوس الأموال يكون أقل استقراراً أيضاً، لهذا يتم تصنيفها في العمليات التعويضية. ويكون الميزان بهذا الشكل:

رصيد الحساب الجاري

+ رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل

رصيد الميزان الأساسي

+ رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل

+ صافي التغير للذهب النقدي وحركة الاحتياطات

= ميزان المدفوعات

لكن يوجد من يرى أن رؤوس الأموال قصيرة الأجل ليست دائما غير مستقرة، مثلا المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل في المحافظ المالية أو القروض قصيرة الأجل هي معاملات تتم لذاتها بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات، وبالتالي تضاف إلى الحساب الجاري والرأسمالي طويل الأجل.

2- ميزان التسويات الرأسمالية: هذا الميزان يقوم بوضع المعاملات التي يكون الغرض منها التسوية على جنب، ويضيف للمعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل المعاملات على رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص من أجل الربح أو المضاربة، أو تحقيق إيراد لأنها تتم لذاتها. في حين، يضع في المعاملات التعويضية الاحتياطات الرسمية، إضافة للقروض قصيرة الأجل الحكومية التي تحصل عليها بغرض التسوية. فيكون الميزان في الشكل التالي:

رصيد الحساب الجاري

رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل

رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل (الخاصة)

ميزان التسوية الرسمية

رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل (الحكومية)

صافي الاحتياطات الرسمية

ميزان المدفوعات

بالإضافة إلى التقسيم السابق، هناك بعض الاقتصاديون يقومون بحذف من المعاملات المستقلة الهبات والقروض طويلة الأجل التي تتلقاها الدولة من أجل التسوية ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات، أو الموجهة لاستعمالات أخرى كالحصول على المعدات الحربية وليس لزيادة القدرة الإنتاجية. وبالتالي، لا يمكن الحكم على ميزان المدفوعات بأنه مختل أو في حالة توازن إلا إذا تم التعمق في كل معاملة تتم وتحديد طبيعتها بدقة.

في الأخير، يكون الهدف ليس تحقيق تعادل بين جانبي الميزان، وإنما الطريقة التي يتم بها التعادل، ويكون التوازن الخارجي هو حالة تكافؤ في ظلها المقبوضات التي تحصل عليها الدولة من جراء المعاملات المستقلة (دائنية المعاملات المستقلة) مع المدفوعات الناتجة عن هذه المعاملات (مديونية المعاملات المستقلة). كما يمكن أن يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن اقتصادي حتى وإن لم تتساوى المقبوضات والمدفوعات إذا تعرض لتغيرات عابرة وبدرجة قليلة من وقت لآخر مع تلاشيها تلقائيا في وقت قصير، وعدم تعرضه لضغوط أو أوضاع اقتصادية غير ملائمة، تؤدي إلى إبعاده الدائم عن وضعية التوازن، أي أن الميزان يسمح

بدرجة من الاختلال حول نقطة التوازن. أما إذا كانت معظم المعاملات الجارية والرأسمالية لا تترجم بشروط السوق، خاصة مع وجود تدخلات السلطات الحكومية، فإن التوازن الخارجي يكون توازنا اصطناعيا، لهذا فإن التوازن الخارجي مرتبط بالتوازن الداخلي.

وإن لم يكن الميزان متوازناً، فهو حتماً في وضعية اختلال، ولا نجد صعوبة في تحديدها ومعرفة صور هذا الاختلال.

الفرع الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات

تعتبر الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية، حيث أصبحت مسألة عادية. وعندما نتكلم عن الاختلال، فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعاتها ومقبوضاتها الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان، والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري، ميزان الخدمات، أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صوره والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفها إذ له صورتان هما:

أ. الاختلال في صورة العجز: هي الحالة التي تكون فيها مديونية المعاملات المستقلة تفوق دائنية هذه المعاملات، أي أن الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها، مثلاً انخفاض الصادرات بالنسبة للواردات، مما يؤدي لانخفاض المقبوضات من الخارج، وانخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال. كما يمكن قياس العجز إذا زادت البنود الدائنة عن البنود المدينة في حساب الاحتياطات الرسمية للدولة، وهنا يكون مستوى معيشة الدولة أكبر من إمكانياتها وقدراتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى الإقبال على العملات الأجنبية من أجل الاستيراد وانخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي حدوث خسائر نتيجة تدهور قيمة عملتها، ويتم مواجهة هذه الصورة بالتخفيض من بنود أسفل الخط. (تادرس، العقاد، 1983، ص330)

ب. الاختلال في صورة الفائض: يعتقد بعض الاقتصاديين أن هذه الصورة هي إيجابية، لكنّها في الواقع تخفي في طياتها مشاكل، لأن الفائض هو زيادة دائنية المعاملات التلقائية عن مديونيتها، وزيادة الحقوق عن الالتزامات الواجب الوفاء بها، بالإضافة إلى وجود أموال عاطلة تكون في غير صالح الدولة، التي تعيش في مستوى أقل من مستواها الحقيقي، لأنّها لا تتمتع بكل ثروتها، والإقبال الكبير على صادراتها يؤدي إلى ارتفاع في أسعار المنتجات المحلية، حتى أنه قد يحدث تضخم داخلي. ويواجه هذا الفائض بإقراضات للخارج، أو بزيادة الاحتياطات الرسمية. (لعروق، 2005، ص33)

المطلب الثاني: أسباب وأنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

الفرع الأول: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

يمكن أن تمر الدولة بظروف معينة، من شأنها إحداث اختلال في ميزان مدفوعاتها سواء في شكل عجز أو فائض، هذا الأخير قد ينجم نتيجة لمجموعة من الأسباب التي تتميز باختلاف نوعي فيما بينها، ونذكر منها:

1. التغيير في الدخل النقدي: وهذا التغيير في الدخل يحدث مستقلا في دولة أو أكثر، وقد يكون تغيرا تضخميا

يؤدي إلى زيادة الدخل أو تغيرا انكماشيا يؤدي إلى نقص الدخل، ومن الطبيعي أن لا يفهم للتغير الانكماشى كونه يؤدي إلى نقص الواردات وبالتالي حدوث فائض في ميزان المدفوعات، أما التغيير التضخمي يحدث عندما يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات عند الأسعار الجارية على الإنتاج الكلي مضاف إليه قدر عادي من واردات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وعادة ما يصاحب ذلك زيادة في عرض النقود، فزيادة النقود بمعدل أسرع من معدل الإنتاج المحلي الحقيقي يؤدي إلى ظهور التضخم ومن ثم زيادة عجز ميزان المدفوعات. (Kindle, herrick, 1977, P207)

أو قد يحدث عن طريق الإنفاق من خلال استخدام النقود المكتنزة، وعادة ما يصاحب ذلك ارتفاع في الأسعار مما يترتب على ذلك اختلاف في الأسعار النسبية حيث أن أسعار السلع المختلفة لن ترتفع بنفس النسبة، وتتوقف خطورة التضخم في ميزان المدفوعات على مدى اعتماد الدولة على التجارة الخارجية، وتجدد بالإشارة هنا إلى التفرقة بين التضخم الناتج عن زيادة الطلب الذي تتم معالجته عن طريق ضغط الطلب النقدي بهدف التأثير على الدخل القومي، وبين التضخم الناتج عن زيادة الأجور والذي يتم القضاء عليه من خلال سياسة الأسعار، وبصفة خاصة تقييد الأجور ومنعها من الارتفاع، فالتضخم الإنفاقي هو زيادة في الطلب عن الإنتاج المتاح المحلي وبالتالي زيادة في الواردات ونقص في الصادرات وعجز مستمر في ميزان المدفوعات، ويحدث بسبب وجود الحروب والإنفاق عليها أو قد يحدث نتيجة محاولة الحكومة المحافظة على مستوى استهلاك واستثمار عند مستوى أعلى من إمكانياتها، أو عند محاولة زيادة مستوى الاستثمار عن مستوى الادخار المحلي بعد إضافة رؤوس الأموال المتدفقة للداخل، وأخيرا يحدث التضخم الإنفاقي عندما يفشل البنك المركزي في أن يوقف رغبة المستهلكين والمنتجين في زيادة الاقتراض. (سواكر، 2015، ص 28)

2. التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة الأجنبية: سعر الصرف الأجنبي يربط بين مستويات الأثمان القومية في

الدول المختلفة، فإذا كان سعر الصرف أعمى من المستوى الذي يتفق مع الأثمان السائدة في الداخل، أدى هذا لظهور عجز في ميزان المدفوعات، وعلى العكس من ذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى اقل مما يتفق مع مستويات الأثمان السائدة في الداخل في علاقاتها بالأثمان في الخارج أدى هذا لظهور فائض في ميزان المدفوعات. (عوض، 1996، ص 212)

ويحدث التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة الأجنبية نظرا لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى كل قطر، فإذا كان سعر الصرف لعملة قطر أكبر من قيمتها الحقيقية، يؤدي لارتفاع أسعار سلع القطر ذاته مقارنة مع الأقطار الأخرى، مما يؤدي لانخفاض الطلب الخارجي على تلك السلعة، وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات ويحدث العكس في حالة تقييم العملة بأقل من قيمتها. (ساكر، 2006، ص 96)

3. **تغير مستوى الأسعار:** يترتب على حالات التضخم والانكماش التي تصيب إحدى الدول، تغيرات مناظرة في مستويات الأسعار المحلية والعالمية، ففي حالة التضخم فإن الزيادة المقترنة بمستويات الأسعار المحمية من شأنه التأثير على حجم الصادرات والواردات، وبحسب هذا التغير هناك انخفاض الطلب الخارجي على الصادرات، وزيادة الطلب الداخلي على الواردات، الأمر الذي يؤدي لحدوث اختلال في ميزان المدفوعات (التوازن الاقتصادي الخارجي)، أما في حالة الانكماش الاقتصادي فان انخفاض الأسعار المحلية من شأنه أن يؤدي لانخفاض الطلب على الصادرات، وزيادة الطلب على الواردات، بطريقة ماثلة يمكن الوصول إلى أن حالات التضخم والانكماش وما يصاحبه من تغيرات مناظرة في مستويات الأسعار العالمية من شأنها أن تؤدي إلى تغيرات بنفس القيمة في حجم الصادرات والواردات، ومن هذا نستطيع القول أن كمية الصادرات والواردات لدولة معينة ، تتوقف على مستوى الأسعار بالداخل مقارنا بمثيله في الخارج. (النجار، دون سنة نشر، ص 165)
 4. **تغير مستوى الدخل:** يؤدي زيادة مستويات الدخل في الدولة إلى زيادة إنفاقها على الواردات، كما أن انخفاض مستويات دخولها يؤدي لانخفاض إنفاقها على الواردات، ولكن زيادة الدخل في الدول الأجنبية تؤدي عادة لزيادة نفقاتها على السلع والخدمات المحمية، أي لزيادة صادرات الدولة محل الدراسة إلى العالم الخارجي، كما أن نقص مستويات الدخل في الدول الأجنبية يقترن عادة بانخفاض طلبها على السلع والخدمات المحلية، أي انخفاض صادرات الدول قيد البحث إلى الخارج. (سواكر، 2015، ص 139، 140)
 5. **الظروف الطارئة:** أي حدوث أي عوامل عرضية، لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها مثل النقص المفاجئ لمحصول تصديري، والنتاج عن كوارث طبيعية، أو التغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محليا وخارجيا، و الاختراعات العالمية التي قد تؤثر على تبادل السلع بين الدول مثل اكتشاف مواد أولية صناعية في الخارج ، تغني كليا أو جزئيا عن طلبه من المواد الأولية الطبيعية ، أو تدهور مفاجئ في نسب التبادل الدولي نتيجة لارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات أو تلبيتهما معا.
- تغيير الظروف السياسية من شأنه كذلك أن يسبب زيادة الطلب على المواد الأولية والأسلحة المختلفة، أو اضطراب الأحوال السياسية في بعض الدول التي تمثل أسواقا خارجية هامة لصادرات دول أخرى... الخ. (عوض الله، 2004، ص 108)

6. **تغيرات هيكلية:** هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة هيكل التجارة الخارجية، وهيكل الناتج المحلي، وينطبق هذا بشكل خاص على الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو النفط مثلاً)، حيث تتأثر هذه الصادرات عادة بعوامل خارجية تتجسد في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية، وتعتمد هذه المرونة على العديد من العوامل، أبرزها درجة الإحلال الصناعي لصادرات الأقطار العالمية، وهو الاتجاه المميز لحركة التجارة العالمية في الوقت الحاضر. (الحسيني، 1999، ص127)

7. **أسباب أخرى مختلفة:** من بين الأسباب الأخرى التي قد تؤدي لحدوث اختلال في ميزان المدفوعات، إقدام الدول على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة لانخفاض الإنتاجية بسبب قلة أدوات الإنتاج. لذلك تقدم هذه الدول على مثل هذه البرامج أين تزداد وارداتها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج، وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة نسبياً، وتمولها عن طريق قروض طويلة الأجل معقودة مقدماً، هذا سيؤثر على ميزان مدفوعات الدولة، وبصفة خاصة ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال طويل الأجل.

وعموماً يتأثر طابع ميزان المدفوعات، بمستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته الدولة، من خلال مراحل نمو الاقتصاد القومي، وانتقاله من مرحلة اقتصاد متخلف إلى مرحلة اقتصاد متقدم، وبهذا تتناسب مع كل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي، صورة خاصة لميزان مدفوعات الدولة. (عجمية، دون سنة نشر، ص53، ص54)

الفرع الثاني: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

يتم التمييز بين العديد من أنواع الاختلالات، يمكن تصنيفها حسب عدة معايير، منها:

1. **الاختلال المؤقت (قصير الأجل):** هنا يقصد به حالة العجز أو الفائض الاقتصادي، الناتجة عن الاختلاف بين المعاملات التلقائية الدائنة، والمعاملات التلقائية المدينة، ويحدث هذا الاختلال المؤقت نتيجة حدوث تغيير مفاجئ في المعاملات الجارية أو الرأسمالية. (عابد، 1999، ص300)

ويرتبط العجز المؤقت بالتغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل، أي تحدث في مدة قصيرة خلال سنة ما، ولا يتكرر في الموالية أو ما يليها من السنوات. (يسري، 1998، ص203)

العجز المؤقت قد يحدث بسبب سوء الأحوال الجوية لأحد الدول المصدرة للسلع الزراعية، مما يؤدي لانخفاض حجم الإنتاج من السلع الرئيسية للتصدير، وتنخفض الصادرات وسرعان ما تعود الأمور إلى ما كانت عليه في العام التالي بعد تحسن الأحوال الجوية، أو نتيجة لتسرب قدر كبير من الأموال لأحد الدول التي يتوقع انخفاض سعر عملتها، فتظهر زيادة كبيرة في الجانب الكبير لحساب رأس المال، وتتسبب في حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات خلال تلك السنة، ولكن تعود الأمور إلى ما كانت عليه بعد استقرار الأوضاع، ويحدث العكس إذا كان هناك توقع بارتفاع قيمة العملة، فقد تزيد الأموال المتوقعة إليها، ويحدث فائض مؤقت في ميزان المدفوعات لا يلبث أن يزول بعد استقرار الأوضاع.

إن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، يمكن اعتباره عاديا ولا يثير مشكلات كبيرة، لأن لا بد وان يختفي في المستقبل القريب، وبالتالي فان حدوث عجز خفيف أو فائض مؤقت في ميزان المدفوعات أيا كان مصدره، سواء كان من المعاملات الرأسمالية أو الجارية ، فهذا أمر عادي لا يستدعي اتخاذ أي إجراءات تصحيحية لمكافحته، فكل ما يحدث هو تسوية مؤقتة لهذا الخلل، باستخدام بنود التسوية المختلفة سواء عن طريق تصدير الذهب النقدي أو التصرف في الأرصدة من العملات الدولية أو للاقتراض قصير الأجل من الأسواق الدولية. (ناصر، عمارة، 2007، ص300)

ينقسم الاختلال المؤقت، حسب الأسباب الموجدة له لعدة أنواع نذكر منها:

أ. **الاختلال العارض (العشوائي أو الطارئ):** هو ذلك النوع من الاختلال الذي ينتاب التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة، ويحدث نتيجة لظروف طارئة مثل تلك المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الآفات الزراعية التي تصيب المحاصيل، أو الكوارث المصاحبة للحروب والتقلبات السياسية والجوية كالزلازل. (شقيير، 1998، ص224)

ومثل هذا الاختلال قد يحدث كذلك في البلدان الصناعية المتقدمة، وذلك لحدوث اضطرابات عمالية عنيفة في بعض الأنشطة الهامة، التي تحتل مكانا رئيسا في الاقتصاد القومي، أو ربما في بعض صناعات التصدير مباشرة أو قطاع النقل الخادم للتجارة الخارجية، فمثل هذه الأحداث العارضة تؤدي إلى الإضرار بالصادرات . وقد تؤدي إلى زيادة الواردات كبداية للإنتاج المحلي، الذي تعطل خلال فترة الاضطرابات. وهذا النوع من الاختلال يزول بزوال الطارئ المسبب له، وهو بذلك لا يحتاج إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي أو في السياسة الاقتصادية. (يسري، 1998، ص214)

ب. **الاختلال الموسمي:** هو نوع من التقلبات قصيرة الأجل، التي تصيب ميزان المدفوعات لفترات زمنية أقل من سنة عادة، فهو يتوقف على الفترة التي يحتسب خلالها ميزان المدفوعات، حيث كلما كانت قصيرة كلما زاد احتمال حدوثه، ويتلاشى هذا النوع دون اللجوء إلى سياسة اقتصادية معينة لمواجهة حيث تختفي أو تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.

وينشأ هذا النوع من الاختلال في مجموعة الدول الأخذة في النمو، والتي تعتمد على وجه خاص على تصدير المحاصيل الزراعية، حيث أن هذه الصادرات لا تتحقق إلا في فترة زمنية معينة خلال سنة. ومن الناحية النظرية، يمكن أن نتصور أن هذا النوع من الاختلال يتم إزالته على مدار السنة، لان زيادة الصادرات في فترة معينة أو موسم معين، يمكن أن تعوض نقصانها في فترة أخرى من السنة. (شقيير، 1998، ص223)

ت. **الاختلال الدوري:** يرتبط هذا النوع من الاختلالات أساسا بالدورات الاقتصادية التي تتميز بها اقتصاديات دول السوق الحرة (الرأسمالية الصناعية) فالتقلبات الاقتصادية تنتقل من دولة لأخرى عبر التجارة الخارجية،

وبالتالي فحدوث الرواج الاقتصادي في إحدى الدول يؤدي إلى زيادة وارداتها من العالم الخارجي مما يؤدي لزيادة الإنتاج والتوظيف في تلك البلاد المصدرة والعكس صحيح في حالة الكساد الاقتصادي بالتالي فالآثار المترتبة عن كل ذلك هي إحداث اختلالات على مستوى موازين المدفوعات. (زرارة، 2016، ص52)

ث. **الاختلال النقدي:** هو الاختلال المرتبط بالأسعار، فقد يرجع هذا الاختلال إلى العلاقة بين الأسعار الداخلية والخارجية، حيث يعتبر التضخم المحلي أحد مصادر اختلال ميزان المدفوعات، فمن المعروف أن الزيادة في الدخول النقدية في دولة ما تولد طلبا متزايدا على الواردات في هذه الدولة، كما قد تقلل من السلع المتاحة للتصدير بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الأسعار داخليا مقارنة بالأسعار الخارجية، وهو ما يشجع على التحول إلى الواردات البديلة للإنتاج المحلي التي أسعارها رخيصة نسبيا، مقارنة بالمنتجات المحلية، كما أن الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة قد يتحول إلى الدولة المنافسة، بسبب ارتفاع الأسعار فيها، وهذا كله من شأنه أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات. بالإضافة إلى ذلك فقد يكون الاختلال النقدي ناتج عن تدخل الدولة في سعر صرف العملة والحفاظ على مستواه، رغم تغير القوة الشرائية للعملة الوطنية في الداخل. (يونس، نجما، دون سنة نشر، ص200)

2. **الاختلال الأساسي أو الهيكلي في ميزان المدفوعات:** هو اختلال جوهري يصيب ميزان المدفوعات وليس اختلالا طارئا حيث أن أسبابه تظل قائمة دون زوال وهو نتيجة حتمية لوجود خلل أساسي في اقتصاد الدولة ولم يحدث بسبب ظروف غير عادية، وعلاجه يحتاج إلى جهود عملية أكثر من مجرد تقديم الحلول على أسس محدودة ومؤقتة .

فأسباب العجز مثلا ترتبط بعوامل ذات طبيعة هيكلية تؤثر على قدرة الدولة على التصدير أو على ميلها للاستيراد، أو على قدرتها على جذب رؤوس الأموال أو على طاقتها على تسديد قيمة الالتزامات على نحو يجعلها تعاني عجزا مستمرا في ميزان مدفوعاتها (زرارة، 2016، ص52)

المطلب الثالث: طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

إن التوازن في ميزان المدفوعات هو ضرورة حتمية، لكن المعنى الحقيقي له هو تحقيق نمو اقتصادي متواصل مع قبول اختلال خارجي من حين لآخر، وبمجرد حدوثه تبدأ سلسلة من أساليب المعالجة، بدءا من أساليب التسوية التلقائية التي تعتمد على المتغيرات الاقتصادية في الاتجاه الذي يخدم التوازن، لكن رغم ذلك لا تدع الحكومات قوى السوق تعمل لوحدها، لأنه قد يكون أمامها قبول أحد الاختيارين، إما الحفاظ على الاستقرار الداخلي أو تحقيق التوازن الخارجي وتدخلها تعمل على الموازنة بين أهدافها، و يكون ذلك إما بالتمويل أو المعالجة. (عروق، 2005، ص51)

التمويل: تكون تسوية الاختلال من خلال استعمال الاحتياطات النقدية التي تملكها الدولة سواء بالنقصان أو الزيادة، أي التسوية المحاسبية.

المعالجة: وتكون التسوية من خلال معالجة الأسباب المؤدية للاختلال وليس الاختلال في حد ذاته وهو الأساس، ويكون التدخل من خلال محاولة تحويل الإنفاق أو تخفيضه عن طريق تغيير الطلب الداخلي، الأسعار أو فرض الرقابة المباشرة على المعاملات الدولية، ومن أهم الأساليب: (بكري، 2001، ص149)

1. السياسة المالية والنقدية: هذه السياسة قد تكون انكماشية أو توسعية على حسب الاختلال الحاصل إذا كان عجزاً أو فائض، ويكون ذلك من خلال التأثير على الطلب الكلي للدولة، وما يترتب عنه من تغيرات في الدخل والإنفاق الكلي والأسعار، وقبل تفسير آلية عمل هذه السياسة تجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية والنقدية (خاصة السياسة الانكماشية) في عملها تعتمد على:

✓ مدى قدرة هذه السياسة على تغيير (زيادة أو تخفيض) الطلب الكلي على السلع والخدمات فكلما زادت هذه القدرة كلما أدى إلى (زيادة أو تخفيض) الواردات و(تخفيض أو زيادة) الصادرات. وهذا يتوقف على حجم المضاعفات (مضاعف كمية النقود، مضاعف الإنفاق الحكومي... الخ)، بحيث كلما كانت المضاعفات كبيرة كلما أدت الإجراءات المالية والنقدية إلى تغيرات كبيرة في الطلب الكلي.

✓ عملية تخفيض الطلب الكلي وتأثيرها في تحسين ميزان المدفوعات تتوقف على أهمية المعاملات الخارجية في الاقتصاد الوطني ككل، وكلما زادت نسبة مشاركة هذه المعاملات كلما كانت الفعالية كبيرة والعكس. لهذا نجد أن السياسة الانكماشية فعالة في الدول النامية للأهمية الكبيرة للقطاع الخارجي.

2. القيود المباشرة على المعاملات الدولية: تتمثل في قيود تؤثر على الأسعار أو الكميات في الصادرات والواردات، وهي في أغلب الأحيان تتجسد في سياسات تجارية تعمل على إعادة التوازن لميزان المدفوعات خاصة في حالة العجز، وهي: (لعروق، 2005، ص57)

✓ **القيود على المعاملات التجارية:** أي فرض قيود على دخول وخروج السلع عبر الحدود من أجل تحسين حالة الميزان

التجاري بصفة خاصة، وميزان المدفوعات بصفة عامة، ومن أهم هذه القيود الرسوم الجمركية و نظام الحصص.

✓ **الرقابة على الصرف:** هي رقابة غير مباشرة وكمية على الواردات ويكون ذلك بتثبيت سعر الصرف لعملة البلد، وإجبار كافة المؤسسات والأفراد التعامل بها، ولا يمكن تغييره إلا بقرار من السلطات النقدية، وهذه الرقابة لا تقل أهمية عن الرقابة المباشرة.

✓ **سياسة موازنة الصرف الأجنبي:** تتمثل هذه السياسة في الاحتفاظ بقدر كاف من الذهب والعملات الأجنبية و كذا المحلية في صندوق على مستوى البنك المركزي، ويكون مستقلاً عن حساباته، أما الغرض من هذه الاحتياطات فهو تحقيق الاستقرار في سوق الصرف ومواجهة التقلبات في سعر الصرف، بالتدخل يبعاً

أو شراء حسب الظروف . فإذا حدث مثلا فائض في الطلب على عملة ما سيؤدي إلى ارتفاع قيمتها، وزيادة المعروض منها بالسحب من الصندوق سيعود الاستقرار.

✓ **التغيير في قيمة العملة الوطنية:** أي تغيير سعر تعادل العملة الوطنية بالعملات الأجنبية ويكون بقرار تصدره السلطات النقدية بغرض تحويل الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع الوطنية أو العكس.

وفي الأخير يمكن القول أن الأساليب المذكورة هي الأساسية ويمكن للدولة أن تستعمل أسلوبا واحدا أو مجموعة من الأساليب حسب الحالة التي تعاني منها . بالإضافة إلى وجود أساليب أخرى أقل أهمية لمحدوديتها، كإعانات التصدير من أجل تخفيض أسعار الصادرات، أو كالأساليب التنظيمية متمثلة في المعاهدات التجارية أو الاتحادات الجمركية أو المناطق الحرة، وهي مجرد طرق من أجل تنظيم المعاملات الخارجية للدولة فحسب، والتقليل من القيود الموجودة بين الدول وإحداث تكامل اقتصادي بينها . كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الأساليب لا يمكن استعمالها إلا في البلدان ذات النظام الاقتصادي المقيد وليس الحر كنظام الحصص، بالإضافة إلى العوامة ووجود المدافعين على حرية التجارة الخارجية أين أصبحت هذه القيود غير مسموح بها. (لعروق، 2005، ص59)

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

يمكن تصنيف انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات البلد المضيف له إلى نوعين هما:

✓ انعكاسات ايجابية عندما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر فائضا في ميزان المدفوعات أو يخفض من عجزه.

✓ انعكاسات سلبية عندما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عجزا في ميزان المدفوعات أو يخفض من فائضه.

و نناقش فيما يلي كيفية حدوث هذين الأثرين آخذين في الاعتبار مكونات ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري

هناك علاقة أكيدة بين إمكانيات الاستيراد و الاستثمار – كما أوضحه خبراء الأمم المتحدة في مقارنتهم لعدة دول مختلفة- ، فزيادة الاستثمار تقتضي فعليا رفع الواردات ...وتتمثل زيادة الواردات في واردات السلع الاستثمارية النهائية أو الواردات الضرورية للإنتاج الداخلي لسلع ما، أي الاستهلاكات الوسيطة لقطاع إنتاج السلع الاستثمارية (Guillaumont,sans année d'édition,p88)

يبرز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على هذا الميزان من خلال الفرق بين صادرات هذا الاستثمار و وارداته من السلع . فإذا كانت قيمة صادراته أكبر من قيمة وارداته يحدث فائضا في الميزان التجاري للبلد المضيف له أو يخفف من عجزه . و العكس صحيح حيث يحدث عجزا في هذا الميزان أو يخفض من فائضه إذا كانت وارداته أكبر من صادراته . و هناك إستراتيجيتان لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر هما:

➤ إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير.

➤ إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لإحلال الواردات أي لإنتاج السلع المستوردة.

و كلا الإستراتيجيتان تؤثران إيجابيا على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤدي الإستراتيجية الأولى إلى زيادة الصادرات و بالتالي زيادة المقبوضات من العملات الأجنبية. و الإستراتيجية الثانية تؤدي إلى تخفيض الواردات و منه تقليص المدفوعات إلى الخارج بالعملات الأجنبية. غير أن هذا الاستنتاج السائد في الأدب الاقتصادي في هذا المجال أغفل عنصرين مهمين لهما آثار معاكسة لما سبق ذكره و هما:

أ. أهمية العناصر المستوردة في الإنتاج المحلي للاستثمار الأجنبي المباشر: إن استخدام جزء كبير من مستلزمات الإنتاج - المواد الأولية و المنتجات النصف مصنعة -...المستوردة يحدث أثرا سلبيا على الميزان التجاري سواء كان هذا الإنتاج موجه للتصدير أو لإحلال الواردات. لهذا فإن أهمية الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري للبلد المضيف له تتناقص كلما ازدادت أهمية المكون المستورد في منتجات هذا الاستثمار. أما إذا كانت المستلزمات المذكورة أعلاه محلية المصدر، فيبقى الأثر الايجابي لهذا الاستثمار على الميزان التجاري كما ذكر سابقا. هذا بافتراض عدم التحايل في أسعار التحويل بين الشركة الأم و فروعها في الخارج كما سنوضحه أدناه.

و هنا ينبغي التنبيه إلى حالة أخرى حيث يخفض الاستثمار الأجنبي المباشر من واردات بعض السلع، لكنه يزيد واردات مستلزمات تشغيل السلع المنتجة محليا من طرفه، مثل الاستثمارات المنتجة للسيارات البديلة لنظيراتها المستوردة سابقا تؤدي إلى زيادة استهلاك البنزين المستورد أيضا. (Guillaumont, sans, année édition, P100)

ب. التلاعب في أسعار التحويل: و نقصد بأسعار التحويل أسعار الشراء و البيع (التصدير و الاستيراد) بين الشركة الأم و فروعها في الخارج أو بين فروعها في الخارج مع بعضهم البعض. و لأسباب عديدة (التهرب الضريبي، و نقل الأرباح من الفرع الذي يقيد بلده تحويل الأرباح إلى الخارج أو بمنعها إلى الفرع الذي يسمح بلده بحرية تحويل الأرباح أو له ضرائب على الأرباح أقل من بلد الفرع الأول، و التغلب أو تجاوز القيود التجارية بما فيها الرسوم الجمركية، و إعاقة الشركات أو الفروع المنافسة من دخول نفس السوق) تلجأ الشركة الأم إلى رفع أسعار صادراتها إلى فروعها و تخفيض أسعار وارداتها منها. و هذا ينتج تضخيم في المدفوعات الخارجية للفروع و تحجيم في مقبوضاتهم الشيء الذي يخفض في فائض الموازين التجارية للبلدان التي تتواجد فيها الفروع أو يحدث عجزا فيها.

في هذا المجال، و طبقا لتربسترا و سراتي أشارت الدراسات الميدانية إلى عدة أمثلة منها: تتقاضى إحدى الشركات العالمية الأمريكية الأصل و تعمل في مجال الصناعات الالكترونية من الموزعين الأجانب التابعين لها نسبة 10% زيادة عن سعر التحويل أو البيع لفروعها العاملة في الخارج. (أبو قحف، 2001، ص237) و وجدت دراسات متعددة غطت فئات واسعة من الصناعات الارتباط الموجب المرتفع بين إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة و إجمالي صادرات البلدان المضيفه. و قد وجدت الدراسات عموما، أن الشركات

الأجنبية تميل إلى تصدير حصة أكبر من إنتاجها مما تفعله نظيراتها من الشركات المحلية، و أنها يمكن أن تنشر هذه النزعة لدى الشركات الأخيرة. و هذا ما أثبتته الدليل التجريبي عن جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية، و ظهر الترابط القوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات بشكل خاص في مناطق تجهيز الصادرات، و عموماً فإن العلاقة تكاملية قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و صادرات البلدان المضيفة. أما فيما يخص الروابط المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و استيرادات البلدان المضيفة، فقد أظهرت معظم البحوث التجريبية بأن التدفقات الداخلة تميل إلى رفع استيرادات البلد المضيف. (عبد الغفار، 2002، ص 84، 83)

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان حركة رأس المال

يفترض أن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث أثر إيجابي على هذا الميزان نتيجة تدفق العملات الأجنبية الضرورية لإنجاز هذا الاستثمار. و هو افتراض غير صحيح في جميع الحالات بالنظر إلى العاملين التاليين:

✓ طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر (مصدر التمويل)

✓ العملة المستخدمة في سداد تكاليف إنجاز أو حيازة المشروع الاستثماري

أ. **طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر:** و نقصد بها مصدر التمويل المستخدم من طرف المستثمر الأجنبي، حيث يكون الافتراض السابق صحيح عندما يستخدم المستثمر الأجنبي أمواله الذاتية و بالعملة الأجنبية الصعبة. أما إذا لجأ في تمويل مشروعه الاستثماري إلى الاقتراض من سوق البلد المضيف للاستثمار، فمعلوم أن لا يقع أي تدفق للعملة الأجنبية إلى الداخل و لا يحدث أي أثر على ميزان حركات رأس المال، و هي الحالة التي أشارت إليها لجنة من مجلس النواب الأمريكي حيث 85% من احتياجات التمويل اللازم لفروع الشركات الأمريكية متعددة الجنسية العاملة في الخارج يتم تديرها من المصادر التمويلية المحلية في الدول المضيفة. (النقلي، 1988، ص 71)

و في دراسة أخرى أشارت إلى أن " كل دولار كان يخرج من الولايات المتحدة الأمريكية بقصد الاستثمار في الدول النامية يتم تجميع أربع دولارات مقابلة بواسطة هذه الاستثمارات من مصادر تمويل مختلفة منها الدول المضيفة، أي أنها لم تكن تدبر من رؤوس الأموال اللازمة لتمويل استثماراتها أكثر من 25% . فالشركة الأم تمول جزء من العمليات بأموالها الذاتية - لا تتجاوز 20% كمتوسط بالنسبة للشركات الأمريكية- لأنها تفضل عدم تعريض نفسها إلى المخاطر الناشئة عن كل استثمار في الخارج. مما سبق يتضح أن " الجزء الضئيل من الاستثمار المحلي الذي يمول فعلياً بواسطة المدخرات الأجنبية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يكون بدرجة الضخامة التي يبدو عليها. (لأن المستثمر الأجنبي يمكنه أن يعيد إلى بلاده الأموال التي اقترضها من السوق المحلية) وأن حجم المكاسب من الاستثمار الأجنبي المباشر قد ينقص بمقدار القروض المحلية التي تحصل عليها المؤسسة المملوكة للأجانب". (بعداش، 2007، ص 113). و إذا تم تمويل الاستثمار الأجنبي كلياً أو جزئياً بقروض خارجية سيؤدي هذا إلى تحسين مؤقت لوضع هذا الميزان فور استلام هذه الأموال لكن سينعكس الأثر في المستقبل عند سداد هذه القروض مع فوائدها، و يكون الأثر الصافي في النهاية سلبياً.

ب. العملة المستخدمة في سداد تكاليف الإنجاز أو الحيازة : إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يهدف إلى إنشاء مشروع جديد، فمن المعلوم أن تكاليف إنجازه ستدفع كلياً أو جزئياً إما بالعملة المحلية و/أو بالعملة الأجنبية. فإذا دفعت هذه التكاليف بالعملة المحلية فلا يقع أي تأثير (إيجابي أو سلبي) على ميزان حركات رأس المال، مع مراعاة طريقة التمويل المذكورة أعلاه. و إذا دفعت هذه التكاليف - نتيجة استيراد معدات و تجهيزات الاستثمار و أجور الأجنب... الخ - جزئياً أو كلياً بالعملة الأجنبية فيكون التأثير سلبي على الميزان التجاري الأمر الذي يخفض أو يزيل الأثر الإيجابي المحتمل الوقوع في ميزان حركات رأس المال الناتج عن طريقة تمويل الاستثمار كما شرحت أعلاه.

أما إذا دخل الاستثمار الأجنبي المباشر مشترى لمشاريع استثمارية قائمة مثل عمليات الخصخصة، فإن أثره على ميزان حركات رأس المال يتوقف على طريقة تمويله. لأن تكاليف الإنجاز ستكون معدومة، إلا في حالة ضرورة إدخال تحسينات على المشروع القائم أو تأهيله فينبغي مراعاة مدى أهمية قيمة هذه التكاليف و نوع العملة المستخدمة في تسديدها (عند إنشاء مشروع جديد). (بعداش، 2007، ص114)

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان الخدمات وباقي التحويلات

إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر في مرحلته الأولى قد يحدث آثاراً إيجابية على ميزان مدفوعات البلد المضيف نتيجة التدفق الوارد من العملات الأجنبية، فإن اتجاه هذا التدفق سينقلب مستقبلاً حين يشرع في تسديد القروض الأجنبية وفوائدها إن وجدت و" ثمن استخدام براءات الاختراع و مقابل المعونة الأجنبية، و تحويلات مرتبات العاملين الأجانب إلى الخارج. بالإضافة إلى تحويلات الأرباح التي يحققها هذا الاستثمار. (عبد الغفار، 2002، ص285)

مما سبق يبدو أن المدفوعات الخارجية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف له ستتعاظم في المستقبل مما يؤثر سلباً على ميزان مدفوعات البلد المذكور، و إذا لم تكن المقبوضات الجارية من العملة الأجنبية كافية لمواجهة هذه المدفوعات فسيضطّر البلد المعني إلى الاستدانة الأجنبية. و هو الأمر الذي يفترض أن لا يقع فيه نتيجة جلبه للاستثمار الأجنبي المباشر. كما قد يتحمل البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر مدفوعات مغشوشة بالعملة الصعبة من خلال تقديم الشركة الأم قروضا لفروعها في الخارج بأسعار فائدة مبالغ فيها، و ربما دون حاجة الفروع إلى هذه القروض، و إنما تلزمها الشركة الأم بهذا الاقتراض لأهداف ما. مما يضحّم أعباء الفرع و مدفوعاته الخارجية و من ثم خروج العملة الأجنبية بدلاً من جلبها.

و في الأخير نشير إلى احتمال انتقال أثر الاستثمار الأجنبي المباشر من ميزان المدفوعات إلى سعر الصرف صعوداً أو هبوطاً. حسب التفاوت الذي قد يقع بين الطلب و العرض من العملات الأجنبية و الذي يظهر في شكل عجز أو فائض في ميزان مدفوعات البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التأثيرات المختلفة السالفة الذكر. (بعداش، 2007، ص114)

خلاصة الفصل الثاني:

لقد حاولنا في هذا الفصل تقديم مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بميزان المدفوعات، مع إعطاء تعريف لهذا الأخير وذكر مكوناته، و محاولة إيضاح مفهوم التوازن والاختلال فيه، وأيضا سعينا إلى معرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات سواء الإيجابية منها أو السلبية .

ومن أهم النتائج التي خلصنا إليها نذكر:

- ❖ يمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه كشف مالي تعرض فيه كافة العمليات الاقتصادية والمالية التي تجري بين المقيمين في بلد ما، والمقيمين في الخارج خلال مدة معينة تقدر عادة بسنة.
- ❖ يقدم تقرير ميزان المدفوعات مقسماً إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: المعاملات الجارية، حساب رأس المال، التسويات الرسمية، ويضاف حساب رابع يسمى بحساب السهو و الخطأ، وذلك لغرض التسوية المحاسبية، أو التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات
- ❖ ينطوي ميزان المدفوعات على جانبين، أحدهما مدين و الآخر دائن...، ويحتوي الجانب المدين سجل لجميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من البلد إلى البلدان الأخرى، أما الجانب الدائن فيحتوي على سجل لجميع المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية إليه.
- ❖ لعلاج اختلال توازن ميزان المدفوعات، لابد من معالجة أسباب حدوثه، وهذه الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي.
- ❖ للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية على الاقتصاديات النامية المضيفة كتحفيز النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية الحديثة، ولكن في نفس الوقت قد تكون له آثار سلبية إذا لم يتم حسن استغلاله وتوجيهه كالتأثير على توزيع الدخل وأنماط الإنتاج والاستهلاك وميزان المدفوعات والبيئة والصناعات المحلية.

من خلال هذا الفصل تطرقنا لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات نظريا وبصورة عامة، ولتوضيح ماسبق علينا أن نسقطه على دولة محل دراسة وهي دولة الجزائر، فما هي انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2007-2017) ؟ هذا ماسنحاول الإجابة عليه في الفصل الموالي

الفصل الثالث:

دراسة تطور الاستثمار الأجنبي

المباشر في الجزائر وانعكاسات

تدفقه على ميزان المدفوعات

خلال (2007-2017)



تمهيد:

تسعى أغلب الدول النامية إلى توفير كل الظروف المناسبة و المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر سواء الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية و غيرها، خاصة الجزائر و لهذا تلجأ إلى إصدار التشريعات و رفع العراقيل و منح التسهيلات بأنواعها المختلفة (قانونية ، مالية و جبائية ...) التي تنتج في مجملها ما يسمى بالمناخ الاستثماري الملائم. وبحكم العلاقات الاقتصادية الدولية وانفتاح الدول على بعضها البعض فهذا من شأنه أن يؤدي إلى انتقال الانعكاسات بينها عبر قنوات عديدة، كانتقال حركة رؤوس الأموال وهو ما ينصب في الأخير على مستوى ميزان المدفوعات، لذا استوجب لدراسة انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري، دراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال تقييم وتحليل المناخ الاستثماري فيها، ومعرفة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لها، وبعد ذلك تحليل انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لها على ميزان مدفوعاتها خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل كالآتي :

المبحث الأول: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

المبحث الثالث: انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الجزائر

المبحث الأول: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عاجلت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر، وفيما يلي توضيحا لهاته القوانين، ثم ذكر الحوافز وكذا عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر وبعدها تقييم للمناخ الاستثماري في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: قوانين ما قبل الإصلاحات

1. قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963:

جاء القانون 63-277 ليدعم الاستثمار بهدف بعث النشاط الاقتصادي وإنعاش الحياة الاقتصادية من جديد، وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر، وإلى جلب الاستثمارات الأجنبية ذلك لحاجة الاقتصاد الجزائري آنذاك لرأس المال الأجنبي وضعف الإمكانيات الداخلية وقلة رؤوس الأموال الداخلية. (بن حمودة، بن قانة، 2007، ص64)

إذ يمنح بموجب هذا القانون لكل شخص أجنبي سواء معنوي أو طبيعي الاستثمار حسب الاتفاقيات الاقتصادية للدول، بعبارة أخرى إن قبول المستثمر الأجنبي مرهون بمدى كون هذا المستثمر الأجنبي يعمل في إطار أهداف الدولة أي يجمع الشروط الضرورية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات التي تشكل أهمية للاقتصاد الوطني. إلا أن هذا القانون لم يعرف تطبيقا من الناحية الواقعية ذلك لتخوف المستثمرين الأجانب من عدم الاستقرار الاقتصادي، انتهاج النظام الاشتراكي، ضيق الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج. (محمد، 2009، ص14)

2. القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966:

إثر فشل القانون 63-277 اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد هو القانون 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، الذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق تنمية اقتصادية تهدف لزيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل . فيما يخص السياسة الاستثمارية تجاه الأجانب، عرفت منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية . (بن حمودة، بن قانة، 2007، ص64)

3. القانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد:

بعدها اعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963، و حدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية، خاصة في مجال التجارة و الخدمات، اتضح بأن للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دورا مميزا لاسيما في مجال

المحروقات، باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري. إذ ورغم احتكار الدولة للقطاع و تأميمها له، بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مساعدتها لها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر قانون 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل و تشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة. كما حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال الشركة. بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات حيث بلغت بين سنة 83-85 حوالي 2328 مشروع، و نظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية، استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية و أجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج و الرفع من معدلات النمو، خاصة في قطاع المحروقات. (شبي، شكوري، 2009، ص5)

4. القانون 86-13 المعدل المؤرخ في 19 مارس 1986

لقد أتمم و عدل قانون 82-13 بقانون 86-13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز و جلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا، خاصة في مجال المحروقات، لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل و تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة و واضحة و محفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق . فالشركاء الأجانب، وفق القانون الجديد، و الذين ينضمون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع و مجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف.

فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب 51% على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال و مناصب الشغل و تكوين و تأهيل المستخدمين، مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير و اتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، و ما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، و تحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب. (شبي، شكوري، 2009، ص6)

ثانيا: قوانين ما بعد فترة الإصلاحات

1. قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990

يعتبر القانون 90-10 للنقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990 نصا تشريعا يعكس اعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي. (لطرش، 2003، ص196) وقد شمل قانون النقد و القرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الاستثمار، فقد أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر . كما ألغى مجموع الأحكام السابقة و المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية و الأجنبية 51% و 49% و ذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري. كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك ، وذلك بفصله بين عمليتي الإصدار و الإقراض و التي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار و تنظيم و مراقبة

مستقلة، و ظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها بموجب القانون في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص دون تمييز. ولقد تدعم قانون النقد والقرض بجملة من القوانين و التشريعات التنظيمية المتممة و المعدلة و الجديدة و التي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيهها مباشرا و صريحا، ولكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 ب 344 مشروع أي بمعدل 20.6 % وذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة. (شبي، شكوري، 2009، ص6)

2. المرسوم التشريعي رقم 12/93 الصادر في 05 أكتوبر 1993

جاء هذا القانون ليعطي الحرية الكاملة للاستثمار الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا، فهو حر في الدخول إلى أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات APSI ، ونص أيضا هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين سواء كانوا عموميين أو خواص محليين أم أجنب و معالجة متساوية للمستثمرين من حيث الحقوق والواجبات، كما أجاز للمستثمرين الأجانب أيضا اللجوء إلى سلطات قضائية غير جزائرية في إطار تسوية النزاعات المحتملة، مع منح جملة من التحفيزات والتسهيلات. (مزياي، 2009، ص ص 54-55)

نظرا للأوضاع الأمنية غير المشجعة لم تستقطب الجزائر خلال الفترة 1993-2000 استثمارات أجنبية مباشرة كثيرة سوى في قطاع المحروقات، وقد بلغت عقود الشراكة التي أبرمتها في القطاعات الأخرى 397 مشروع فقط بمبلغ 1.6 مليون دولار. (براهمية، سلامية، 2006، ص ص 12-13)

3. الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001

جاء هذا القانون ليحرر الاقتصاد ويشجع الاستثمارات الأجنبية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية مع حماية البيئة والإقليم والسماح بتطبيق أسلوب الامتياز و الرخصة في الاستثمار الأجنبي المباشر (بن محبوب، بن قانة، 2007، ص65)

و بذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره و ترفيته كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها و ظهورها. (شبي، شكوري، 2009، ص7)

وأهم ما يميز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية: (مفتاح، بن سميحة، 2008، ص117)

✓ المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتتمثل أهم صلاحيته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.

- ✓ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات APSI المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993، وتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.
- ✓ إنشاء شبك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشبك كل الصلاحيات من أجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.
- ✓ صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية بالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق.

و يبين الجدول التالي الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شبك وحيد والخدمات التي تقدمها:

جدول رقم(7): الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شبك وحيد مركزي.

الخدمات	الهيئات	الشبائك
إعلام ، توجيه ، تسليم ملف ، إيداع تصريحات ، منح الامتيازات	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	الاستقبال للتوجيه
تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية والإيصال المؤقت للسجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	السجل التجاري
الإعلام حول التنظيم الجمركي	مديرية الجمارك	الجمارك
مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتيازات	مديرية الضرائب	الضرائب
إعلام على الإمكانيات العقارية وتسليم قرار حجز العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	العقار
مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء و التصريحات الأخرى حول البناء	مديرية العمران	العمران
تسليم رخص العمل للأجانب، إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل	مديرية التشغيل	وزارة العمل
تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الانجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة	مديرية الضرائب	حصيلة الضرائب

تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات	مديرية الخزينة	حصيلة الخزينة
المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار	المندوبية التنفيذية للبلدية	المندوبية التنفيذية للبلدية

المصدر: قويدري كريمة، (2010)، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

4. الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جوان 2006

جاء هذا الأمر المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب على قدم المساواة، فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100 % من الرأسمال المقيم أو غير المقيم، أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية.

يوفر الأمر 06-08 عدة ضمانات لحماية أي استثمار تتمثل أساسا في عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها المعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات، مع إمكانية الطعن الإداري والقانوني وفي اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين الأجانب حيث يعتبر هذا القانون السائد والمتعامل به في الوقت الحالي. (كرامة، رايس، 2012، ص70)

نجد أنه في هذا الصدد صدرت عدة تعديلات في إطار الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، كل تعديل ينص على مجموعة من المبادئ نذكر بعض التعديلات:

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007 (الجريدة الرسمية، العدد 14، 4 يناير 2007)
- ✓ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 يونيو 2008 (الجريدة الرسمية، العدد 57، أكتوبر 2008)

✓ المرسوم التنفيذي رقم 08-329 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008 (الجريدة الرسمية، العدد 61، 02 نوفمبر 2008)

✓ الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 (المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44)

وكنتييجة لهذه الإصلاحات عرف مناخ الاستثمار في الجزائر تحسنا طفيفا، فبعدها أصبح الخطر على المشروع الاستثماري الأجنبي في الجزائر ضعيفا وتحسن الوضع في الآونة الأخيرة (السنوات من 2009 وما سبق) عهدت العديد من الشركات الدخول إلى السوق الجزائرية بالرغم من بعض النقائص التي ما زالت تشوب مناخ الاستثمار في الجزائر. (محمد، 2009، ص 63)

5. قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، وهذا حسب المادة الأولى من الفصل الأول والذي يشمل مجال تطبيق هذا القانون. (الجريدة الرسمية، 2016، ص 18)

6. مرسوم تنفيذي رقم 17-100 مؤرخ في 5 مارس 2017

جاء هذا المرسوم ليعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006، إذ يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيورها (الجريدة الرسمية، 2017، ص 3)

المطلب الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الحوافز هي مجموع السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل للأرباح وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنمو. (يوسف، 2005، ص 162)

في هذا الإطار منحت الدولة الجزائرية للمستثمر الأجنبي ضمن المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05-10-1993 مجموعة من الحوافز والامتيازات، منها ما هو متعلق بالنظام العام ومنها ما هو متعلق بالنظام الخاص. (محمد، 2009، ص 21)

1. الامتيازات المتعلقة بالنظام العام: (مفتاح، بن سميحة، 2008، ص 117)

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم، وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله.

✓ **مرحلة الإنجاز:** في هذه المرحلة يستفيد المستثمرون من امتيازات طيلة ثلاث سنوات والتي يمكن تمديدها بقرار من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، هذه الامتيازات هي:

➤ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لجميع المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر بـ 05% تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
 - إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري.
 - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محلية عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة.
 - تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 03% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
 - ✓ **مرحلة الشروع في الاستغلال:** حسب مانصت عليه المادتين 18 و 19 من نفس المرسوم يستفيد المستثمر من امتيازات كذلك في هذه المرحلة هي:
 - الإعفاء طيلة فترة أدائها سنتان وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزائي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري
 - تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة (الفترة المحددة أدائها سنتان وأقصاها خمس سنوات)
 - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزائي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط
 - الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـ 07% من رسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة، وذلك تعويضا للنسبة المنقوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال النظام الاجتماعي.
 - استفادة المشتريات المحلية لمودعة لدى الجمارك والخدمات المرتبطة الموجهة لتمويل المنتجات المعدة للتصدير من الإعفاء من الحقوق والرسوم.
2. الامتيازات المتعلقة بالنظام الخاص :

لقد أولى المشروع الجزائري أهمية بالغة لهذا الموضوع من خلال المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 وذلك في إطار تدعيم اقتصاد السوق، والمتمثلة في المناطق الخاصة والمناطق الحرة. (محمد، 2009، ص23)

أ. الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة: يخص هذا النظام الاستثمارات التي تتم ضمن المناطق ذات الأولوية والمحددة في الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار كالأنشطة غير الملوثة أو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية في الميدان التكنولوجي. (مفتاح، بن سميعة، 2008، ص117)

حيث يستفيد المشروع من امتيازات خلال مرحلتين: (محمد، 2009، ص23)

✓ **مرحلة الإنجاز:** في هذه المرحلة يستفيد المستثمر تقريبا من نفس الامتيازات التي يستفيد منها في مرحلة الإنجاز في إطار النظام العام، بالإضافة إلى ذلك يستفيد المستثمر حسب نص المادة 21 من القانون 93-12 المذكور سلفا من تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة عن أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد أن تقومها الوكالة.

✓ **مرحلة الشروع في الاستغلال:** مزايا هذه المرحلة كالتالي

➤ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزائي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات في النظام الفعلي.

➤ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة مدة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات.

➤ تخفيض يقدر بـ 50% من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط المنصوص عليها (أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات) من النظام الفعلي.

➤ في حالة التصدير الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزائي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط.

➤ تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة خمس سنوات قابلة للتמיד بناء على قرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

➤ دفع إتاوة إيجابية طوال المدة المتبقية لسريانها.

✓ **مرحلة انطلاق الاستغلال:**

➤ الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، الدخل الإجمالي للأرباح الموزعة، الدفع الجزائي والرسم على النشاط المهني .

➤ الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

ب. **الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة:** ويشمل الاستثمارات المنجزة في المناطق

الحرة الملزم إنشاؤها وتكون هذه الاستثمارات موجهة أساسا إلى التصدير، حيث تعد العمليات التجارية بين المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة في التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية كما نصت عليه

المادة 26 من نفس القانون، وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه جبائي والجمركي. (منصوري، 2004، ص132)
باستثناء بعض الأنشطة وهي: (محمد، 2009، ص25)

- ✓ مساهمات الاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي حسب المادة 28 من نفس المرسوم
- ✓ الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة بالاستغلال مباشرة
- ✓ تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة من الضرائب
- ✓ يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 20% من مبلغ أجورهم.

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تناولنا في المبحث الثاني من الفصل الأول مناخ الاستثمار و مكوناته و مقوماته بصفة عامة دون إسقاط ذلك على الحالة الجزائرية، و في هذا المطلب نحاول تقييم هذا المناخ بالاعتماد على المؤشرات الدولية المتاحة المستخدمة في قياس مدى ملائمة ظروف بيئة الأعمال الجزائرية لجلب المستثمرين الأجانب و تغييراتها باتجاه التحسن أو التراجع.

1. المؤشر المركب لمناخ الاستثمار:

قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار منذ عام 1996 بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في المناخ الاستثماري في الدول العربية، يشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة، المحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتسم بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات إضافة إلى معدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة. (منصوري، 2004، ص166)

حيث يشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي السياسات المالية والنقدية والمعاملات الخارجية، غير أن هذا المؤشر لا يعكس التطورات النوعية المتعددة التي تؤثر في مجمل المناخ مثل: (درجة الاستقرار السياسي والتطورات التشريعية والمؤسسية، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية وما يتم من خطوات في مجال الترويج). و يتم حساب المؤشر المركب عن طريق متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة. (وصاف، قويدري، 2008، ص50)، ويكون دليل المؤشر كما يلي:

• أقل من 1: عدم تحسن في مناخ الاستثمار

• من 1 إلى 2: تحسن في مناخ الاستثمار

• من 2 إلى 3: تحسن كبير في مناخ الاستثمار

وبالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار منذ 2007 وإلى غاية 2010، نقوم فيما يلي باحتساب المؤشر لمناخ الاستثمار في الجزائر بغية الوقوف على مدى نجاح السياسة الاقتصادية الجزائرية في تحسين مناخ الاستثمار في هذه الفترة.

جدول رقم (8): تطور المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2010-2007)

السنة	درجة سياسة الداخلي	مؤشر التوازن	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية	قيمة المؤشر المركب	الدلالة
2007	3	3	3	0	2	تحسن في مناخ الاستثمار
2008	3	3	3	0	2	تحسن في مناخ الاستثمار
2009	-3	0	0	0	-1	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
2010	3	3	3	1	2.33	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لمناخ الاستثمار في الدول العربية من سنة 2007 وإلى غاية سنة 2010.

وعليه المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2010 = 3/ 1+3+3 = 2.33 وهو ما يعني تحسن كبير في مناخ الاستثمار لهذه السنة .

من خلال الجدول نلاحظ أن مناخ الاستثمار شهد تحسنا أغلب سنوات الدراسة، يعود هذا التحسن إلى تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط الذي كان له الدور الكبير في زيادة الإيرادات النفطية أين سجل سعر برميل النفط 99.97 دولار للبرميل سنة 2008، مما أدى إلى خفض عجز الموازنة، بالإضافة إلى ارتفاع حصة الصادرات النفطية التي سجلت 77.19 مليار دولار سنة 2008، الذي كان له الدور في تحسين رصيد مؤشر سياسة التوازن الخارجي باستثناء سنة 2009 .

نلاحظ اختلال في سياسة التوازن الداخلي و يعود السبب كذلك إلى زيادة النفقات العامة بسبب تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 والذي خصص له مبلغ 4203 مليار دينار جزائري، وارتفاع معدلات التضخم أين سجلت معدل 5.7% في نفس السنة نتيجة ارتفاع الطلب المحلي، بالإضافة إلى انخفاض مؤشري التوازن الخارجي حيث يعود السبب إلى الأثر الذي خلفته الأزمة المالية العالمية على الدول الأوروبية المستوردة للغاز مما أدى إلى انخفاض الصادرات من المحروقات لتصل إلى 44.42 مليار دولار.

2. مؤشر التنافسية العالمية:

يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ سنة 1979. (بوخاري، 2012، ص44)، ويعتمد هذا المؤشر على عدد من المحددات لقياس القدرة التنافسية للدول، تدور في مجملها حول تقييم حزمة من السياسات الاقتصادية والمؤسسية المساندة لعملية التنمية الاقتصادية على المدى

المتوسط، حيث يعتمد هذا المؤشر على تحليل اقتصاد القطر من خلال ثلاثة أركان رئيسية: (عبد السلام، 2004، ص 23)

- ✓ البيئة الاقتصادية الكلية (معدل النمو، التضخم، الأداء المصرفي...)
- ✓ كفاءة المؤسسات العامة والأجهزة الحكومية و فعالية النظام القانوني والقضائي وموقعه من حماية الملكية الفكرية
- ✓ التطور التكنولوجي.

دليل المؤشر: يتراوح من 1 (أدنى درجة تنافسية) إلى 7 (أعلى درجة تنافسية) بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية . (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2005، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ملحق 2/5، ص 177)

ولقد تضمن مؤشر التنافسية العالمي 2013/2012: 12 دولة عربية من أصل 144 شملها المؤشر، وقد احتلت الجزائر المرتبة 110 عالميا و العاشرة عربيا فيما احتلت قطر الصدارة بـ 5.38 نقطة والمرتبة 11 عالميا، تليها السعودية بـ 5.19 نقطة والمرتبة 18 عالميا، ثم الإمارات بـ 5.07 نقطة والمرتبة 24 عالميا ، والجدير بالذكر أن تصنيف الجزائر في هذا المؤشر قد تراجع مقارنة بسنة 2011 أين احتلت المرتبة 87 عالميا والتاسعة عربيا، ويعتبر هذا المؤشر دليلا على تراجع أهمية السوق الجزائرية بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير للسوق الخارجية.

3. مؤشر أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار

يصدر هذا المؤشر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ سنة 2001 ، يهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

دليل المؤشر: (قويدري، 2006، ص 292)

أ. **وفق مؤشر الأداء:** إن حصول الدولة على معدل واحد فما فوق، يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب. **وفق مؤشر الإمكانيات:** يتراوح الرصيد بين صفر وواحد، ويحتسب من قسمة الفرق بين قيمة المتغير في القطر أدنى قيمة له على الفرق بين أعلى قيمة للمتغير وأدنى قيمة له.

وفي سنة 2011 صنفت الأونكتاد الدول حيث قدرتها على توظيف إمكانياتها في جذب استثمارات فعلية تتناسب مع حجم اقتصادها في مصفوفة تتكون من 12 مجموعة (تتألف هذه المصفوفة من 12 خانة، الجانب الأفقي منها خاص بمستوى الإمكانيات، ويقسم إلى 4 مجموعات من اليسار إلى اليمين كما يلي: إمكانيات منخفضة، إمكانيات منخفضة جدا، إمكانيات مرتفعة، إمكانيات مرتفعة جدا، فيما يختص الجزء العمودي

بمستوى الأداء الفعلي ويقسم من الأعلى إلى الأسفل كما يلي: أداء مرتفع جدا، أداء مرتفع، أداء منخفض جدا، أداء منخفض) ، وكانت الجزائر ضمن مجموعة الدول ذات جذب منخفض مع إمكانيات مرتفعة مع كل من المغرب ، سلطنة عمان وسوريا. (UNCTAD, 2012, p.35)

وعليه وفقا لهذا المؤشر، يبقى نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعيف مقارنة بإمكانياتها .

4. **المؤشر المركب للمخاطر القطرية:** (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2001، مناخ

الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ص62)

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية، من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولها يشملها المؤشر، ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

✓ **مؤشر تقويم المخاطر السياسية:** يضم 12 متغير هي درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور المؤسسة العسكرية في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية

✓ **مؤشر تقويم المخاطر المالية:** يتضمن 5 متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، درجة استقرار سعر الصرف.

✓ **مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية:** تدرج فيه 5 متغيرات هي معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويقيم المؤشر الدول على مقياس من 0 إلى 100 نقطة أي الدولة التي تحصل على 100 نقطة تكون خالية من المخاطر و كلما اقتربت الدولة من الصفر ارتفعت المخاطر فيها. ويحسب هذا مؤشر يتم تصنيف الدول ضمن خمس مجموعات كالاتي:

- دول ذات درجة مخاطر منخفضة جدا (من 80 إلى 100)
- دول ذات درجة مخاطر منخفضة (من 70 إلى 79.9)
- دول ذات درجة مخاطر معتدلة (من 60 إلى 69.9)
- دول ذات درجة مخاطر مرتفعة (من 50 إلى 59.5)
- دول ذات درجة مخاطر مرتفعة جدا (من 0 إلى 49.9).

وحسب مؤشر جوان 2010، تم تصنيف الجزائر ضمن مجموعة الدول ذات درجة مخاطر منخفضة بقيمة (72) درجة

5. مؤشر بيئة أداء الأعمال (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015، نشرة فصلية حول بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، ص13)

يصدر تقرير بيئة أداء الأعمال سنويا عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004، ويقيس هذا التقرير سهولة أداء الأعمال في الدول، يبحث الإجراءات الحكومية التي تعزز أنشطة الأعمال وتلك التي تعوقها، ويتم قياس سهولة أداء الأعمال بناء على 11 مؤشر فرعي والتي تتكون بدورها من عدد من المكونات الفرعية، وهم: مؤشر بدء المشروع (تأسيس الكيان القانوني)، مؤشر استخراج تراخيص البناء، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر تسوية حالات الإعسار (إغلاق المشروع)، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر توصيل الكهرباء.

وبحسب مؤشر أداء الأعمال لسنة 2015، احتلت الجزائر المرتبة 154 عالميا بعدما كانت 147 عالميا سنة 2014، وحافظت على نفس المرتبة عربيا في كلتا السنتين وهي المرتبة الرابعة عشر (14)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(9): ترتيب الدول العربية في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال لعام 2015

الترتيب عالميا	الدولة	الترتيب عربيا
22	الإمارات	1
49	السعودية	2
50	قطر	3
53	البحرين	4
60	تونس	5
66	سلطنة عمان	6
71	المغرب	7
86	الكويت	8
104	لبنان	9
112	مصر	10
117	الأردن	11
137	اليمن	12
143	فلسطين	13

14	الجزائر	147	154
15	جيبوتي	154	155
16	العراق	146	156
17	السودان	153	160
18	سورية	165	175
19	موريتانيا	173	176
20	ليبيا	188	188

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2015)، نشرة تفصيلية حول بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015، السنة الثانية والثلاثون العدد الفصلي الرابع (أكتوبر-ديسمبر 2014)، ص 13
وسجل هذا المؤشر في الجزائر سنة 2015 قيمة 154 ، وهذا ما نلاحظه في الجدول التالي:

جدول رقم (10): المؤشر العام لدولة الجزائر والمؤشرات العشر الفرعية لبيئة أداء الأعمال لعام 2015

الدولة	المؤشر العام	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الإعسار
الجزائر	154	141	127	147	157	171	132	176	131	120	97

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2015)، نشرة تفصيلية حول بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015، السنة الثانية والثلاثون العدد الفصلي الرابع (أكتوبر-ديسمبر 2014)، ص 13
يدل هذا المؤشر على ضعف بيئة الأعمال في الجزائر، التي تراجع ترتيبها مقارنة بمؤشر 2014 ، ويرجع ضعف بيئة الأعمال في الجزائر حسب هذا المؤشر إلى طول وتعدد إجراءات تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة واستخراج التراخيص وتسجيل الملكيات وكذا صعوبة الحصول على الائتمان وعدم مرونة النظام الضريبي... إلخ

6. مؤشر مدركات الفساد

يدرس هذا المؤشر الذي تصدره مؤسسة الشفافية الدولية، أوضاع الأجهزة المؤسسية والحكومية من حيث مستوى الفساد والشفافية في عملها، حيث يعرف الفساد على أنه سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية لا علاقة لها بمتطلبات الوظيفة، ولقد بدأ العمل بهذا المؤشر منذ سنة 1995 وهو عبارة عن ملخص لجملة استفتاءات والتي تعكس آراء الأكاديميين ورجال الأعمال ومحلي المخاطر في البلدان متعددة.

وكان المؤشر يقيم الدول على مقياس من 0 إلى 10 نقاط، فالدولة التي تحصل على 10 نقاط هي الدولة التي تتمتع بالشفافية الكاملة ومن ثم لا مكان للفساد فيها، أما الدولة التي تحصل على أقل من نقطة واحدة فهي دولة ذات مستوى مرتفع من الفساد وتنخفض فيها معدلات الشفافية بشكل كبير وقد تكاد تنعدم، أما في سنة 2012 فقد اتبعت مؤسسة الشفافية الدولية طريقة جديدة لاحتساب مدركات الفساد باعتبار النقاط من 100 أي الدولة

التي تحصل على 100 تكون خالية من الفساد و كلما اقتربت الدولة من الصفر ارتفع الفساد فيها، و يغطي التقرير 176 دولة في العالم، منها 53 دولة حصلت على 50 نقطة وأكثر والباقي وعددها 123 دولة وهي أغلبية هذه الدول حصلت على أقل من 50 نقطة. (بن سميينة، 2015، ص374)

وبالنسبة للجزائر سنة 2012 فقد احتلت المرتبة 105 عالميا و العاشرة عربيا ب 34 درجة ، في حين سجلت كل من قطر والإمارات ترتيبا متقدما من حيث انخفاض معدلات الفساد ، وتواجدت هذه الدول ضمن الخمسين الأوائل.

ويعكس هذا المؤشر تفشي مستويات الفساد في الجزائر و الدول العربية ، وعند مقارنة أداء الجزائر عام 2015 بأدائها عام 2012، نجد أنها حققت تحسنا كبيرا وملحوظا في مجال الشفافية حيث احتلت في مؤشر عام 2015 المرتبة 88 عالميا، وبالتالي فالسنوات القادمة تتطلب من الجزائر بذل جهود أكثر جدية لمحاربة الفساد وذلك بإصدار تشريعات محاربة الفساد والسهرة على تنفيذها وتطبيقها وكذا إعطاء أكثر استقلالية للنظام القضائي، إضافة إلى تطوير الجهاز الإداري و تخفيف البيروقراطية وتوفير الشفافية في الأداء.

(Transparency international, 2015,p 13)

7. مؤشر الحرية الاقتصادية

يقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك في الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويستند هذا المؤشر إلى 10 عوامل تشمل: السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريف الجمركية ووجود الحواجز غير الجمركية، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم، تدفق الاستثمارات الخاصة و الاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفكرية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق السوداء، وتمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية. (بن سميينة، 2015، ص381)

دليل المؤشر:

- 1 - 1.95 : يدل على حرية اقتصادية كاملة
- 2 - 2.95 : يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة
- 3 - 3.95 : يدل على ضعف الحرية الاقتصادية
- 4 - 5.00 : يدل على انعدام الحرية الاقتصادية

أظهرت إحصاءات معهد "هيرتاغفاونديشن" الأمريكي، أن الجزائر تحتل المرتبة 172 عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية سنة 2017، والثالثة عشر عربيا، حيث احتلت الإمارات المرتبة الثامنة عالميا و الأولى في المنطقة العربية ، واحتلت هونغ كونغ المرتبة الأولى عالميا . (www.elwassat.com)

المبحث الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، خلال (2007-2017)

في هذا المبحث سنتناول تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 2007-2017 والقطاعات التي تتجه إليها و مدى أهمية هذا النوع من الاستثمار.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2008 ارتفاعا مقارنة بسنة 2007 حيث بلغت 2593 مليون دولار سنة 2008، هذا دليل على أن الاقتصاد الوطني تحمل أثر الصدمة الخارجية بسبب تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد ادخار الميزانية للسنوات 2008-2011. (بنك الجزائر، 2013، ص4) وبسبب محدودية اندماج النظام المالي للجزائر في النظام العالمي.

لتصنف الجزائر من بين خمسة دول إفريقية جالبة للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2001 (حسب منشورات المركز الوطني لتطوير الاستثمار)، لكن خلال 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجع بقيمة 1484 مليون دولار وهذا راجع لفرض قاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009)، والتي تنص أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51 % على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع .

ويجب الإشارة إلى قانون المالية التكميلي لسنة 2013 والذي تضمن تسهيلات و ضمانات تشريعية وإجرائية جديدة للاستثمارات الأجنبية التي تريد الاستقرار في الجزائر وهذا في إطار الشراكة مع المؤسسات الجزائرية، وجاء هذا بعد الجدل الذي أثاره قرار 49/51، كما تم إقرار منح إعفاء ضريبي لمدة ثلاث سنوات لصالح الشركات التي تضمن 100 وظيفة جديدة مباشرة عند بدء التشغيل. (حمدي، حمدي، بدون سنة نشر، ص 342، 343)

وحسب تقرير الندوة الأومية للتجارة والاستثمار سنة 2017 حول الاستثمار في العالم والذي نشرته الأمم المتحدة في جوان 2017، فقد عرف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر، ارتفاعا في 2016 مسجلا ما قيمته 1.5 مليون دولار، وقد تحسنت الأرقام بشكل محسوس بعد النتائج السلبية التي سجلت في سنة 2015، والتي تميزت بتأثر الاقتصاد بالصدمة البترولية التي كانت في بدايتها.

واستطاعت الجزائر وفق تقرير الندوة الأومية للتجارة والاستثمار، العودة إلى الساحة الدولية الاقتصادية، حيث استطاعت جلب 1.5 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد تدفقات سلبية سجلت طيلة سنة 2015، وحسب المحللين فإن العودة القوية للجزائر راجعة إلى العديد من الاعتبارات الموضوعية، ومنها على سبيل الخصوص تحسن السياسات الاستثمارية والتحسين الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي.

كما ثمنت الهيئة تبني قانونا جديدا حول الاستثمار، هو عامل آخر يحسب لها في مجال استقطاب الاستثمار الخارجي، مشيرة إلى أن الجزائر قد وضعت قانونا جديدا حول الاستثمار، وفر التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية، وأجرت الهيئة الأومية في تقريرها مقارنة للوضع، عكس بالأرقام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبتها الجزائر، والتي بلغت 1.55 مليون دولار سنة 2016 مقابل -0.58 في سنة 2015. (www.el-massa.com/dz)

هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (11): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2007-2017) (مليون دولار)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من العالم	1.74	2.63	2.75	2.30	2.58	1.50	1.68	1.51	0.58-	1.55	.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2017)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ص118

• لم تتوفر معطيات سنة 2017

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي و القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي

1. الفترة بين 2007-2010

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستثمر أجنبي في الجزائر بإجمالي 1,710 مليون دولار للسنوات 2007-2010 تليها فرنسا بإجمالي 1,040 مليون دولار، أما على صعيد الدول العربية نلاحظ أن مصر تأتي على رأس الدول العربية المستثمرة في الجزائر بإجمالي 498 مليون دولار وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (12): أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين 2007-2010 (مليون دولار)

الدولة	2007	2008	2009	2010	الإجمالي
الولايات المتحدة الأمريكية	293	323	476	618	1,710
فرنسا	233	303	308	196	1,040

778	91	198	325	164	إسبانيا
498	47	88	261	102	مصر
619	189	116	247	67	إيطاليا
568	119	125	159	165	المملكة المتحدة
784	212	241	230	101	بلجيكا
271	1	139	34	97	الكويت
311	125	63	86	37	الصين
240	57	54	37	92	ألمانيا

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2010)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (النشرة الفصلية الثانية)، ص14.
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، ص248.

2. الفترة بين 2012-2016

تعتبر الصين أهم مستثمر أجنبي في الجزائر بإجمالي 3,509 مليون دولار للسنوات 2012-2016، تليها سنغافورة بإجمالي 3,151 مليون دولار ، ثم اسبانيا بإجمالي 2,247 ، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(13): أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين 2012-2016

الدولة	التكلفة (مليون دولار)
الصين	3,509
سنغافورة	3,151
إسبانيا	2,247
قطر	2,150
تركيا	1,598
ألمانيا	380
جنوب أفريقيا	350
سويسرا	293
فرنسا	268
المملكة المتحدة	234
أخرى	1,093

الإجمالي	15,273
----------	--------

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات،(2017)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ص61.

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي الفترة بين 2002-2016

بلغ نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للسنوات 2002-2016 حوالي 12800834 مليون دينار ب 63804 مشروع، والجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات:

جدول رقم (14): مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2016)

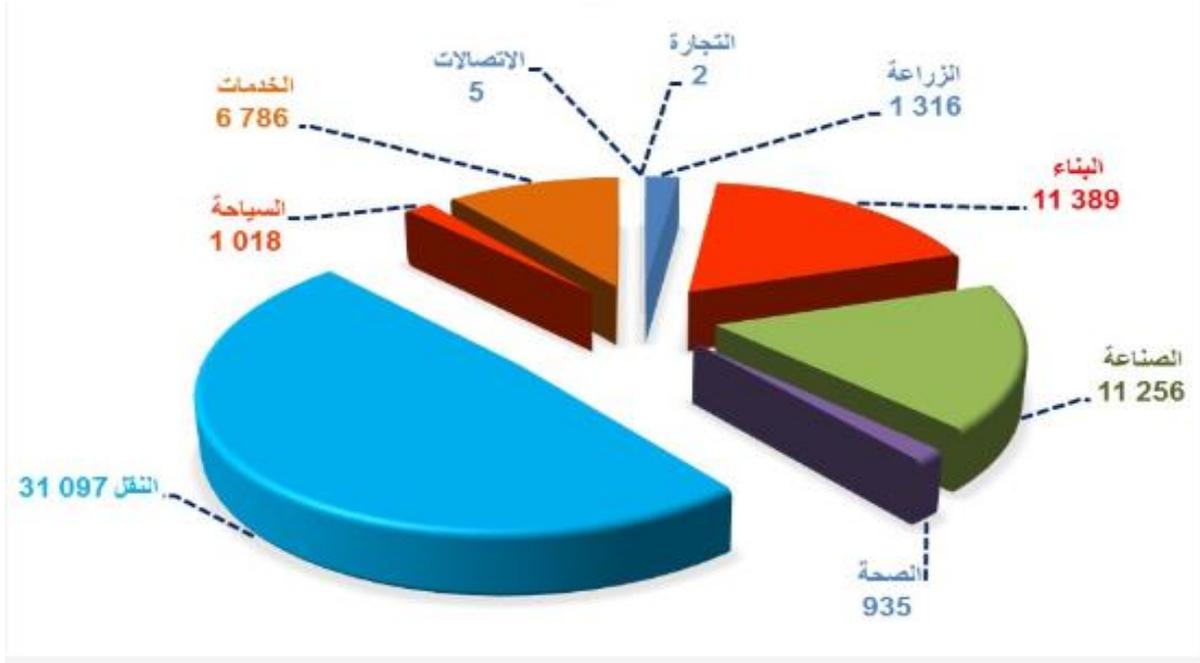
الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الزراعة	1 316	2,06%	222 790	1,74%	53 445	4,69%
البناء	11 389	17,85%	1 310 896	10,24%	246 138	21,62%
الصناعة	11 256	17,64%	7 411 469	57,90%	466 382	40,97%
الصحة	935	1,47%	171 948	1,34%	22 478	1,97%
النقل	31 097	48,74%	1 095 948	8,56%	162 976	14,32%
السياحة	1 018	1,60%	974 396	7,61%	62 069	5,45%
الخدمات	6 786	10,64%	1 169 895	9,14%	116 476	10,23%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,09%	4 100	0,36%
الاتصالات	5	0,01%	432 578	3,38%	4 348	0,38%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

المصدر: من الموقع www.andi.dz المطع عليه يوم 2018/05/26 على الساعة: 19:13

تعتبر الصناعة هي القطاع الذي يستحوذ على إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بحوالي 7411469 مليون دينار جزائري، ما يعادل أكثر من نصف هذه الاستثمارات، أما المرتبة الثانية فتعود إلى قطاع البناء بنسبة 17.85% من إجمالي الاستثمارات المباشرة بحوالي 1310890 مليون دينار جزائري، ثم قطاع الخدمات بحوالي 1169895 مليون دينار جزائري، وهذا راجع لأن قطاع الصناعة والخدمات يتميزان بمردودية عالية للشركات الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات ، إضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية مثل المنتجات الصيدلانية خاصة الشراكة التي أقامتها الشركة الجزائرية للدواء (صيدال) مع الشركة السعودية لإنتاج الدواء بمبلغ 15 مليون دولار ، إلا أن قطاعي الفلاحة والصحة رغم الأهمية الكبيرة لهما في الاقتصاد الوطني نجد أنهما يمثلان نسبة 3.53% من عدد المشاريع الإجمالية بحوالي 222790 مليون دينار جزائري و 171948 مليون دينار جزائري على التوالي.

كما يمثل الشكل التالي عدد المشاريع حسب قطاع النشاط:

شكل رقم (2): مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2016)



المصدر: من الموقع www.andi.dz المطلع عليه يوم 2018/05/26 على الساعة: 19:19

يوضح هذا الشكل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط حيث نلاحظ قطاع النقل يأخذ أكبر حصة من حيث عدد المشاريع ب 31097 مشروع، يليه قطاع الصناعة في المرتبة الثانية ب 11256 مشروع ثم قطاع البناء في المرتبة الثالثة ب 11389 مشروع .

المطلب الثالث: عوائق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب ويمكن إرجاع ذلك إلى المعوقات السياسية والاقتصادية وكذلك معوقات إدارية وقانونية. (إشوى، جدادوة، 2012، ص13)

أولا: المعوقات السياسية والاقتصادية

1. عدم الاستقرار السياسي: (قويدري، 2010، ص100)

لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.

نظرا للوضع الاقتصادية والأمنية التي عرفتتها الجزائر خلال التسعينات فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع. ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.

2. عائق العقار:

من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد)، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة. (بن حمودة، بن قانة، 2007، ص66)

إن ارتباط عملية الاستثمار بالحصول على الأرض التي يتم عليها بناء المصنع أو القيام بأي نشاط يتطلب توفير تسهيلات وقوانين واضحة فيما يخص الحصول عليها، وهذا بتسهيل المعاملات الخاصة بامتلاكها أو الإيجار أو التنازل يجب تبسيطها والإسراع بها لربح الوقت، لأن عملية الاستثمار عملية طويلة الأجل كما أن ملكية الأصول بوثائق رسمية يسمح للمستثمر باستعمالها كضمان للحصول على قروض لتمويل مشاريعه بتكاليف مقبولة، كما أن وجود قوانين تحمي الملكية من المصادرة والتأميم أو نزعها دون تعويض مقبول تجعل رأس المال مطمئنا على ممتلكاته. (إشوى، جدادوة، 2012، ص14)

3. مشكلة القطاع الموازي (عدم وجود سوق منافسة): (قويدري، 2010، ص100-102)

يمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:

✓ إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسيرها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.

✓ كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة.

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.

✓ إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري، كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.

✓ أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخصخصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي.

✓ أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره وأخيرا نلاحظ كارثة بنك الخليفة وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين والمجتمع ، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا.

✓ إضافة إلى الأسباب السابقة وحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان : قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006 فإنه من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة ، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهي نسبة مرتفعة جدا وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق.

ثانيا: المعوقات القانونية والإدارية

من أهم العوائق القانونية و الإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

1. الفساد الإداري:

إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية و يكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فساد، وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية و تقديم تراخيص غير مسموح بها قانونا.(قويدري،2010، ص103)

إن تأثير الفساد على الاستثمار سلبي وهذا طبقا إلى ما جاء في تقرير التنمية العالمي عن دراسة ميدانية شملت دولتي سنغافورة والمكسيك، يؤثر الفساد في هذين البلدين على الاستثمارات الأجنبية بما يعادل تأثير رفع المعدل

الحدي للضريبة بـ 50% على دخل الشركات. وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض الفساد بنسبة 30% يسمح بالرفع من معدل الاستثمار بـ 4%. ويظهر تأثير الفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء باعتباره تكاليف إضافية يدفعها المستثمر وبالتالي امتصاص جزء من أرباحه. (إشوى، جدادوة، 2012، ص 15)

2. **عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية:** إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة و صلاحية هذا الجهاز فعلا في استقبال المستثمرين الأجانب و هذا في بداية الأمر عند القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للدول النامية ، و الملاحظة في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين. (قويدري، 104، 2010)

3. **ضعف أداء الجهاز المصرفي:** حسب المهمة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر، فإن القطاع البنكي الجزائري و إن عرف مسار الإصلاح، إلا أنه في حالة نقاهة، كما أن أول ميزة للقطاع أنه لا يزال بنسبة 95% بأيد البنوك العمومية، بينما يسجل وجود أكثر من عشرين بنكا خاصا حاليا في الساحة، و هذه البنوك لا تمثل سوى 5% من السوق، وفي نفس السياق، أشارت الهيئة الفرنسية إلى اختفاء البنوك الجزائرية الخاصة من الساحة، ملاحظة أن القطاع الخاص في الجزائر تسيطر عليه المؤسسات المالية الأجنبية، و نشير حاليا إلى أنه لا يوجد في الساحة المالية الجزائرية أي بنك خاص برأسمال جزائري، و اعتبرت الهيئات الأوروبية في تقاريرها أنه يتعين إيجاد آليات تضمن لعب البنوك الدور الأساسي في التمويل الاقتصادي عوضا عن الدولة. (بعداش، 2007، ص 184، 185)

4. **بالإضافة إلى عوائق قانونية أخرى وهي:** عدم وضوح النصوص القانونية و التشريعية الخاصة بالاستثمار و غياب اللوائح التفسيرية و التنفيذية التي تفصل في مضمونها، و كذلك عدم مساندة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى ، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية. (مفتاح، بن سميعة، 2008، ص 125)

المبحث الثالث: انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الجزائر، خلال (2007-2017)

لقد سبق عرض المنهجية التي يؤثر بها الاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف في المبحث الثالث من الفصل الثاني من هذه الدراسة، و في هذا المبحث، سنحاول استنتاج تلك الانعكاسات على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة قصد الخروج بحوصلة نهائية نوضح فيها الجوانب الإيجابية و/أو السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على وضعيتها المالية الخارجية.

إذ ينعكس تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة من بنود ميزان المدفوعات و هي أساسا الميزان التجاري و ميزان حركة رأس المال وميزان الخدمات و التحويلات الأخرى.

المطلب الأول: انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري

ينعكس تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري من خلال مساهمته في زيادة الصادرات و/أو تخفيض الواردات السلعية، ومن ثم تحسين رصيد هذا الميزان.

الفرع الأول: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2007-2017

يبين الجدول رقم (15) أدناه أن الميزان التجاري حقق فائضا بقيم متذبذبة خلال ثمانية سنوات متتالية (2007-2014)، إذ يأخذ أكبر قيمة له خلال فترة 2008 بقيمة 40.52 مليار دولار و أدنى قيمة له عام 2009 بقيمة 7.78 مليار دولار ، حيث أخذت الصادرات أدنى قيمة لها في هذا العام مما أدى إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري، وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية في هذا العام وهي آثار الأزمة المالية العالمية (التي بدأت سنة 2007، وبرزت في 2008، وظهرت آثارها على الاقتصاد الجزائري سنة 2009) ، التي أدت لانخفاض الطلب على البترول وانخفاض أسعاره، ثم ارتفعت قيمته في السنة الموالية ب 18.20 مليار دولار ويعود هذا إلى سبب تخوف الدولة من الأزمة وأخذ الحذر في ذلك، حيث نلاحظ أن القيمة التي ارتفعت بها الواردات ليست بنفس القيمة الذي ارتفعت بها الصادرات مقارنة بالسنوات السابقة. واستمر هذا الفائض لغاية سنة 2013 نظرا لاستقرار أسعار البترول خلال هذه الفترة، مما ساهم في ارتفاع الصادرات الجزائرية من المحروقات وانخفاض الواردات ، لكن في سنة 2014 انخفض فائض الميزان التجاري مسجلا بذلك انخفاضا بأزيد من 53% مقارنة بالسنة التي قبلها، وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية التي كانت نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية، حيث أصبحت الجزائر منذ هذه السنة تحت وطأة هذه الأزمة ، وهو ما نلاحظه في السنوات التي بعدها من عجز للميزان التجاري إذ سجل سنة 2015 عجزا بقيمة 18.08 مليار دولار تليها سنة 2016 عجزا بقيمة 20.13 مليار دولار ثم الثلاثي الأول من سنة 2017 عجزا بقيمة 4.01 مليار دولار ، وهي ما أطلق عليها بعض الخبراء الاقتصاديين بالسنوات العجاف سنة 2014 .

ورغم سلسلة التدابير المعتمدة من قبل السلطات العمومية والحكومة لكبح جماح الواردات وتقليصها، إلا أن انهيار أسعار البترول لم يسمح بتفادي الاختلال الكبير المسجل في الميزان التجاري، مع أن الحكومة أقدمت أيضا على تخفيض قيمة الدينار واستفادت من ارتفاع محسوس لقيمة الدولار مقابل الأورو مع العلم أن واردات الجزائر بنسبة 55% من دول الاتحاد الأوروبي أي بالأورو، بينما صادرتها بالدولار الأمريكي.

جدول رقم (15): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2007-2017

(الوحدة: 10⁹ دولار)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	*2017
إجمالي الصادرات السلعية	60,59	78,59	45,18	57,09	72,89	71,74	64,87	60,13	34,57	29,31	8,74
صادرات المحروقات	59.61	77,19	44.41	56,12	71.66	70.58	63.82	58.46	33.08	27.92	08.37
	38.39 %	98.22 %	98.3 %	98.31 %	98.32 %	98.4 %	98.39 %	97.23 %	95.72 %	95.26 %	95.77 %
صادرات سلعية أخرى	0,98	1,40	0,77	0,97	1,23	1,15	1,05	1,67	1,48	1,39	0,37
	1.61 %	1.78 %	1.70 %	1.69 %	1.68 %	1.60 %	1.61 %	2.77 %	4.28 %	4.74 %	4.23 %
الواردات السلعية	26,35	38,07	37,40	38,89	46,93	51,57	54,99	59,67	52,56	49,44	12,75
رصيد الميزان التجاري	34,27	40,52	7,78	18,20	25,96	20,17	9,88	0,46	- 18,08	- 20,13	- 4,01

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- سنة 2007: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع، رقم 13، ماي 2011، ص 15
- سنة 2008-2012: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع، رقم 25، مارس 2014، ص 15
- سنة 2013-2014: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع، رقم 33، مارس 2016، ص 15
- سنة 2015-2017، بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع، رقم 38، جوان 2017، ص 15
- *سنة 2017 (الثلاثي الأول فقط)
- النسب المئوية حسب من طرف الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

كانت الصادرات السلعية خارج المحروقات في تذبذب تارة تنخفض وتارة أخرى ترتفع لكن بقيمة ضعيفة جدا ، إذ تتراوح نسبتها بين 1.70% و 2.77% من إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة 2007-2014 ، ثم ارتفعت إلى حوالي 4% في الفترة 2015-2017 وهذا نظرا لانخفاض الصادرات من المحروقات نظرا للأزمة الاقتصادية بعد سنة 2014 ، وبهذا يكون مصدر الفائض أو العجز في الميزان التجاري هو الصادرات من المحروقات .

إن الارتفاع الكبير المسجل في حصيلة صادرات المحروقات يعود بالأساس إلى تضاعف أسعارها، فبعدما ارتفع سعر برميل البترول الخام من 74.9 دولار سنة 2007 إلى 99.9 دولار سنة 2008 ، عاد لينخفض إلى 62.3 دولار سنة 2009 ، ثم ارتفع في السنوات التي تليها لغاية سنة 2014 ليسجل أعلى قيمة له وهي 112.9 سنة 2011 ، لكن بعد سنة 2014 سجل سقوط حاد بسبب الأزمة الاقتصادية الدولية لانخفاض أسعار البترول ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (16): تطور سعر برميل البترول الخام خلال الفترة 2007-2017

الوحدة: دولار أمريكي

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	*2017
سعر برميل البترول الخام	74.9	99.9	62.3	80.2	112.9	110	109	100.2	53.1	45	53.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- سنة 2007-2009: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع، رقم 13، ماي 2011، ص 27
- سنة 2010-2013: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع، رقم 25، مارس 2014، ص 27
- سنة 2014-2017: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع، رقم 38، جوان 2017، ص 27
- * سنة 2017 الثلاثي الأول فقط

بينما هناك انخفاض في حجم صادرات المحروقات بقيمة 58.8 مليون برميل من البترول بين سنة 2007 و سنة 2016 ، وانخفاض ب 10.6 مليون متر مكعب من الغاز في نفس الفترة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (17): تطور صادرات المحروقات الجزائرية خلال الفترة (2007-2017) الوحدة (10 مليون برميل)

نوع المحروقات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	*2017
البترول الخام	339.6	307.5	272.8	258.7	254.6	250.4	223.1	184.5	194.3	198.1	42.3

7.8	46.6	44.2	42.9	48.4	45.6	53.1	54.3	93.3	115.8	114.8	الكوندونسا
33.2	125.8	128.8	132	101.4	67.6	106.7	111.6	85.4	82.2	77.9	مواد بتروولية مكررة
83.3	370.5	367.3	359.4	372.9	363.6	414.4	424.6	451.5	505.5	429.3	المجموع
6.5	25.7	26.6	28.5	24.4	24.2	27.3	31.2	34.7	34.6	39.9	غاز طبيعي مميع
11.8	39.1	27.4	27.4	32.7	37.3	35.7	37.8	257.5	39	35.5	غاز طبيعي
18.3	64.8	54	55.9	57.1	61.5	63	69	60.4	73.6	75.4	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (2007-2010): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع، رقم 13، ماي 2011، ص 27

- (2011-2017): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع، رقم 38، جوان 2017، ص 27

و رغم غياب الإحصائيات التفصيلية عن كامل فترة الدراسة الدالة على حصة صادرات المستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات، يمكننا القول أن الميزان التجاري يمكنه تحقيق فائضا و لو انعدمت الشراكة الأجنبية. و هذا نتيجة الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار البترول و الغاز في الفترة ما قبل 2014 .

بالإضافة إلى ما سبق، نعلم أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحتاج إلى معدات و تجهيزات صناعية عادة ما تستورد من الدول المتقدمة نظرا لعدم توفرها في السوق المحلي، مما يعني أن الواردات - التي من شأنها تخفيض فائض الميزان التجاري - مضخمة بمستوردات هذه الاستثمارات، و رغم عدم تمكننا من الحصول على الإحصائيات المعنية بهذا الشأن إلا أن متطلبات إقامة المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة تجعلنا نستنتج أن هذه الأخيرة خفضت من فائض الميزان التجاري بدلا من المساهمة في تكوين هذا الفائض خلال مرحلة إنجاز المشاريع.

و بهذا نصل إلى النتيجة التالية: إن مصدر فائض الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2007-2014 هو الارتفاع الكبير في أسعار صادرات المحروقات بالدرجة الأولى ثم زياد الكمية المصدرة منها بالدرجة الثانية. و هنا نتساءل عن دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير حجم صادرات المحروقات ؟. إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب إحصائيات دقيقة عن القدرات الإنتاجية الجزائرية في هذا القطاع ومدى تأثيرها بوجود أو عدم وجود الاستثمارات الأجنبية في الأمدين القصير و المتوسط و البعيد. و هو الشيء غير المتاح و يحتاج إلى دراسات أخرى مستقلة.

الفرع الثاني: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الصادرات والواردات السلعية

سبقت الإشارة في المبحث الثالث من الفصل الثاني من هذه الدراسة إلى وجود إستراتيجيتان بخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إحداهما تهتم بجلب هذه الاستثمارات التي تنتج سلعا موجهة أساسا للتصدير، و الأخرى تهتم بجلب الاستثمارات الأجنبية التي تنتج السلع المستوردة أي لإحلال الواردات، و في هذا السياق و بتصفح الجدول رقم(15) نسجل التطور المستمر في الرقم القياسي للواردات السلعية طيلة فترة الدراسة إذ كانت 144.48 % سنة 2008 ثم انتقلت ل 199.81 % سنة 2015 ، ثم 187.63 % سنة 2016 (سنة 2007 = 100 %) أما الصادرات فارتفعت سنة 2008 لتصل إلى قيمة 78.59 (10⁹ دولار)، ثم انخفضت سنة 2009 لقيمة 45.18 (10⁹ دولار) ثم ارتفعت لغاية سنة 2012 وعادت للانخفاض في السنوات الموالية لتصل على 29.31 (10⁹ دولار) سنة 2016 .

و هكذا نسجل تضاعف كل من الواردات و الصادرات السلعية بعد سنة 2011 غير أن الرقم القياسي للصادرات السلعية كان أكبر من نظيره للواردات السلعية . لكن بالرجوع إلى هيكل الصادرات نلاحظ أن الصادرات السلعية خارج المحروقات عرفت انخفاضا خلال سنتين: 2009، 2010، مقارنة بسنة 2007. و إذا بحثنا عن انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الميزان التجاري، التي من المتوقع منها أن ترفع من الصادرات و/أو تخفض من الواردات، نجد ما يلي:

1. بخصوص الصادرات السلعية:

هناك انخفاض في مجموع الصادرات سنتا 2009 و 2010 مقارنة بسنة 2007 ، ثم زيادة بعد ذلك لغاية سنة 2014 وما بعدها هناك انخفاض . غير أنه سيطرت صادرات المحروقات على هيكل الصادرات السلعية الجزائرية - كما يوضحه الجدول رقم 15- وضعف الأرقام القياسية للصادرات السلعية خارج المحروقات وانخفاضها خلال سنتين، يجعلنا نستنتج أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم تسهم في زيادة الصادرات السلعية خارج المحروقات خلال الفترة المعنية بالدراسة (2007-2017).

2. بخصوص الواردات السلعية:

من خلال الجدول رقم 18 و 19 والشكل رقم 3 أدناه يمكن استنتاج أن تحتل واردات المواد الغذائية و السلع الاستهلاكية والطاقة صدارة الترتيب ضمن إجمالي الواردات السلعية، حيث تتراوح نسبتها بين (32%- 48 %) خلال الفترة 2007-2017 ، وتأتي في المرتبة الثانية واردات التجهيزات الفلاحية والصناعية التي مثلت بين (28%- 40 %) خلال نفس الفترة سالفة الذكر ، واحتلت المرتبة الأولى الأربع السنوات الأولى من فترة الدراسة (2007-2008-2009-2010) وهذا ما يتضح في الجدول رقم 18 والشكل رقم (3) أدناه.

الجدول رقم (18): هيكل الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة (2007-2017) (الوحدة: 10⁶ دولار)

نوع الواردات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	*2017
التجهيزات الفلاحية والصناعية	10172	15520	15374	15903	16180	13933	16194	19563	17172	15895	4114
	% 37	% 39	% 39	% 40	% 34	% 28	% 29	% 34	% 33	% 34	% 35
المواد الأولية والمنتجات شبه النهائية	8430	10532	11366	11350	12207	12468	12576	14624	13020	13041	3113
	% 30	% 27	% 29	% 28	% 26	% 24	% 23	% 25	% 25	% 28	% 27
باقي الواردات**	9030	13427	12557	12959	18913	23975	26133	24143	21454	17791	4462
	% 33	% 34	% 32	% 32	% 40	% 48	% 48	% 41	% 42	% 38	% 38
مجموع الواردات السلعية	27631	39479	39297	40212	47300	50376	54903	58330	51646	46727	11689
	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

- (2007-2010): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع، رقم 13، ماي 2011، ص 28

- سنة 2011: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع، رقم 25، مارس 2014، ص 28

- (2012-2017): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع، رقم 38، جوان 2017، ص 28

- * سنة 2017 حسب الثلاثي الأول فقط

- ** باقي الواردات: المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والطاقة

- النسب المئوية حسب من طرف الطالبة بالاعتماد على معطيات نفس الجدول

تتنوع الواردات السلعية بين التجهيزات الفلاحية والصناعية، المواد الأولية والمنتجات شبه النهائية، وباقي الواردات المتمثلة في المواد الغذائية، السلع الاستهلاكية والطاقة حيث نلاحظ أن هناك تزايد مستمر في مجموع الواردات تأخذ هذه الأخيرة الحصة الأكبر فيها بأكبر قيمة حققتها في سنة 2013 تقدر ب 26133 بنسبة 48% من إجمالي الواردات.

الجدول رقم (19): الأرقام القياسية للواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة (2007-2017)

(2007=100%)

نوع الواردات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	*2017
التجهيزات الفلاحية والصناعية	% 100	% 153	% 151	% 156	% 159	% 137	% 159	% 192	% 169	% 156	% 40

% 37	% 155	% 154	%173	% 149	% 148	%145	%135	% 135	% 125	% 100	المواد الأولية والمنتجات شبه النهائية
% 49	% 197	% 238	% 267	% 289	% 266	% 209	% 144	% 139	% 149	% 100	باقي الواردات
% 42	%169	% 187	% 211	% 199	% 182	% 171	%146	% 143	% 143	% 100	مجموع الواردات السلعية

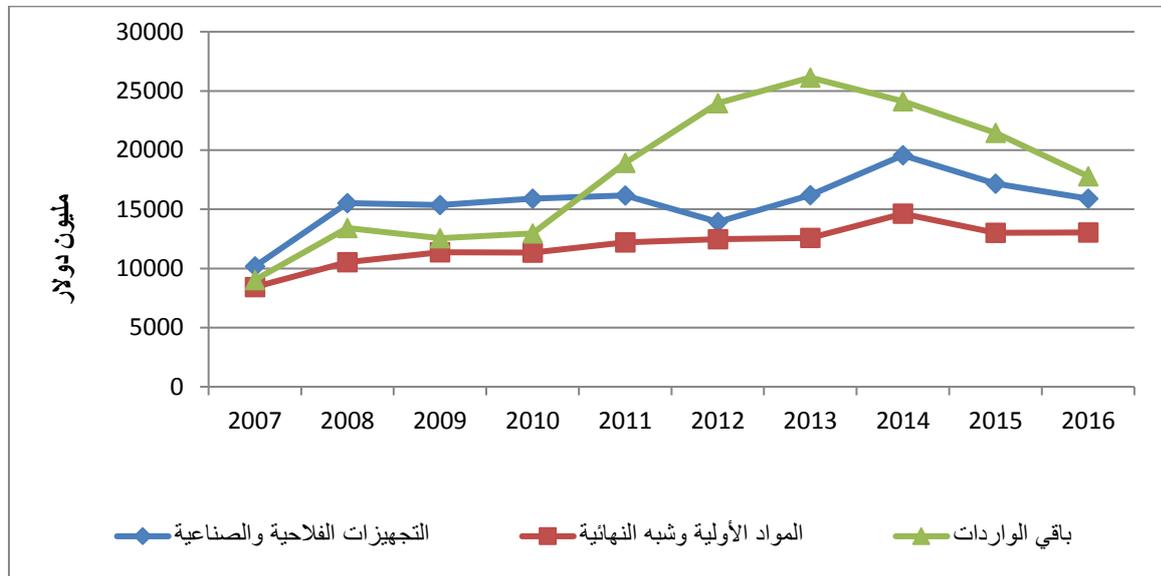
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (18)

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ:

أ. تعود المرتبة الثالثة و الأخيرة لواردات المواد الأولية والمنتجات شبه النهائية بنسبة تتراوح بين 25% و 30% طيلة الفترة 2007-2017 كلها ، والشكل رقم (3) يوضح ذلك ، حيث منحى الواردات السالف ذكرها يقع أسفل نظيره الممثل لواردات التجهيزات الصناعية و الفلاحية وبقية الواردات .

ب. عرفت الأرقام القياسية للواردات السلعية ارتفاعا طفيفا خلال الفترة 2007-2010 لم يتجاوز 146% ، ثم شرعت في الارتفاع الكبير ابتداء من سنة 2011 ، إذ انتقلت إلى 171% خلال هذه السنة، لتصل إلى أعلى نسبة سنة 2014 وهي 211% ، ثم عادت لتتراجع إلى 187% في سنة 2015 و 169% للسنة التي تليها، والشكل رقم (4) يوضح ذلك.

الشكل رقم (3): التمثيل البياني لتطور الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 2007-2016



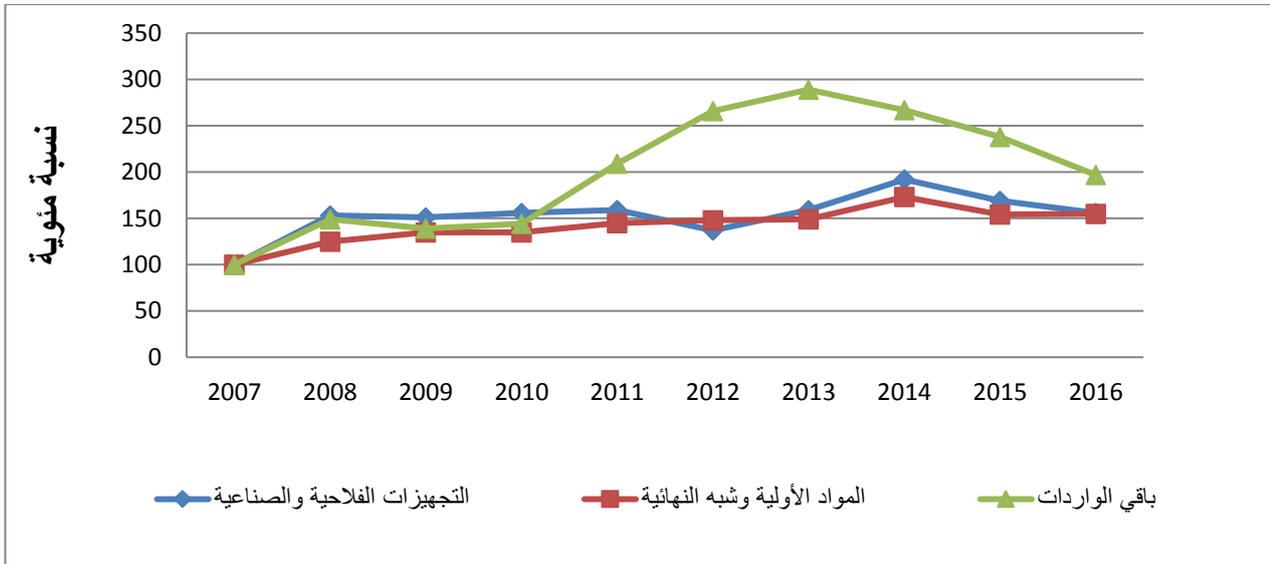
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (18)

حسب هذا الشكل نلاحظ أن منحى واردات التجهيزات الفلاحية يقع فوق المنحنيين الآخرين من بداية الفترة لغاية سنة 2011 ثم يقع تحت منحنى باقي الواردات بعد هذه السنة، لكنه يبقى فوق منحنى واردات المواد الأولية وشبه النهائية طيلة فترة الدراسة إذ سجل هذا الأخير الموقع السفلي مقارنة بنظيره .

من خلال ما سبق، و بالنظر إلى الزيادة المستمرة حتى سنة 2013 في الواردات السلعية ، يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تسهم في تخفيض الواردات بمختلف أنواعها و بالتالي يمكن استنتاج أن إستراتيجية جلب هذه الاستثمارات بهدف إحلال الواردات في الجزائر غير معتمدة أو لم تتمكن من تحقيق هدفها بالمستوى الذي يخفض من الواردات خلال الفترة (2007-2013)

لكن بعد سنة 2014 نلاحظ تراجع في الواردات السلعية، وهذا راجع للأزمة الاقتصادية التي حلت بالجزائر. وبالتالي يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تسهم في تخفيض الواردات بمختلف أنواعها خلال فترة الدراسة (2007-2017)

الشكل رقم(4): التمثيل البياني للأرقام القياسية للواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 2007-2016



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (19)

نلاحظ من خلال منحى الأرقام القياسية للجدول السابق التزايد المستمر للأرقام القياسية لباقي الواردات بعد سنة 2011 ، ونلاحظ بقاء منحى الأرقام القياسية لواردات المواد الأولية وشبه النهائية أسفل المنحنيين الآخرين. لكن هناك تراجع لمنحى الأرقام القياسية لواردات التجهيزات الفلاحية والصناعية بعد سنة 2014.

المطلب الثاني: انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان حركة رأس المال*

* (لم نعتمد على رصيد ميزان حركة رأس المال الجزائري بسبب تضمنه تسديدات المديونية الخارجية الجزائرية و خدماتها، و التي ليس لها علاقة بأثر الاستثمار موضوع البحث على هذا الميزان.)

عندما تتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف سيكون انعكاس ذلك إيجابى على هذا الميزان، و العكس بالنسبة للبلد المصدر لهذه الاستثمارات حيث تحدث التدفقات الصادرة انعكاس سلبى على نفس الميزان.

جدول رقم(20): التدفقات الصادرة والواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من و إلى الجزائر، خلال الفترة
(2016-2007)

البيان	الوحدة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التدفقات الواردة (1)	10 ⁶ دولار	1662	2594	2746.4	2264	2580	3052	2661	1488	584-	1546
التدفقات الصادرة (2)	10 ⁶ دولار	295	318	215	220.2	534	193	117	*/	103	55
صافي التدفقات **	10 ⁶ دولار	1367	2276	2531.4	2043.8	2046	2859	2544	/	687-	1491
(1)/(2) **	%	17.8	12.3	7.8	9.7	20.7	6.3	4.4	/	17.6-	3.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

سنة 2007: (1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار 2009، ص 68

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار 2009، ص 71

سنة 2008: (1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار 2011، ص 97

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار 2011، ص 104

(2010-2009): المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار 2012-2013، ص 98

(2016-2011): المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار 2017، ص 116

* لم يرصد الأونكتاد تدفقات استثمارية صادرة عن الجزائر خلال العام 2014 (مناخ الاستثمار، 2015، ص 118)

** حسب من طرف الطالبة بالاعتماد على معطيات نفس الجدول .

و بتصفح الجدول رقم (20) نلاحظ أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر ضعيفة بلغ مجموعها خلال عشر سنوات (2016-2007) 2.0502 مليار دولار (بدون احتساب سنة 2014)، بمتوسط سنوي لا يتجاوز 200 مليون، بينما مجموع التدفقات الواردة خلال نفس الفترة بلغ 20.009.4 مليار دولار، بمتوسط سنوي لا يتجاوز 2 مليار .

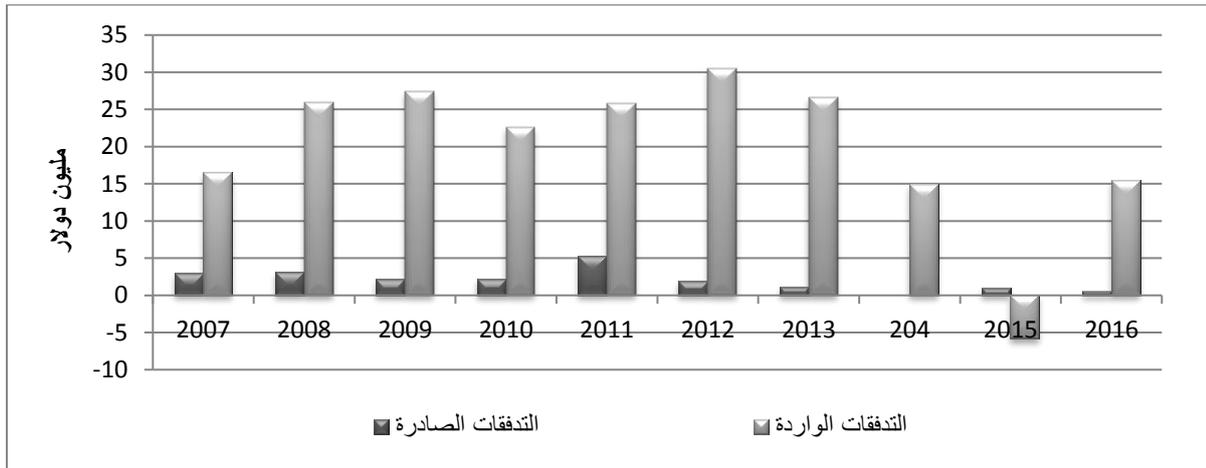
كما أن نسبة التدفقات السنوية الصادرة لم تبلغ 15% من التدفقات السنوية الواردة إلا سنة 2007 و 2011 حيث بلغت التدفقات الصادرة أقصاها خلال الفترة المدروسة. أما المتوسط السنوي للتدفقات الصادرة فيمثل 10 % فقط من

نظيره للتدفقات الواردة، وهذا يوضح الضعف القيمي والنسبي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر مقارنة بنظيراتها الواردة إليها.

مما سبق يمكننا استنتاج الأثر الإيجابي لهذه التدفقات على ميزان حركة رأس المال الجزائري كما تبينه صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجدول السابق و التمثيل البياني للتدفقات الصادرة و الواردة في الشكل التالي:

شكل رقم (5): التمثيل البياني لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة من وإلى الجزائر خلال

الفترة 2016-2007



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (19)

نلاحظ في الشكل السابق تسجيل تدفقات موجبة خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 2015 إذ سجلت تدفق سالب بقيمة 584 مليون دولار، وسجلت سنة 2012 أعلى قيمة بقيمة 3052 مليون دولار. أما بقية السنوات فسجلت تدفقات متذبذبة تارة انخفاضاً وتارة ارتفاعاً.

المطلب الثالث: انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان الخدمات وباقي التحويلات

تسجل التحويلات المالية إلى الخارج التي ينفذها المستثمرون الأجانب في الجزائر ضمن عنصر صافي دخل العوامل من ميزان المدفوعات الجزائري. و بالرجوع إلى هذا الأخير خلال الفترة 2007-2016 المنشور من طرف بنك الجزائر في تقاريره السنوية (2011، 2014، 2016) لم نثر عن تفاصيل التحويلات المالية ذات الصلة بأرباح و عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، و تكتفي هذه التقارير بعرض تحويلات الشركاء الأجانب في قطاع المحروقات فقط دون غيره، و هذا يجعلنا نضع الفرضيتين التاليتين:

1. لا توجد تحويلات مالية إلى الخارج تخص أرباح و عوائد المستثمرين الأجانب خارج قطاع المحروقات، و هي فرضية نراها غير واقعية إذ هناك استثمارات أجنبية مباشرة خارج قطاع المحروقات من المتوقع أن تكون حققت أرباح و إلا تُصنّف من طرف القائمين بها و يحول عائدها إلى الخارج.
2. إن تحويلات أرباح و عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات لم تسجل في عنصر مستقل ضمن ميزان المدفوعات مميز لها، و هي الفرضية التي نراها أكثر منطقية و أقرب إلى الواقع، إذ أن هذه

الاستثمارات موجودة خارج قطاع المحروقات و لا يعقل أن تكون كل تلك الاستثمارات غير مربحة أو أن أرباحها لم تحول إلى الخارج و لو جزئيا لأن تحقيق الأرباح و تحويلها إلى الخارج من الأهداف الرئيسة لكل مستثمر أجنبي. وأمام غياب تفاصيل الإحصائيات المتعلقة بتحويلات أرباح و عوائد المستثمرين الأجانب في الجزائر خارج قطاع المحروقات، سنكتفي بعرض و تحليل هذه التحويلات المتاحة و الخاصة بقطاع المحروقات فقط. من المتوقع أن ترتفع التحويلات المالية للمستثمرين الأجانب إلى الخارج كلما ارتفعت استثماراتهم في الداخل المحققة للأرباح.

جدول رقم (21): التحويلات المالية إلى الخارج للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات، خلال الفترة (2007-2016)
(2007=100%)

البيان	الوحدة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المبالغ المحولة *	10 ⁹ دولار	3.90	4.56	3.92	3.93	4.97	6.342	5.911	5.256	3.721	2.913
معدل النمو السنوي **	%	/	+17	-14	0	+26	+28	-7	-11	-29	-22
الرقم القياسي **	%	100	117	101	101	127	163	152	135	95	75

Source: Préparé par l'étudiante sur la base de

(*) Année 2007: Banque d'Algérie, Rapport 2009, P 70.

Années (2008-2011). Banque d'Algérie, Rapport 2012, P 53

Années (2012-2016). Banque d'Algérie, Rapport 2016, P 40

(**) Calculer par l'étudiante.

يبرز الجدول رقم (21) تطور التحويلات المالية للشركاء الأجانب في قطاع المحروقات خلال الفترة 2007-2016 التي كانت مرتفعة خلال ثلاث سنوات فقط ، ارتفعت سنة 2008 بقيمة 4.56 مليار دولار حيث كانت 3.9 مليار دولار سنة 2007، وارتفعت سنتي 2001 ، 2012 ب 4.79 و 6.342 مليار دولار على التوالي ، أما بالنسبة للانخفاض فسجلت انخفاضا سنة 2009 قدر ب 3.92 مليار دولار مقارنة ب 4.56 مليار دولار سنة 2008 وهذا راجع لانخفاض سعر برميل البترول الخام من 99.9 دولار سنة 2009 إلى 62.3 دولار (أنظر الجدول رقم 16) ، وانخفاض الكمية المصدرة من الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المميع من 73.6 مليون متر مكعب سنة 2008 إلى 60.4 مليون متر مكعب سنة 2009 (أنظر الجدول رقم 17). كذلك سجلت انخفاضا في السنوات التالية (2013-2014-2015-2016) ب (5.911 ، 5.256 ، 3.721 ، 2.913) مليار دولار على التوالي حيث سجلت 6.342 مليار دولار سنة 2012 وهذا راجع لانخفاض سعر برميل البترول خلال هذه السنوات من 110

دولار سنة 2012 إلى (109، 100.2، 53.1، 45) دولار على التوالي. وانخفاض الكمية المصدرة من الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المميع من 61.5 مليون متر مكعب سنة 2012 إلى (57.1، 55.9، 54،46.8) مليون متر مكعب على التوالي .

والملاحظ أن معدل النمو السنوي للتحويلات المذكورة آنفا لم يتجاوز 17% إلا ثلاث سنوات فقط و أقل من الصفر بقية السنوات، مما يعني أن هذه التحويلات تتناقص بنسب متفاوتة كما هو مبين في الجدول رقم 22، وهذا يعتبر تراجع كبير في التحويلات المالية إلى الخارج للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات خاصة بعد 2013 .

المطلب الرابع: حوصلة لانعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري.

لقد سبق تبيان مصدر الفائض المحقق في الميزان التجاري خلال الفترة (2007-2014) في الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات بالدرجة الأولى ثم ارتفاع الحجم المصدر منها بالدرجة الثانية. و تمثل صادرات المحروقات بين 97% و 98% من إجمالي الصادرات السلعية، و هي في ارتفاع مستمر قيما و كميًا و نسبيًا. وبينما الصادرات السلعية خارج المحروقات قيمها تتذبذب بين الزيادة تارة و الانخفاض تارة أخرى و نسبتها تتراوح بين 1.6% و 2.7% من إجمالي الصادرات السلعية خلال نفس السنة، إلا أن صادرات المحروقات بين 2014 تكون في انخفاض وهذا راجع للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر في تلك الفترة.

يتبين من هذا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم تغير في هيكل الصادرات السلعية الجزائرية بل كرس أكثر هيمنة قطاع المحروقات على بقية جميع الصادرات السلعية. أما الواردات السلعية بمختلف أنواعها فهي في ارتفاع مستمر . و منه يمكن وضع الاستنتاج الأولي التالي :

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تسهم في نمو الصادرات السلعية خارج المحروقات، و لم تخفض من الواردات بل ساهمت في تضخيمها، و هو أثر غير مرغوب فيه بل عكسه هو المتوقع من هذه الاستثمارات.

غير أن هذا الاستنتاج الأولي لم يتمكن من تأكيده أو نفيه بسبب عدم توفر الإحصائيات المتعلقة بالإنتاج من السلع الاستهلاكية والتجهيزات الصناعية و غيرها التي توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر. إذ ترى الطالبة احتمال وقوع إحدى أو بعض الفرضيات التالية:

1. إن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2007-2014) كان بحاجة إلى واردات أكثر مما هو مدون في ميزان المدفوعات، و قد تم تغطية الفرق كليًا أو جزئيًا بفعل المنتجات التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة في الجزائر حينذاك؛ و بذلك تكون هذه الاستثمارات ساهمت في تخفيض الواردات. و إذا صحت هذه الفرضية فإن الاستنتاج الأولي السالف الذكر يصير خاطئًا.

2. هناك جزء من منتجات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تم تسويقه محليًا بدلًا من تصديره مما يعني إمكانية مساهمة هذه الاستثمارات في رفع حجم الصادرات السلعية الجزائرية، و من ثم إحداث تغيير و لو طفيف في هيكل هذه الصادرات التي لا تزال تسيطر عليها المحروقات.

3. إذا سلمنا بصحة الفرضيتين السابقتين - مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تخفيض الواردات و زيادة الصادرات السلعية - ينبغي إجراء مقارنة بين قيم الواردات و الصادرات التي تنشأها هذه الاستثمارات. إذ من المحتمل أن تكون هذه الواردات أكبر أو أقل أو معادلة للصادرات، و من ثم يتحدد الأثر النهائي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الميزان التجاري.

و نتيجة شح المعطيات الإحصائية الضرورية لذلك لم نتمكن من الوصول إلى التحديد الرقمي الدقيق لانعكاسات الاستثمارات موضوع هذه الدراسة على الميزان التجاري للجزائر. و هي الحالة الشبيهة لها التي صادفناها في ميزان باقي التحويلات، خلال الفترة 2007-2014 التي لم تتوفر لنا عنها المعطيات إلا بخصوص التحويلات المالية إلى الخارج ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والتي هي في تزايد، و من ثم إحداث أثر سلبي على هذا الميزان في حدود المعطيات التي أتاحت لنا.

أما ما تعلق بميزان حركة رأس المال فكان انعكاس الاستثمار موضوع البحث إيجابيا، حيث تتجاوز التدفقات الواردة نظيراتها الصادرة بكثير على امتداد فترة الدراسة كلها باستثناء سنة 2015 .

جدول رقم(22): بعض التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، خلال الفترة 2007-2016 (الوحدة: مليون دولار)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
(1)	1662	2594	2746.4	2264	2580	3052	2661	1488	584-	1546
(2)	295	318	215	220.2	534	193	117	/	103	55
(3)	3900	4560	3290	3930	4970	6342	5911	5256	3721	2913
(4)	-	-	-	-	-	-	-	/	-	-
	2533	2284	758.6	1886.2	2924	3483	3367		4408	1411

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (20) و معطيات الجدول رقم (21)

(1) تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة

(2) تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة

(3) التحويلات الخارجية

(4) صافي التدفقات المالية = (1)-(2)-(3)

و بالاعتماد على الإحصائيات ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة و ميزان المدفوعات الجزائري التي اعتمدناها في هذا الجزء من هذه الدراسة و الملخصة في الجدول رقم(22) الآتي، نرى أن الأثر النهائي لهذه الاستثمارات على ميزان المدفوعات كان سلبيا وأحدثت عجزا دائما خلال فترة الدراسة (2007-2016)، و يعود هذا الوضع - وفق ما تدل عليه المعطيات المحتواة في الجدول رقم(22) أدناه - إلى التزايد الكبير الحاصل في التحويلات المالية إلى الخارج التي يجريها المستثمرون الأجانب بوتيرة تتجاوز وتيرة تزايد التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد حاولنا في هذا الفصل دراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و انعكاسات تدفقه على ميزان المدفوعات خلال (2007-2017)، مع تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المبحث الأول، ثم دراسة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في المبحث الثاني ، و أخيرا سعيينا لتوضيح انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة. و من أهم النتائج التي خلصنا إليها نذكر:

- ❖ رغم التحسن الملحوظ في البيئة التشريعية ذات الصلة بالاستثمارات بصفة عامة إلا أن هذا لا يعني خلو بيئة الأعمال في الجزائر من بعض العراقيل التي تعيق الاستثمارات بصفة عامة و الأجنبية المباشرة بصفة خاصة.
- ❖ حسب المعطيات التي أتاحت لنا بخصوص المؤشرات التي تقيس مناخ الاستثمار، فإن وضع الجزائر عرف تحسنا في السياسات الاقتصادية الكلية و بعض مؤشرات قياس المخاطر القطرية، واستقرارا في المستويات الدنيا لمؤشر الأداء و الإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ❖ تتركز غالبية مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في قطاع المحروقات نظرا لارتفاع معدل الربحية فيه ، في حين يبقى نصيب القطاعات الأخرى منها ضعيف بالرغم من الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع.
- ❖ تنوعت انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الجزائر إلا أن حصيلتها النهائية كانت سلبية على هذا الميزان. كما أنه لم يساهم في نمو الصادرات ولم يخفف من الواردات وفي المقابل فاقت التحويلات المالية التي يجريها المستثمرون الأجانب حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية الواردة و أصبحت الجزائر شبه مصدرة لرأس المال خلال الفترة المدروسة ، كما تبقى مساهمة هذه الاستثمارات في توفير مناصب الشغل في الجزائر جد محدودة. إذ حاولنا استنباط انعكاساته خارج قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات غير أن تحويلات هؤلاء المستثمرين - خارج قطاع المحروقات - لم تتح لنا .

الخاتمة



1. الخلاصة العامة للبحث:

إذا كان المتعارف عليه بأن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية المضيفة من شأنه أن يساهم في تحسين موازين مدفوعاتها، إلا أنه من الصعب التعميم بأن تدفق هذه الاستثمارات له انعكاسات إيجابية على ميزان المدفوعات في كل الدول المضيفة، فالأمر يختلف من دولة إلى أخرى، و هذا يعني أن هناك عوامل يجب أخذها في الحسبان عن دراسة انعكاسات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليس فقط على ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة بل أيضا على أهدافها الخاصة بالتطوير و التحديث التكنولوجي و العمالة على سبيل المثال، فضلا عن السياسات العامة التي تتبناها الدول المضيفة تجاه الاستثمارات الأجنبية.

و جاءت هذه الدراسة باحثة في موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مركزة على الفترة 2007-2017 بخصوص تطور تدفقاتها العالمية و اتجاهاتها الجغرافية ، و انعكاس تدفقاتها على ميزان مدفوعات الجزائر . إذ حوي هذا البحث ثلاثة فصول، لكل منها خلاصة لخصت أهم العناصر التي تناولها الفصل، نعتبرها (الخلاصات) من ضمن هذه الخاتمة، و نتجنب إعادتها في هذا الموضوع تحاشيا للتكرار.

2. نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة نتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ يعتبر مفهوم الاستثمار من المفاهيم المهمة جدا و الأساسية التي يجب تحديدها بدقة عالية و اهتمام خاص، نظرا لما قد ينتج عن خلاف ذلك، من منازعات بين المستثمرين الأجانب و الدولة المضيفة لهم . أو عند تطبيق الاتفاقيات الدولية الثنائية و المتعددة الأطراف بشأن حماية الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ لا يوجد تعريف محدد متفق عليه للاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي أنتج اجتهادات متنوعة من طرف الباحثين المختصين و الهيئات و المنظمات الإقليمية و الدولية. و منها صندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، اللذان يشترطان تملك نسبة 10 % على الأقل من أسهم شركة المساهمة أو من القوة التصويتية ليصير الاستثمار الأجنبي مباشرا.
- و لعل عدم الاتفاق على تعريف موحد للاستثمار الأجنبي المباشر جعل الإحصائيات ذات الصلة بهذا الموضوع تختلف من مصدر إلى آخر. كما أنها تحين من سنة إلى أخرى.
- ✓ لا يمكن الجزم بانطواء الاستثمار الأجنبي المباشر على انعكاسات إيجابية أو انعكاسات سلبية ببحثة مطلقة عبر الزمان و المكان . بل هناك ظروف و أوضاع و سياسات ترسم الطريق لهذا الاستثمار وتحدد مجالات النشاط التي يمكنه اقتحامها، و الطريقة التي يقام بها و الظروف المحيطة به و الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها . و من ثم يمكن تصور الانعكاسات - الإيجابية و السلبية - التي من المتوقع أن يحدثها هذا الاستثمار في اقتصاد البلد المضيف له.

✓ أحدثت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2007-2017 انعكاسات سلبية على ميزان المدفوعات، الأمر الذي ينبغي متابعته متابعة خاصة قبل أن تصير التدفقات المالية إلى الخارج لهذا الاستثمار أحد المشاكل التي يواجهها هذا الميزان في المدى المتوسط و البعيد أو حال انخفاض أسعار المحروقات.

3. نتائج اختبار فرضيات البحث:

✓ بالنسبة للفرضية الأولى: يعتبر ضعف الاستثمار المحلي أهم دافع لاستقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ثبت عدم صحة الفرضية .

ذلك أن هناك عدة دوافع لاستقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر تتعدد وتتنوع وتختلف من حالة إلى أخرى وحسب طبيعة الاستثمار والجهة التي تعود لها ملكية هذا الاستثمار والبلد والمجال الذي يتم فيه.

✓ بالنسبة للفرضية الثانية: يعتبر العائق القانوني هو العائق الوحيد لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ثبت عدم صحة الفرضية.

ذلك أن هناك عدد كبير من العوائق التي تعرقل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إذ يمكن تلخيصها تحت مايسمى بالعوائق السياسية والاقتصادية وكذا العوائق القانونية والإدارية ، حيث تحمل كل منها في طياتها العديد من العوائق

✓ بالنسبة للفرضية الثالثة: توجد علاقة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، فقد ثبتت صحة هذه الفرضية. في حال كان حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة يفوق تحويلات الأرباح على هاته الأخيرة، وإن حدث العكس فيثبت عدم صحة الفرضية.

4. التوصيات المقترحة:

بعد دراسة و تحليل موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر و انعكاساته على ميزان المدفوعات، و بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها و المذكورة أعلاه وفي ملخص كل فصل . استحسننت الطالبة تقديم جملة من المقترحات التي تراها مفيدة في هذا المجال، تلخصها في النقاط التالية:

✓ بالنظر إلى الانعكاسات السلبية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري، ووجب عدم جلب مثل هذا الاستثمار لأغراض تمويلية بحتة فقط . بل ينبغي التركيز على أهداف أخرى يكون الاقتصاد الوطني و/أو المؤسسات المحلية بحاجة إليها؛ كالمساهمة في تخفيض البطالة و نقل المهارات الفنية والتسييرية و التنظيمية و التسويقية و تشجيع المنافسة... الخ .

- ✓ نظرا لأهمية وجود مناخ استثماري جيد في جذب الاستثمارات الأجنبية وجب توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار و تطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي.
- ✓ من الضروري التركيز على إزالة العوائق و العراقيل التي تحجب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التدفق إلى الداخل بدلا من منح المزيد من الحوافز و المزايا، خاصة الجبائية منها و التي تؤثر سلبا على بعض النشاطات القائمة أو تدفع بالبعض من المتعاملين إلى سلوك بعض الطرق المشكوك في سلامتها قصد ضمان الاستفادة من تلك الحوافز و المزايا.

5. آفاق الدراسة:

- بعد نهاية العمل يتجلى أمام الباحثة الآفاق المستقبلية للدراسة، لذا نعرض مجموعة من الجوانب التي لم تتضمنها الدراسة أو لم تتوسع فيها، حتى نفتح المجال أمام الباحثين:
- ✓ قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات في الجزائر.
 - ✓ قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر.
 - ✓ قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على ميزان مدفوعات الجزائر



قائمة

المراجع

أولاً-المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. أبو قحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية-دراسات وبحوث ميدانية-،الدار الجامعية،الإسكندرية،2001
2. أبو قحف عبد السلام،اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي،مطبعة الإشعاع الفنية،الإسكندرية،2007
3. آل شبيب دريد كامل،المالية الدولية،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2011
4. البكري كامل،الاقتصاد الدولي- التجارة الدولية والتمويل-،الدار الجامعية،مصر،2003
5. تادرس صبحي قريصة،العقاد مدحت محمد،النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية،دار النهضة العربية،بيروت،1983
6. جوزيف دانيالز، دوفيد فاهور، ترجمة محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، السعودية،دار المريخ،2007
7. الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،لبنان،2003
8. الحسيني عرفان تقي الدين،التمويل الدولي،دار مجدلاوي للنشر،الأردن،1999
9. حشيش عادل أحمد،أساسيات الاقتصاد الدولي،دار الجامعة الجديدة،مصر،(2001-2002)
10. حشيش عادل أحمد،العلاقات الاقتصادية الدولية،دار الجامعة الجديدة،مصر،2000
11. دريد محمد السمراي،الاستثمار الأجنبي-المعوقات والضمانات القانونية-،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2006
12. دومينيك سلفاتور، ترجمة محمد رضا علي العدل، الاقتصاد الدولي،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،دون سنة نشر
13. زياد رمضان،مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،1998
14. ساكر محمد العربي،محاضرات في الاقتصاد الكلي،دار الفجر للنشر والتوزيع،مصر،2006
15. السريتي محمد أحمد السيد،اقتصاديات التجارة الخارجية،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعامرة، مصر،2008
16. شقير محمد لبيب،العلاقات الاقتصادية الدولية،دار النهضة العربية،لبنان،1998
17. الصرف رعد حسن،أساسيات التجارة الدولية المعاصرة،الجزء الثاني،دار رضا للنشر،دمشق،2001
18. صفوت أحمد عبد الحفيظ،دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005
19. صقر عمر،العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة،الدار الجامعية،الإسكندرية،2001
20. صيام أحمد زكرياء،مبادئ الاستثمار،دار المناهج للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية،عمان،الأردن،2003

21. عابد محمد سيد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999
22. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2006
23. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003
24. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008
25. عبد السلام رضا، مكانة الدول العربية في المؤشرات العالمية، دون دار نشر، مصر، 2004
26. عبد الغفار هناء، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية-الصين نموذجا-، بيت الحكمة، بغداد، 2002
27. عبد الله عبد الكريم، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008
28. عبد المجيد ندى، مدخل العلاقات الاقتصادية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2001
29. عبد محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية- في ضوء الاقتصاد الإسلامي - ، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005
30. عبيد سعيد توفيق، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998
31. عجمية محمد عبد العزيز، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، دون سنة نشر
32. عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد-التحليل الكلي-، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003
33. عطية محمد عبد القادر، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، بدون سنة نشر
34. علوان قاسم نايف، إدارة الاستثمارات، دار الثقافة، الأردن، 2009
35. عوض الله زينب حسن، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2004
36. عوض فؤاد هاشم، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية للطباعة، مصر، 1996
37. الفار إبراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1991
38. قريوع عليوش عبد الكريم، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999
39. الكايد محمد أحمد، الإدارة المالية الدولية والعالمية-التحليل المالي الاقتصادي-، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009
40. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
41. محمود محمد حمودة، الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام، دار الوراق لنشر والتوزيع، الأردن، 2006
42. مطر محمد، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 1999
43. منيس أسعد عبد الملك، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، 1986
44. ناصف إيمان عطية، حسن محمد جابر، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006
45. ناصف إيمان عطية، عمارة محمد هشام، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007

46. النجار إسكندر مصطفى، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، الكويت، بدون سنة نشر
47. النجار فريد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2000
48. نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007
49. النقلي عاطف حسن، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تفاقم مديونية الدول النامية، مكتبة النصر، الزقازيق، مصر، 1988
50. هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010
51. هندي منير إبراهيم، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005
52. الهيتي نواز عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007
53. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي - قضايا نقدية ومالية -، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001
54. يسري أحمد عبد الرحمان، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998
55. يونس محمود محمد، نجا علي عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة نشر
- II. الرسائل والأطروحات:**
1. إدلي منى محمود، سياسة الحوافز الضريبية وأثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2006-2007
2. بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثار على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007-2008
3. بن سمينة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2003، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013
4. زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية، حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016
5. سواكر العري، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة خلال الفترة (1990 - 2013)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2014-2015
6. قويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011

7. لعروق حنان، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005
 8. محمد سارة، الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة أوراسكوم-، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، جامعة قسنطينة، 2009-2010
 9. معزوز نشيدة، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2005
- III. المقالات و الأبحاث:**
1. بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل، أزمة العقار في الجزائر ودوره تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الخامس، 2007
 2. بوخاري عبد الحميد، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة ورقلة، 2012
 3. بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها-دراسة حالة الجزائر-، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد العاشر، 2012
 4. حمدي فلة، حمدي مريم، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق، مجلة الفكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد العاشر، دون سنة نشر
 5. زكرياء أحمد ضياء، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الأردن، 2005
 6. صقر عمر محمد عثمان، العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر، حالة دول شمال إفريقيا، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، السنة 13، العددان 3 و 4، 1999
 7. ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي، مجلة أبحاث روسيكادا، جامعة سكيكدة، العدد الثاني، الجزائر، 2014
 8. كرامة مروة، رايس حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية-دراسة تحليلية-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012
 9. مفتاح الصالح، بن سمينة دلال، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر-، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 43-44، القاهرة، 2008
 10. منصور زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، العدد الثاني، 2004.
 11. وصاف سعدي، قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر-بين الحوافز والعوائق-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد الثامن، 2008

12. يوسف رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني - حالة الجزائر-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الخامس، سطيف، الجزائر، 2005

IV. المداخلات والأيام الدراسية:

1. إشوى عماد، جدادوة عادل، قانون الاستثمار والتنمية المستدامة، ملتقى الاستثمار الأجنبي، سوق أهراس، 2012
2. براهيمية آمال، سلايحية ظريفة، مداخلية بعنوان " التعجيل بالتغيير، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية "، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006

3. بن رجم محمد خميسي، الاستثمار وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول: قانون الاستثمار والتنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول: قانون الاستثمار والتنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول: قانون الاستثمار والتنمية الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

4. جانقي يعقوب علي، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، ورقة بحث ضمن مؤتمر التمويل والاستثمار-تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006

5. شبي عبد الرحيم، شكوري محمد، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، 23-24-25 مارس، بيروت، 2009

6. قويدري محمد، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006

7. مزياني فريدة، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، الملتقى الدولي الخامس حول دور مكانة الجماعات المحلية في دول المغاربية، بسكرة، (مجلة الاجتهاد القضائي، العدد السادس)، 4/3 ماي 2009

V. الجرائد الرسمية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 06-355 مؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 09 أكتوبر سنة 2006، المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيوره، السنة: 43، العدد: 64، الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 07-08 مؤرخ في 11 يناير 2007 الموافق 25 ذو الحجة عام 1427، المتعلق بتطوير الاستثمار، السنة: 44، العدد: 04، الصادر بتاريخ 14 يناير 2007.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 25 يونيو سنة 2008، المتعلق بمعاينة الدخول في الاستغلال للاستثمارات المصرح بها، السنة: 45، العدد: 57، الصادر بتاريخ 5 أكتوبر 2008

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 16 -09 مؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، السنة:53، العدد: 46، الصادر بتاريخ 3 غشت 2016
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 17 -100 مؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 5 مارس سنة 2017، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، السنة:54، العدد: 16، الصادر بتاريخ 8 مارس 2017

VI. التقارير والنشرات:

1. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 13: ماي 2011
2. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 25: مارس 2014
3. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 33: مارس 2016
4. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 38: جوان 2017
5. صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، وضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، واشنطن، 2009
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، (2007-2008-2009-2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017)
7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2015)، نشرة تفصيلية حول بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015، السنة الثانية والثلاثون العدد الفصلي الرابع (أكتوبر-ديسمبر 2014)

ثانيا- المراجع باللغة الفرنسية

i. Les ouvrages:

1. Bellon Bertrand et Gouia Ridaha, **investissements méditerranéen**, édition economica , Paris,1998
2. Denis Babusiaux, **decision d'investissement et calcul économique dans l'entreprise**, economica,paris,1990
3. Patrick Guillaumont, **l'absorption du capital**, édition cujos, Paris, sans année d'édition

ii. Les rapports:

1. Banque d'Algérie, Rapport 2009, **évolution économique et monétaire en Algérie.**

2. Banque d'Algérie, Rapport 2012, **évolution économique et monétaire en Algérie**
3. Banque d'Algérie, Rapport 2016, **évolution économique et monétaire en Algérie**

ثالثا- المراجع باللغة الإنجليزية

i. The boocks:

1. Kindle Breger, P.K and Herrick, **economic development**, third edition , mchill, Tokyo,1977.

ii. The reports:

2. UNCTAD, **World Investement Report**, Towards a new generation of investement policies,2012

رابعا- مواقع إلكترونية

1. www.el-massa.com/dz
2. www.andi.dz
3. www.unctad.org